أسس التخطيط الاقتصادي

تأليف

و. أرثر لويس

ترجمة

فريد مصطفى

الكتاب: أسس التخطيط الاقتصادي

الكاتب: و. أرثر لويس

ترجمة: فريد مصطفى

الطبعة: ٢٠١٩

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣
E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

لويس ، و. أرثر
أسس التخطيط الاقتصادي / و. أرثر لويس، ترجمة: فريد مصطفى
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
١٥٥ ص، ١٨ سم.
الترقيم الدولى: ٧ – ٤٧٤ – ٤٤٦ – ٩٧٧ – ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٨٤٦ / ٢٠١٩

أسس التخطيط الاقتصادي





مقدمة المؤلف

نشر هذا الكتاب في بداية الأمر بدون مقدمة. والسبب في هذا هو أنه لم يكن المقصود به أن يخرج في صورة كتاب. فقد كلفت أن أكتب مقالا عن المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر، وهذا ما حاولت أن أفعله. ولسوء الحظ أن هذه المشكلات كانت كثيرة جداً لدرجة أن المقال أصبح يقع في ١٢٠ صفحة بدلا من ثلاثين صفحة. فكان لابد أن يظهر في كتاب.

وقد ذكرت هذه الحقائق لا لمجرد تفسير سبب عدم كتابة مقدمة، وإنما لأوضح أيضاً بعض النواحي الهامة التي يتضمنها الكتاب. فهذا الكتاب ليس دراسة علمية لمباديء نظرية_ كما يبدو من عنوانه_ وإنما يعد بمثابة بيان سياسي. كذلك لا يغطي هذا الكتاب كل ميدان التخطيط، وإنما يركز فقط على بعض الموضوعات التي تبين أنها ذات أهمية خاصة لبريطانيا. وربما يكون العنوان الذي يحمله هذا الكتاب ليس دقيقاً. فكان من الأفضل أن يسمى:

وقد لاقى هذا الكتاب اهتماماً مشجعاً ربما لأنه يتناول مشكلات الساعة. ولكنه سبب بعض الضيق لجميع أصدقائي. فرجال التخطيط منهم يقولون: إنني وضعت كتاباً معادياً للتخطيط، في حين أن أعداد

التخطيط تضايقوا لأنني أظهرت إعجابي الشديد بتدخل الحكومة. وحيث إن هذا الكتاب لا يؤيد التخطيط ولا يهاجمه، فإن هذا يبين لي أنني فشلت في توضيح الغرض من كتابته. ولهذا فإنني أنتهز فرصة إعادة طبع الكتاب لأقول كلمة أخرى عن هذا الموضوع.

وكلمة «تخطيط» تستخدم في معان مختلفة. فهناك على الأقل ستة معادن لهذه الكلمة يمكن التمييز بينها:

أولاً: أن هذه الكلمة تشير إلى التحديد الجغرافي للمصانع والمباني السكنية ودور السينما وما إلى ذلك. وأحياناً يسمى هذا بتخطيط «المدن والقرى» وأحياناً يطلق عليه مجرد «تخطيط».

ثانياً: نشر عدد كبير من الدول وثائق تحدد فيها برامج الإنفاق العام لمدة تمتد إلى عامين أو أربعة أعوام، وأحياناً إلى عشرة أعوام. وفي هذا الصدد تعني مجرد تقدير ما ستنفقه الحكومة من أموال في المستقبل إذا كان لديها المال الذي ستنفقه.

ثالثاً: في النظرية الاقتصادية نجد أن «الاقتصاد المخطط» هو ذلك الذي تستخدم فيه كل وحدة إنتاجية الموارد البشرية والمعدات المخصصة لها، وأن تقدم إنتاجها للأشخاص والشركات التي تحددها الحكومة، ولهذا فإن المدير ليس لديه مجال كبير للاختيار في البيع والشراء، لأنه يتعين عليه أن يعمل طبقاً لخطة ترسلها إليه الحكومة المركزية. ومثل هذا الاقتصاد لا يحتاج إلى استخدام المال.

رابعاً: أحياناً يعني التخطيط أي تحديد تختاره الحكومة لأهداف الانتاج، سواء بالنسبة للمشروعات الخاصة أو المشروعات العامة ومعظم الحكومات تمارس هذا النوع من التخطيط حتى ولو بالنسبة لصناعة أو صناعتين تعقد عليها أهمية خاصة. وإذا بدأت الحكومة في تحديد الأهداف بالنسبة لمعظم الصناعات. وعند ذلك تظهر على الفور مشكلة التنسيق، وتضطر إلى تحليل الاقتصاد بأكمله وبحث الآثار التي تظهر على هذا الاقتصاد نتيجة لأي تدخل ترغب الحكومة في مارسته.

خامساً: وعند ذلك يظهر النوع الخامس من التخطيط، فهنا أصبحت الأهداف محددة بالنسبة للاقتصاد كله، بمعنى توزيع جميع الأيدي العاملة والنقد الأجنبي والمواد الخام وغير ذلك من الوارد الأخرى في الدولة بين فروع الاقتصاد المختلفة. والنتيجة هي مجموعة من الجداول الاحصائية المتشابكة.

سادساً: أحياناً تستخدم كلمة «تخطيط» لوصف الوسائل التي تستخدمها الحكومة لكي تفرض على المشروعات الخاصة الأهداف التي تقررت من قبل.

ومن الواضح أن أي شخص يستخدم كلمة لها كل هذه المعاني ولا يستطيع أن يقرر من البداية المعنى المحدد الذي نقصده من هذه الكلمة، إنما يجر على نفسه كثيراً من المتاعب.

وهذا الكتاب لا يدخل ضمن اختصاصه النوع الأول والثاني من أنواع التخطيط التي ذكرناها الآن.

والنوع الثالث للتخطيط يختص بالنظم الجماعية، ولكن حتى معظم الدول الجماعية لا تأخذ به. وقر أشرنا إليه إشارة عابرة في الفصل الأول، ثم تجاهلناه بعد ذلك.

وهذا الكتاب يختص بالأنواع الثلاثة الأخيرة للتخطيط، ولكنه لا يتناولها كلها بدرجة متساوية. فاهتمامه الأول يتركز على النوع السادس فإذا افترضنا أن الحكومة تعرف الأهداف الاقتصادية التي تريد الوصول إليها. فكيف نستطيع إقناع أو إرغام المشروعات الخاصة على التزام هذه الأهداف؟

والفصل التاسع من هذا الكتاب يناقش باختصار النوع الخامس للتخطيط، وهو كيف تستطيع الحكوة إيجاد نوع من التنسيق للأهداف التي تضعها ولكن هذا يترك أمامنا سؤالاً هاماً: كيف تعرف الحكومة الأهداف الاقتصادية التي يجب عليها تحقيقها؟ هذا السؤال نوقش باختصار في الفصل الأول وفي بقية الفصول الأخرى في شكل سؤال جديد وهو ما يحدث لو ترك النظام الاقتصادي يدير نفسه بنفسه. وهناك كثير من الناس يعتقدون أن المحاولات التي تبذلها الحكومة لتحسين نتائج النظام الاقتصادي يمكن أن تجعل الحسن سيئاً وتجعل السيء أكثر سوءاً. وهذه المشكلة لم تحظ فيي هذا الكتاب بالاهتمام الذي يعتقد هؤلاء الناس أنها

جديرة به، وهذا يرجع أساساً إلى أنه ليس من الضروري مناقشة ثلث المشكلة بالتفصيل في هذا الكتاب المختصر، نظراً لأن معظم السياسيين البريطانيين يتفقون على أن الحكومة يجب أن تحاول معالجة العيوب التي تظهر في جهاز الاقتصاد، ونظراً لأن معظم رجال الاقتصاد البريطانيين يتفقون على نوع هذه العيوب.

ورجال التخطيط هم أولئك الذين يريدون أن يصلوا فقط عن طريق إحاطة الشعب بالأوامر والقدرات التي تحد له أين وماذا يشتري، وإلى من يبيع. أما أعداء التخطيط فهم أولئك الذين يفضلون ترغيب الأفراد والمؤسسات في التعاون عن طريق مضاعفة الجزاء بالنسبة لهم إذا فعلوا الأشياء التي تريدها الحكومة بدلا من أن يفعلوا أي شيء آخر.

وهذا الكتاب يتخذ موقفاً محايداً. فهو يبدأ بإظهار أفضلية التخطيط عن طريق الترغيب عندما يكون هذا ممكناً من الناحية العملية ولكن يبين أيضاً أن هذا يكفي فقط عندما يكون توزيع الموارد كافياً لتحقيق النتائج المرجوة عن طريق الترغيب. وعندما لا يكون توزيع الموارد كافياً. فإن هذا الكتاب ينصح باستخدام أساليب التوجيه. ولكن سبب تحامله على التوجيه، فإنه يقرر نتيجة هامة، وهي أن من أهم واجبات الحكومة أن تعمل على زيادة توزيع الموارد. ولهذا السبب أفردنا هذا الكتاب فصلاً كاملاً عن توزيع الموارد.

وكل مؤلف يتعرض دائماً للمدح والذم. وأنا بالطبع لم أستطع الإفلات من هذا المصير. ولكني أقول: غنني لست من أنصار التخطيط ولا من أعداء التخطيط، وإنما أؤيد التخطيط وأعارضه حسب ظروف المشكلة. والغرض الرئيسي من هذا الكتاب هو تحليل الظروف التي تكون فيها إحدى الوسائل مفضلة عن الأخرى.

المؤلف

الفصل الأول

لماذا نخطط؟

ليس الفرق بين الاقتصاد المخطط والاقتصاد الحر هو الفرق بين النظام والفوضى في الحياة الاقتصادية. فجميع المفكرين السياسيين بما فيهم فلاسفة الاقتصاد الحر يتمسكون بالنظرية القائلة بأن الانتاج والتوزيع يجب أن يوجها لخدمة الأغراض الاجتماعية. والمسألة التي يدور حولها الجدل في الوقت الحاضر هي متى يكون هذا التوجيه ظاهراً، ومتى يكون غير ظاهر. والتوجيه غير الظاهر الذي ينادي به أنصار الاقتصاد الحر، هو الذي تمارسه السوق. أما التوجيه الظاهر الذي يفضله رجال التخطيط فهو الذي تنظمه الدولة.

والتوجيه الذي تمارسه السوق في توجيه حقيقي وقوي مع أنه توجه غير ظاهر. وفي الاقتصاد الحر نجد أن الطلب هو الذي يتحكم في الانتاج. فأصحاب رءوس الأموال لا يستطيعون إنتاج ما يريدونه من بضائع، ولكن المصلحة الخاصة هي التي توجههم إلى إنتاج البضائع التي يمكن بيعها، وهذا تقرره احتياجات الشعب وكمية هذه الاحتياجات. وهكذا، فإن الإنتاج من أجل الربح يتحول إلى انتاج من أجل الطلب وبنفس الطريقة

نجد أن السوق تتحكم في توزيع الدخل. فالمنتجون لا يستطيعون تقديم الأنواع التي يريدونها، لأن قوى المنافسة تعمل دائماً على تخفيض الأسعار إلى مستوى التكاليف، وتدفع الرأسماليين إلى تحسين انتاجهم. وهكذا فإن السوق الحرة تعد أداة قوية للتوجيه الاجتماعي، فهي توجه الانتاج لخدمة الطلب، وتشجع التقدم، وتقضي على الربح الفاحش.

ولا يمكن انتقاد هذا النوع من التوجيه على أساس أن المصلحة الخاصة هي القوة الدافعة للاقتصاد الحر. فالواقع أن كل نظام اقتصادي وضع من أجل الأفراد العاديين يجب أن تكون المصلحة الخاصة هي قوته الدافعة. وهذا لا يعني أن النظام الاقتصادي لا يرعى مصلحة المجتمع. فالغرض من مثل هذا النظام هو أن يكون الأداة التي توجه مصلحة الفرد الخاصة إلى الصالح العام، لأن الأشياء التي يريدها المجتمع هي التي تحقق ربحاً أكثر للفرد. والقضية التي توجه ضد الاقتصاد الحر ليست أنه لا يراعي مصلحة الجماعة. ولكن الجدال يدور حول ما إذا كان إشراف الدولة يمكن أن يحقق نتائج أفضل سواء كبديل للاقتصاد الحر أو كمساعد له.

الإشتراكية والدولة:

في أية مقارنة بين أنظمة الدولة، والأنظمة الاجتماعية التي تستطيع أن تقوم بنفس المهمة، نجد أن تدخل الدولة يتعرض لانتقاد شديد من جانب المتحررين، كما نجد أن هذا التدخل يقابل بالترحيب من جانب

الفاشستيين. وهذا الترحيب والانتقاد الذي يتعرض له التخطيط يرجع في معظمه إلى الميول الشخصية. وليس إلى دراسة موضوعية لمزاياه الحقيقية.

والجدال حول الدور الذي تقوم به الدولة ظهر بظهور المجتمع الإنساني. ولذلك فهو جدال حول التخطيط ونحن لم نسمع في أي مكان أو زمان لم تلعب فيه الدولة دوراً إيجابياً لتنظيم الإنتاج والتوزيع كذلك لم نسمع عن مجتمع لم يظهر فيه الذين يطالبون بزيادة إشراف الدولة ومن يطالبون بتخفيف إشراف الدولة. وفي عصرنا هذا نجد أن الذين يطالبون بزيادة إشراف الدولة يميلون إلى اليسار. والذين يطالبون بتخفيف إشراف الدولة يميلون إلى اليمين. ولكن هذا الوضع لم يستمر دائماً هكذا. فالجدال حول التخطيط يظهر بين اليسارين واليمينين. ليست له أية علاقة بالجدال حول الاشتراكية.

ويمر الأيام تتذبذب سلطات الدولة بين القوة والضعف ففي انجلترا في القرن الثامن عشر، كانت الدولة تعرقل التقدم عن طريق تنظيم الاقتصاد بطريقة مسرفة. ولهذا فإن التقدميين أخذوا يشنون هجوما على الدولة، في حين كان المحافظون يقاومون هذا الهجوم. وفي النصف الأول من القرن العشرين تحول التيار إلى الناحية الأخرى. فالمحافظون الذين كانوا في القرن الثامن عشر يدافعون عن التخطيط. بدأوا الآن يعارضونه واليساريون الذين كانوا يؤيدون الاقتصاد الحر بدأوا الآن يهاجمونه وهذا هو السبب في أننا فقدنا اليساريين في الوقت الحاضر بالتخطيط. وفقدنا اليميينيين بالاقتصاد الحر. ولكن إذا درسنا الفلسفات الرئيسية لكل من

اليمنيين واليساريين في بريطانيا سنجد أن كلا منهم ملتزم بالدفاع عن الدولة أو بمهاجمتها. فهم يدافعون عن الدولة أو يهاجمونها حسب الظروف.

والاشتراكية – على عكس ما هو معروف عنها– ليست ملتزمة. من ناحية تاريخها أو فلسفتها بتمجيد الدولة أو بتوسيع سلطانها. ولكننا نجد على العكس أن الاشتراكية مرتبطة بالتحررية والفوضوية، وياحترام حرية الفرد ومعارضة توسع إشراف الدولة. والاشتراكيون في القرن التاسع عشر لم يونوا من مؤيدي زيادة سلطات الدولة. وفي الرسوم التخطيطية للمجتمع الاشتراكي الذي قاموا ببنائه لم تكن الدولة تقوم إلا بدور صغير. فمثلا تلعب الدولة دوراً صغيراً في المشروعات الاشتراكية التي وصفها روبرت أوين، أو وليم موريس، أو ج ك. براى. وقد حاول ماركس بالطبع أن ينال من سمعة جميع الاشتراكيين الذين سبقوه، فاتهمهم بالمثالية. ولكن حتى ماركس نفسه يتحدث قليلا عن دور الدولة في المجتمع الإشتراكي الجديد، وهذا القليل ليس فيه ما يظهر تأييده لزيادة سلطات الدولة.

ولينين– وليس ماركس– هو الذي جعل «دكتاتورية العمال» المظهر الرئيسي للاشتراكية الماركسية. وبصرف النظر عن لينين، فإن الزعيم الاشتراكي البارز في القرن التاسع عشر هو «سدني وب» الذي تضمنت اشتراكيته تقوية جهاز الدولة. والجمعية الفابية لم تؤيد «سدني وب» في كل ما قاله في تمجيد الدولة. وزعيم الجيل التالي للفابيين هوج. د. هـ. كول أحد رواد الاشتراكية التعاونية، وهي نوع من الاشتراكية تقوم فيه الدولة

بدور بسيط. وآخر كلمة عن هذا الموضوع- بالنسبة للفابيين- قالها مستر بتريس وب الذي كتب في عام ١٨٩٤:

«إنني أتساءل إلى أين سيذهب بنا المبدأ الجماعي؟ إن المفكرين منذ خمسين عاماً مضت كانوا يؤمنون إيماناً راسخاً بالفردية تماماً كما نؤمن نحن الآن بالجماعية. والرجال والنساء في عصرنا الحاضر لا يثقون في المباديء العامة مع أنهم على استعداد لاستخدامها. ولكن من السهل أن نرى الآن أن إيمان الفرديين بأن عمل الحكومة يجب أن يقتصر على إفساح المجال للأفراد، يقوم على أساس تجربة مشاركة الحكومة في التنظيم الصناعي، لأن هذه التجربة أثبتت فشل الحكومة في هذا الميدان. أليس من الممكن أن ينطبق هذا على الجماعية؟ إن الإدارة العامة هي البديل للمشروعات الخاصة. وحيث إن المشروعات الخاصة تكون فاسدة، فإننا نقترح وضعها تحت رقابة ديمقراطية. ولكن ليس من المحتمل أن يطبق المبدأ الجماعي في جميع الظروف، كما أنه ليس من المحتمل أن يحل المبدأ الفردي جميع المشكلات الاجتماعية التي ظهرت منذ خمسين عاماً. ونحن أعضاء الجمعية الفابية، لا نعتقد أننا نريد أكثر من مجرد تطبيق محدود للمبدأ الفردي. ولكنني متأكد من شيء واحد، وهو أن الجدال الذي يبدو الآن على درجة كبيرة من الأهمية سيبدو عديم القيمة بالنسبة لأحفادنا فسوف يشعرون بالدهشة لأننا حاربنا من أجل إقرار موقف معين، والقضاء على موقف آخر».

ويمكننا أيضاً أن نذكر آراء معارضة لاشتراكيين آخرين. إذ ليس هناك رأي اشتراكي واحد عن الدولة أو عن الدور الذي يجب أن تقوم به. والحقيقة بالنسبة للاشتراكيين كما هي بالنسبة للأحرار والمحافظين هي أن البعض يؤيدون زيادة سلطات الدولة، والبعض الآخر يؤيدون تخفيض السلطات. وعلى هذا فإن الجدال حول الدور الذي تقوم به الدولة ليس جدالا بين الأحزاب، وإن داخل الأحزاب نفسها.

ويبدو أن الاشتراكيين قد نسوا هذه الحقيقة، ولذلك فإننا نجدهم أحياناً يرحبون بكل زيادة في سلطات الدولة.

وربما يكون السبب في هذا هو أن لنبين وسدني وب كانا من أنصار زيادة سلطات الدولة، وكان لهما تأثير كبير ما على الاشتراكيين.

ولكن بعض لخلط يرجع أيضاً إلى عدم فهم موقف الاشتراكيين من الممتلكات. فيميل الكثيرون عادة إلى الربط بين الاشتراكية وبين تأميم الممتلكات.

ولكن هذا خطأ لا يقل في خطورته عن الربط بين الاشتراكية وزيادة سلطات الدولة. والحقيقة أن الاشتراكية ليست مرادفة للتأميم أو لزيادة سلطات الدولة.

ولكن الاشتراكية مرادفة للمساواة. والرغبة في تحقيق المساواة هي الشيء الوحيد الذي ربط بين جميع الاشتراكيين. أما فيما عدا ذلك فإنهم

يختلفون. ولأن الاشتراكيين يهتمون بالمساواة، فإنهم يهتمون أيضاً بالممتلكات. حيث إن النظام المالي للمتلكات هو من أهم أسباب الاختلافات الواضحة بين الطبقات.

ولكن لسبب مطالبة الاشتراكية بالمساواة نجد أنها ليست مرتبطة بأي طريقة من طرق معالجة نظام الملكية. ونظام الملكية يمكن معالجته بطرق كثيرة تحقق أهداف الاشتراكية. فمثلا يمكن إعادة توزيع الممتلكات بحيث تحصل عل أسرة على كمية موحدة.

وهذا ما يحدث بعد الثورات الزراعية. ومع أن هذا يحافظ على الملكية الفردية، فإنه يتمشى مع أهداف الاشتراكية طالما أن التوزيع عادل، وطالما أن هناك أراض كافية لتوزيعها على الأسر المختلفة حتى لا يحكم عليها بالعمل في رقعة ضيقة غير اقتصادية. وإعادة توزيع الأراضي لا يؤيده الاشتراكيون في أوربا المزدحمة بالسكان. ولكنه جوهر الأهداف الاشتراكية في الدول الناشئة القليلة السكان في العالم.

كذلك يمكن إعطاء الممتلكات للعمال لإدارتها بطريقة تعاونية على أساس تقسيم الأرباح بالتساوي. وهذه الطريقة، وليس التأميم، أيدها الكتاب الاشتراكيون في القرن التاسع عشر. وحتى في حالة التأميم ليس من الضروري أن يكون للدولة دور كبير.

فالدولة تستطيع تسليم الصناعات إلى هيئات عامة، وتطلب منها أن تقوم بمهمة إدارتها دون حاجة إلى تخطيط مركزي، وأن تجعل الطلب ينظم

هذه الصناعات كما يحدث في المشروعات الخاصة. وطالما أن جميع هذه الطرق المختلفة لمعالجة نظام الملكية تقوم على أساس المساواة، فإننا لا تستطيع أن نقول إن هذه الطريقة أكثر اشتراكة من الطرق الأخرى لأن الاشتراكية ليست طريقة معينة لمعالجة نظام الملكية، وإنما هي مطالة بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

والاشتراكية أيضاً تطالب بحرية الفرد. وفي الجدال حول سلطات الدولة نجد أن أسس الاشتراكية متغلغلة في التحررية. وفي الأيام الأخرة بدأ اهتمام الاشتراكيين يتجه نحو استخدام الدولة في مكان الأنظمة الاجتماعية الأخرى. ولكن هذا كان بمثابة تطور حديث. فالمباديء الحقيقية للاشتراكية تعارض هذا. والمبدأ التحرري يقضي بعدم تسليم أي شيء إلى الدولة إذا كانت هناك منظمة اجتماعية تستطيع القيام به بنفس الطريقة. والاشتراكيون الذين لا يستطيعون أن يذهبوا بعيداً إلى مثل هذا الرأي يجب عليهم أن ينتظروا قليلاً قبل أن يفترضوا أن كل زيادة متوفقة في سلطات الدولة تحظى بتأييد الحركة الاشتراكية.

الاقتصاد الحر:

إن الهدف من هذا الموضوع هو تمهيد الطريق للقيام بدراسة كبيرة لمزايا التوجيه الظاهر وغير الظاهر والجدال كما رأينا لا يدور حول الأهداف وإنما حول مدى الكفاية. فالاقتصاد الحر يميل إلى توجيه الإنتاج

والتوزيع للصالح العام. والسؤال هو أليس في استطاعة التخطيط أن يقوم بهذه العملية بطريقة أفضل، سواء كبديل للاقتصاد الحر أو كمساعد له؟

وحتى أشد المؤيدين للاقتصاد الحر لا يتجاهلون وجود الدولة. فكل شخص يعترف بأن هناك وظائف معينة يجب أن تقوم بها الدولة. ويحدد آدم سميث هذه الوظائف فيقول إنها الدفاع والعدالة والتعليم والطرق والمواصلات. وسار رجال الاقتصاد في أعقابه فتوسعوا في هذه القائمة ولكنهم جعلوا وظائف الدولة مدرجة تحت مباديء عامة، فقالوا إن الدولة لها ثلاثة واجبات:

١- أشياء تستطيع الدولة وحدها أن تفرضها مثل الدفاع والعدالة.

٢- أشياء تكون ضئيلة الأرباح ولا يستطيع الممولون القيام بها مثل بناء المنارات أو المنشأت الحكومية.

٣- أشياء يكون رأي الدولة فيها أهم من رأي المواطنين. وهذا النوع الأخير تدخل تحته أشياء كثيرة: فالدولة تزعم الآن أنها تعرف أكثر من مواطنيها متى يرسلون أطفالهم إلى المدارس، وفي أي الأوقات يشربون، وأي نسبة من الدخل يجب إدخارها، وهل المسكن الرخيص أفضل من السجائر الرخيصة؟ وغير ذلك من المسائل. والسؤال الذي يتردد الآن كثيراً هو: هل يمكن إدراج أية حالة معينة تحت أي من هذه الأنواع الثلاثة لوظائف الدولة؟. وعلى

العموم فإن هذه الأنواع يتفق عليها الجميع بأنها تضع الحد الأدنى لوظائف الدولة.

والقضية التي توجه ضد الاقتصاد الحر هي أقوى من ذلك بكثير. وهي تعتمد على النقط التالية:

أولاً: إن الدخل في ظل الاقتصاد الحر لا يوزع توزيعاً عادلاً وكنتيجة طبيعية لذلك فإن السلع الأقل أهمية تنتج للأغنياء، في حين تجد الفقراء في حاجة إلى التصليح والخدمات الصحية والغذاء الكامل، والمنازل المناسبة، ووسائل الراحة العادية التي يمكن توفيرها بدلاً من إنتاج الكماليات للأغنياء. وهذه الحقيقة لا يمكن إنكارها. فنظام الأسعار يكافئ الأشخاص حسب قلة الموارد التي يمتلكونها، ولكن هذا النظام في حد ذاته لا يتضمن أية طريقة لتوزيع هذه الموارد القليلة توزيعاً متساوياً. ولتحقيق العدالة في التوزيع يجب أن نعتمد على سلطات الدولة.

ونقطة الضعف الثانية في الاقتصاد الحر رتبطة بالنقطة الأولى. فنظام السوق لا يحدد الأجور على أساس إنساني. وهذه ليست مسألة بسيطة. فالبحث عن عمل من أجل الحصول على أجر معين يرجع إلى أن العمال لا يمتلكون الآلات التي يعملون بها. وقد أراد بعض الاشتراكيين القضاء على هذه المشكلة بإعادة توزيع المصانع على العمال- كما حدث في الثورات الزراعية- على أن يديرها العمال بمفردعم أو بطريقة تعاونية وأي حل آخر، سواء ترك المصانع للرأسمالين أو نقل ملكيتها إلى الدولة يبقي

نظام الأجور كما هو، ولكن يحاول فقط مراعاة الناحية الإنسانية في تحديد الأجور عن طريق ضمان حقوق العامل، وإشراكه في القرارات التي تتخذ. وهناك رأي يقول إنه في حالة وجود منافسة كاملة سيعمل أصحاب العمل على احترام العمالن حتي يكون نظام الأسعار بمثابة ضمان لحماية حقوق هؤلاء العمال. وقد يكون هذا الرأي صحيحاً، ولكن الدولة هي خير ضمان لحماية حقوق العمال.

وهذا الموضوع ينقلنا إلى العيب الثالث في الاقتصاد الحر، وهو عدم الاستقرار. فالمشروعات الخاصة في ميدان النقد تؤدي إلى البطالة والبؤس. وكذلك المشروعات الحكومية في هذا الميدان ليست أحسن حظاً. والقضية الوحيدة التي تؤيد المشروعات الخاصة في ميدان النقد هو الرأي الذي كان سائداً منذ قرون بأن إشراف الدولة على النقد يؤدي دائماً إلى نتائج سيئة. وإجماع المفكرين البريطانيين في الوقت الحاضر على تأييد إشراف الدولة على النقد لم يظهر إلا في الفترة الأخيرة، وهذا يرجع فقط إلى الاعتقاد بأن أسراراً جديدة قد أكتشفت وساعدت على زيادة مزايا إشراف الدولة على النقد.

والعيب الرابع للاقتصاد الحلا هو طريقة استخدام السوق للنقد الأجنبي. فقد ظل أنصار الاقتصاد الحر يدافعون طويلاً عن الرأي القائل بأن التجارة الخارجية تنظيم نفسها بنفسها. ولكن التقدم الذي طرأ على النظرية النقدية قضى نهائياً على هذه الأسطورة. ونتيجة لهذا يجب على الدولة ان تنظم التجارة الخارجية.

خامساً: لا يستطيع الاقتصاد الحر مواجهة التغيرات الضخمة فعند الحاجة إلى توزيع الموارد بدرجة معقولة نجد أن الطرق التي يستخدمها الاقتصاد الحر لهذا الغرض بطيئة وغير مرنة. فهذا الاقتصاد لا يستطيع مواجهة النقص بسرعة، ونتيجة لهذا، فإن عدداً قليلاً من الأشخاص يحصلون على أرباح ضخمة علىحساب الشعب، كما أن السلع النادرة لا توزع توزيعاً عادلاً. وفي الوقت نفسه لا يستطيع الاقتصاد الحر أن يحد من الإنتاج الزائد السرعة. ونتيجة لهذا فإن بعض الأشخاص يتعرضون لخسائر ضخمة. وفي هذه الحالة لابد أن تتدخل الدولة بالإسراع في إعادة توزيع الموارد توزيعاً صحيحاً.

وأخيراً يتسم الاقتصاد الحر بالإسراف فالمنافسة تدفع المنتجين إلى تحسين طرق إنتاجهم. ولكنها تدفعهم أيضاً إلى إنفاق مبالغ ضخمة لزيادة المبيعات والقضية هنا ليست واضحة تماماً. فالنقد الذي وجه إلى الاقتصاد الحر بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان يتلخص في إسراف وعناء الطبقة البيروقراطية. وبالنسبة لموضوع الإسراف يجب ألا يسير حديثنا على أساس التعميم.

وهناك حقيقة أخرى يجب توضيحها، وهي أن مزايا الاقتصاد الحر تتوقف على وجود المنافسة. ولكن قلما توجد منافسة كاملة. ومن الواضح أنه ليس هناك شيء في نظام السوق يستطيع أن يخلق المنافسة أو يحافظ عليها. ولكن الدولة وحدها هي التي تستطيع أن نضمن المنافسة. وعلى

هذا، فإن الاقتصاد الحر لا يمكن أن يعمل بطريقة فعالة إلا بمساعدة إيجابية من الدولة.

التخطيط عن طريق التوجيه:

كان من الممكن ذكر عيوب الاقتصاد الحر باختصار لأن جميع المفكرين السياسيين يعترفون بوجودها، وليس هناك الآن أي شخص يؤمن بالاقتصاد الحر إلا في بعض الحالات المحدودة. وهناك كثيرون يهاجمون التخطيط في عبارات عنيفة، ويظهرون نتيجة لذلك على أنهم يدافعون عن الاقتصاد الحر. ولكن عندما نحلل هجومهم تحليلاً دقيقاً نجد أن العيوب التي يتحدثون عنها في التخطيط قليلة جداً. والحقيقة أننا جميعاً نؤمن بالتخطيط الآن.

ولكن هذا لا يعني أننا نؤمن بجميع أنواع التخطيط، أو بالتخطيط المركزي الكامل. والاقتصاد الحر يمكن أن يكون كاملاً، كذلك تستطيع الدولة أن تخفف من آثاره في بعض اللحظات الحاسمة. وبالمثل يمكن أن يكون التخطيط كاملاً. وكذلك يمكن ربطه مع الاقتصاد الحر بدرجات متفاوتة.

والمسألة الرئيسية في مناقشة التخطيط ليست: هل يجب أن يكون هناك تخطيط؟ «ولكن»: ما هي الصورة التي سيتخذها هذا التخطيط؟ أو بمعنى آخر، هل يجب على الدولة أن تعمل عن طريق نظام الأسعار أو عن طريق السيطرة عليه، ولنفرض مثلا أن الحكومة قدرت زيادة إنتاج اللبن

للعناية بصحة الأطفال. وبالطبع لا يستطيع أحد أن يجادل في أن هذا قرار حكيم. ولكن هناك طرقاً كثيرة لتنفيذ هذا المشروع، وبعض هذه الطرق يكون مباشراً، والبعض الآخر يكون فعالاً. فقد ترى الحكومة مثلاً إصدار قرار تحرم فيه على الآباء إعطاء الطفل أقل من رطل واحد من اللبن يوميا. أو قد تزيد علاوات الأطفال وتطلب من الآباء إنفاق هذه الزيادة على شراء كمية أكبر من اللبن لأطفالهم. أو قد تصدر بطاقات مجانية لكل طفل يستطيع بواسطتها الحصول على كمية معينة من اللبن وتسدد ثمن هذه الكميات لتجار اللبن؛ أو تشتري اللبن وتوزعه على الأطفال في المدارس. هذه الإجراءات تستطيع الحكومة أن تتخذها بالنسبة للطلب، وهناك إجراءات مماثلة تستطيع الحكومة اتخاذها بالنسبة للعرض. فقد تعمل الدولة على تقديم إعانات لمنتجي الألبان وبذلك تساعد على تخفيض الأسعار وزيادة الاستهلاك والإنتاج؛ أو قد تنشيء مزارع خاصة بها لإنتاج هذه الألبان؛ أو قد تصدر أوامر إلى منتجي الألبان تأمرهم فيها بزيادة إنتاجهم بنسبة معينة كل هذه الطرق الخاصة بتنفيذ مشروع الألبان تعتبر أنواعاً من التخطيط، ومن حق رجل التخطيط بطبيعة الحال أن يرفض بعضها ويأخذ بالبعض الآخر. والاختلاف الرئيسي هو بين الطرق التي تحقق نتائجها عن طريق الترغيب، وبين الطرق التي تحقق نتائجها عن طريق التوجيه. فترخيص سعر الألبان يشجع على زيادة الاستهلاك، ووضع إعانات للألبان على زيادة إنتاجها. وكلتا هاتين الطريقتين تعتبران تخطيطاً عن طريق نظام الأسعار. ومن الناحية الأخرى نجد أن مطالبة الشعب بشراء المزيد من الألبان، أو مطالبة المنتجين بانتاج المزيد منها يعتبر تخطيطاً عن طريق

التوجيه. والاختيار الحقيقي الموجود أمامنا الآن هو بين التخطيط عن طريق الترغيب، وبين التخطيط عن طريق التوجيه.

والتخطيط الكامل عن طريق التوجيه شيء غير موغوب فيه، مثل الاقتصاد الذي يتمتع بحرية كاملة، فمثلا لا يمكن تخطيط الاستهلاك. فالحكومة تعرف أكثر من المواطن كيف يجب أن ينفق دخله في نواح معينة. ونحن جميعاً نعترف بهذا، ولكن هذه النواحي محدودة. ومع هذا فإن المواطن يطالب بحرية اختيار المواد التي يستهلكها، كما يطالب بحرية انفاق أمواله كما يشاء. وتطبيق نظام البطاقات شيء مكروه إلا في الحالات الطارئة، وكذلك الحال بالنسبة لدفع الأجور بنفس الطريقة ولهذا يجب أن تكون هناك نقود وحرية في الاستهلاك. وهذا نوع من أنواع القيود التي يتعرض لها التخطيط، لأنه يعني أن نتائج التخطيط توضع موضع الاختبار في سوق الاستهلاك. فإذا خصصت مثلا موارد كثيرة جداً للاستثمار فسوف يظهر نقس عام في سوق الاستهلاك؛ وحتى إذا لم يظهر هذا النقص مالم يعد ميزان الانتاج إلى وضعه الطبيعي ولهذا فإن حرية الاختيار في الاستهلاك تسبب ضغطا على حرية تعديل الإنتاج ليتناسب مع الطلب. وقد تعمل الحكومة على تخطيط الطلب عن طريق اتخاذ الخطوات التي تضمن توزيعاً عادلاً للدخل. ولكن بمجرد أن تفعل هذا، فإن الضغط سيتجه ضد محاولة تخطيط الانتاج عن طريق التوجيه عندما يكون الاستهلاك حرا.

وكذلك يطالب العامل بحرية العمل الذي يناسبه. وهذا يعني أنه لابد من وجود حرية في العمل، كما أنه لا بد من وجود حرية في الاستهلاك، وإن الوظيفة الاجتماعية لوضع العامل في المكان المناسب يجب ألا تتم عن طريق التوجيه. وإنما عن طريق الترغيب. وهذا أيضاً نوع آخر من القيود التي يتعرض لها التخطيط. فالخطط التي يمكن تنفيذها عن طريق نقل العمال بواسطة التوجيه سيكون مصيرها الفشل.

وعلى هذا يجب أن تكون هناك حرية في الاستهلاك، كما يجب أن تكون هناك حرية في اختيار العمل. وهذا يحافظ على التوازن في أسواق المشروعات ورأس المال والمواد الخام. ومدير أية مؤسسة. سواء كانت مؤسسة خاصة أو تعاونية أو خاضعة للحكومة، يجب أن يكون قادراً على بيع ما ينتجه، ويجب عليه أن يجتذب العمال بواسطة الترغيب. والآن هل يجب أن يكون حراً في تكييف نفسه مع أسواق المشروعات ورأس المال والمواد الخام، أو هل يجب عليه أن ينتج ما تعرضه عليه الحكومة وبالموارد المخصصة له؟

وهناك كما رأينا ميل قوي إلى تنظيم الأسواق بطرق كثيرة، لتحقيق أهداف معينة، ولكن هذا لا يستدعي إصدار أوامر إلى المديرين تقلل من حريتهم في تكييف الإنتاج ليتناسب مع قوى العرض والطلب في السوق.

وهناك بعض العيوب التي تقترن بالتخطيط عن طريق التوجيه والتي تعتبر في صف الاقتصاد الحر.

وأول هذه العيوب هو أن القوة المركزية للتخطيط التي تصدر التوجيهات لا تستطيع أن تدخل في تحديد جميع النتائج المترتبة على هذه التوجيهات. فالنظام الاقتصادي معقد إلى أبعد الحدود. فإذا وضعت مثلا خطة لزيادة إنتاج الساعات، يجب عليك في الوقت نفسه أن تضع خطة لزيادة جميع المواد والأدوات التي تدخل في صناعة الساعات، وتخفيض إنتاج جميع الأشياء التي تغني عن استخدام الساعات. والموارد التي تتكون منها هذه الأشياء. والآن لا يستطيع شخص واحد أن يضع قائمة كاملة الجميع المواد والأدوات التي تدخل في صناعة الأشياء البديلة للساعات، أو أن يقدر جميع النتائج الاقتصادية التي ستترتب على زيادة الساعات. وحتى إذا أستطاع هذا الشخص أن يضع قائمة للساعات، فسوف يحتاج أيضاً إلى قائمة منفصلة لكل من المواد التي تدخل في صناعتها، والتي يجب أن تخطط هي الأخرى. وعلى هذا فإن القوائم لن تنتهي. وبسبب هذا التعقيد. فإن تنفيذ الخطط التي تتم عن طريق التوجيه لا يكون دائماً مرضياً. فهناك آلاف من الالآت تنتج يوميا، ولكنها تترك بلا استخدام لسبب قلة بعض قطع الغيار اللازمة لتشغيلها، وفي التخطيط عن طريق التوجيه تكون النتيجة دائماً هي وجود نقص في أشياء معينة، وفائض في أشياء أخرى. والتخطيط عن طريق السوق أي أن تطلب الدولة زيادة الساعات ودفع إعانات للتعجيل بهذه الزيادة أيعالج هذه المسألة بطريقة أفضل، لأنه في أي مجال يتأثر بالقرارات الخاصة بزيادة الساعات، نجد أن تدفق النقد وتعديل الأسعار يكون بمثابة الحاكم، فيتحول إلى هذا الاتجاه أو إلى ذاك بطريقة تلقائية ودون أي توجيه مركزي.

والعيب الثاني متصل بالعيب الأول، وهو أن التخطيط عن طريق التوجيه لا يكون مرنا. فبعد أن يضع رجال التخطيط آلاف التفاصيل الضرورية لتنفيذ الخطة، وبعد أن يصدروا توجيهاتهم، فإنهم يعارضون أي طلب لمراجعة الأرقام.

فبمجرد وضع الخطة، يجب أن تنفذ بحذافيرها لأنك لا تستطيع أن تغير أي جزء فيها دون تغيير الخطة كلها، وتغيير الخطة كلها عملية عسيرة للغاية ولا يمكن أن تتكرر كثيراً. فنظام الأسعار يعدل نفسه بنفسه من يوم لآخر. وتدفق النقد يتغير، والأسعار والإنتاج يستجيبان لهذه التغييرات ولكن الاقتصاد الذي يخطط عن طريق التوجيه لا يكون مرناً.

والعيب الثالث يرجع إلى العيب الأول والثاني معاً فعند، تنفيذ الخطة يحتمل أن تكون نتائجها غير كاملة – وحتى لو كانت الخطة كاملة عند وضعها، فإن الظروف تتغير. فقد يعطي تصريح لمؤسسة معينة لشراء الفحم. ولكن ربما يضرب عمال هذه المؤسسة عن العمل، أو يقع حادث معين، أو تكون الأحوال الجوية سيئة، وبذلك لن تتمكن هذه المؤسسة من الحصول على مخصصاتها من الفحم. ونتيجة لهذا فإنها تريد شراء البترول من مؤسسة أخرى لا تحتاج كثيراً إلى هذا النوع من الوقود. وفي معظم النظم الاقتصادية المخططة تخطيطاً مركزياً، يكون لهذه الظروف الطارئة نتيجة غريبة، وهي أن الخطة يمكن أن تسير سيراً طبيعياً عن طريق السوق السوداء التي تستطيع فيها المؤسسات أن تكيف نفسها مع الظروف المتغيرة. ومع هذا فإن الاقتصاد المخطط تخطيطاً مركزياً، يستطيع أن يعا لج

أخطاءه دون توقف الإنتاج إذا افترضنا أن المواد التي تحتاج إيلها متوفرة بنسبة كافية تماماً كما أن وجود هذه المواد في الاقتصاد الحر تكون بمثابة حائل دون حدوث كثير من الأخطاء التي تقع فيها المنتجون. والسبب الرئيسي في أن النظم الاقتصادية المخططة تخطيطاً مركزياً تعل دائماً في جو يسوده النقص وتتحكم فيه الصدفة. هز أن رجال التخطيط المركزي ينسون عادة مدى أهمية التخطيط من أجل توفير كميات مناسبة من السلع أو الخدمات ولكن هذا الخطأ ليس في حد ذاته كامناً في التخطيط المركزي.

ويجب أن نضيف إلى أخطاء التخطيط عن طريق التوجيه وإلى عدم مرونته عيباً رابعاً وهو عدم التطور، فمن العسير زيادة إنتاج الساعات إذا كان هناك نوع واحد من هذه الساعات. أما إذا كان هناك نوعان من الساعات، فإن الصعوبات تتضاعف، وهكذا تزداد الصعوبات بزيادة أنواع الساعات، ونتيجة لهذا فإن رجال التخطيط المركزي يميلون إلى الإسراف في توحيد أنواع السلع، ليس لأنهم يعتقدون أن هذا التوحيد في مصلحة الشعب وإتمام لأن هذا يسهل لهم عملهم. وتوحيد أنواع السلع يكون في معظم الأحيان أداة للتقدم. ولكنه يكون دائماً عدواً للسعادة، ويؤدي أحياناً إلى نتائج سيئة بالنسبة للتجارة الخارجية.

وإخضاع المشروعات للتخطيط عن طريق التوجيه يكون له أثر ضار. وهذه المسألة على جانب كبير من الأهمية في بلد مثل بريطانيا فهذه الدولة تعيش على التجارة الخارجية.

وقد بنينا هذه التجارة عن طريق كوننا أول من ظهر في ميدان الإنتاج الشامل للسلع الموحدة.ولكن هناك الآن دولا أخرى تضارعنا في هذا الميدان، إن لم تكن تتفوق علينا، ونحن نستطيع أن نحتفظ بمركزنا إذا أصبحنا دائماً في الطليعة، وإذا خرجنا بآراء حديثة، واخترعنا بضائع جديدة، وقمنا بتجربتها في السوق، وتكفينا بسرعة مع حاجة المستهلك وهكذا.

وكل هذه البلاد يتوقف على الإنتاج الحر الجريء وعلى الأشخاص ذوي الآراء الحديثة، الذين يستطيعون تأييدها في وجه أية معارضة، للحصول على ما يريدونه من رأس المال والعمل والمواد الخام دون أن يصطدموا بالعقبات التي تخلفها الطبقات البيروقراطية، وليختبروا السوق بأنفسهم.

وأي نوع من التخطيط يحول دون تحقيق هذا بصفة دائمة أو لفترة طويلة، سيقضي على بريطانيا.

وأخيراً كلما حاولنا التغلب على صعوبات التخطيط عن طريق التوجيه، كلما ازدادت تكاليف التخطيط. نحن لا نستطيع أن نخطط دون معرفة، ولهذا يجب أن تكون لدينا إحصائيات مفصلة، وعدد كبير من الموظفين والخبراء.

ونحن لا تستطيع أن تصدر آلاف من التراخيص بسرعة دون أن يكون لدينا آلاف من الموظفين.

وكلما حاولنا أن نخطط بطريقة أفضل، كلما احتجنا إلى مزيد من رجال التخطيط. ومن الواضح أن الاقتصاديين الذين يساهمون في تكوين الأرباح أكثر مما يساهمون في الإنتاج – وهم عبارة عن رجال اتصال أو رجال دعاية أو غير ذلك ، ولكنهم ليسوا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للاقتصاد الحر، في حين أن رجال التخطيط على جانب كبير الأهمية بالنسبة للتخطيط.

ونظراً لتعقيدات التخطيط عن طريق التوجيه، فإنه لا يزيد من الاسعاف الديمقراطي وإنما يقلل منه. فالخطة لا يمكن أن توضعبواسطة الشعب أو البرلمان أو مجلس الوزراء، ولكن يجب أن يضعها المسئولون المختصون لأن الخطة تتضمن آلافاً من التفاصيل المتصلة ببعضها. ونتائج هذه الخطة تظهر في صورة آلاف من الأوامر الإدارية والقرارات؛ والبرلمان والوزراء لا يستطيعون الاطلاع على كل هذه التفاصيل، ولهذا فإن هناك فرصاً لا حصر لها للتلاعب والفساد. فكلما زادت التوجيهات التي تصدر من السلطة المركزية كلما قلت القدرة على الإشراف، وعندما تفعل الحكومة أشياء قليلة فقط، فإننا نستطيع مراقبتها، ولكن عندما تفعل كل شيء، فإنها لا تستطيع حتى مراقبة نفسها.

وقد قلت منذ لحظات قليلة أننا نجد في هذه الأيام أن اليسارين هم الذين يطالبون بمزيد من التخطيط. ولهذا فليس غريباً أن نجد ليون لتروتسكي أحد رواد الشيوعية يهاجم التخطيط عن طريق التوجيه ويدافع عن الاقتصاد الحر وتروتسكي قد شاهد بنفسه فشل الإسراف في

التخطيط أثناء الحرب الشيوعية في روسيا السوفيتية وهذا ما قاله تروتسكي في كتاب: الاقتصاد السوفييتي في خطر.

إذا وجد العقل العالمي الذي كان يظهر في كتابات «لابلاس» العلمية، هذا العقل الذي يسجل في نفس الوقت جميع عمليات الطبيعة والمجتمع، والذي يستطيع أن يقيس درجة تغير هذه العمليات، والذي يستطيع أن يتنبأ بنتائجها، مثل هذا العقل بالطبع يستطيع أن يضع خطة اقتصادية قوية وبعيدة عن الأخطاء وفي الحقيقة نتصور الطبقة البيروقراطية عادة أن هذا العقل موجود لديها، وهذا عو السبب في أن هذه الطبقة تنحدر بسهولة من سيطرة السوق والديمقراطية السوفيتية... وجميع المشتركين في السوق– سواء كانت مشروعات خاصة أو حكومية، جماعية أو فردية– يجب أن يذكروا احتياجاتهم، ويحددوا قواتهم، ليس فقط عن طريق الاحصائيات التي تضعها لجان التحقيق، ولكن عن طريق الضغط المباشر للعرض والطلب.

التخطيط عن طريق السوق:

والنتيجة الواضحة من كل ما تقدم هي أن هدفنا يجب أن يكون الاحتفاظ بالأسواق الحرة كلما أمكن ذلك. فمدير أية مؤسسة صناعية. سواء كانت خاصة أو عامة، يجب أن نترك له حرية تكييف مصنعه حسب أوضاع السوق، وأن ينتج ما يستطيع أن يبيعه، وأن يستخدم أية موارد يستطيع شراءها بثمن أرخص. وهذا لا يعني أنه سيكون بعيداً عن المراقبة،

بل على العكس. سيكون خادماً للسوق الذي يراقب كل شيء يفعله. وهذا أيضاً لا يحد من جمال التخطيط. فالدولة تستطيع أن تخطط كل ما تريد تخطيطه عن طريق مراقبة السوق التي تراقب المنتجين وتستطيع الدولة أن تخطط كما تشاء، ولكنها يجب ألا تخطط عن طريق التوجيه وإنما عن طريق الإشراف على السوق.

فمثلا إذا أرادات الدولة من المصانع أن تنتج مزيدا من الساعات التي يشتريها الفقراء، وقليلا من البضائع التي يشتريها الأغنياء فلن تكون في حاجة إلى وضع نظام معقد للتوزيع أو المراقبة. وإنما تستطيع زيادة الضرائب على السلع التي يشتريها الأغنياء. وتخفيض الضرائب على السلع التي يشتريها الفقراء وكذلك تستطيع تقديم إعانات للسلع التي تريد تشجيعها وتفرض ضرائب على السلع التي لا تريد تشجيعها. فإذا أرادت الدولة أن تزيد إنتاج القمح على حساب أية منتجات زراعية أخرى فلن تكون هناك حاجة إلى تعيين مزيد من الموظفين أو تشكيل اللجان الزراعية لتحديد نسبة الأراضي التي يجب زراعتها قمحاً. ولكن تستطيع الدولة تخفيض الضرائب المفروضة على القمح، أو زيادة إعانتها للقمح.

وإذا أرادت الدولة تشجيع الصادرات على حساب الاستهلاك المحلي فلن تكون في حاجة إلى إصدار الأوامر لكل مصنع أو مؤسسة تحدد فيها نسبة البضائع التي يجب تصديرها، وإنما تستطيع أن تسحب النقد من السوق الداخلية بزيادة الضرائب، أو تستطيع تغيير سعر النقد الأجنبي أو تستطيع زيادة ضريبة الشراء على البضائع التي تباع في السوق المحلية، أو

تستطيع أن تدفع إعانات على الصادرات. وإذا أرادت الدولة زيادة رأس المال على حساب الاستهلاك، فإنها تستطيع من ناحية إعانة الاستثمار، تشجيع الاستثمار في حد ذاته، ومن ناحية أخرى تستطيع في الوقت نفسه تخفيض الاستهلاك بزيادة الضرائب. وفي كل حالة هناك مجال للاختيار بين التوجيه والترغيب، وفي كل حالة يؤدي الترغيب في النهاية إلى نفس النتيجة، دون حاجة إلى التكاليف التي تتكلبها المراقبة البيروقراطية.

والاقتصاد الحر كما رأينا يخضع لقوة الطلب، ولكن التخطيط يختلف عن هذا لأنه يرى أن الطلب في حد ذاته ليس مقدساً، وإنما يجب أن تشرف عليه الدولة. وبمجرد أن يتحقق ذلك، فلن يكون رجال التخطيط في حاجة إلى التمسك بأنواع التخطيط المعقدة عندما تكون لديهم طرق أخرى أن تجعل التخطيط يسير سيراً طبيعياً مثل الاقتصاد الحر أو يحقق نتائج أفضل.

والشيء الذي يجعل من المستحيل الاعتماد كلية على التخطيط عن طريق السوق، هو عدم توزيع الموارد وهذا النوع من التخطيط يعتمد على الترغيب لزيادة العرض حتى يستطيع أن يغطي الطلب ولنفرض مثلا أن الدولة تريد زيادة استهلاك اللبن، أن الطريقة التي أختارتها هي توزيع اللبن مجاناً في المدارس. وبهذه الطريقة يزيد الطلب على اللبن، وتميل أسعاره إلى الارتفاع. وإذا كانت الزيادة البسيطة في سعر اللبن تكفي لتشجيع المنتجين على زيادة إنتاجه. فإن العرض سيكون متناسباً مع الطلب، ولن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى. ولكن إذا لم يرتفع إنتاج اللبن،

فستكون هناك زيادة كبيرة في أسعاره أو نقص كبير في كميات اللبن التي يحتاجها المستهلكون العاديون، وفي كلتا هاتين الحالتين، لابد من اتخاذ إجراءات جديدة، أما لتثبيت الأسعار عن مستوى معقول، أو لتوزيع كميات اللبن المحدودة توزيعاً عادلاً، أو لاتباع الطريقتين معاً.

وحيث أن السبب الرئيسي للمشكلة هو عدم توزيع الموارد فإن أهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها هي تلك التي تعمل على زيادة العرض وقد يكون من الضروري أيضاً مراقبة الأسعار وتطبيق نظام البطاقات ولكن حيث إن هاتين الطريقتين تستخدمان فقط لفترة محدودة إلى أن يتم زيادة العرض، فإنهما تعتبران من الإجراءات الثانوية بالنسبة لتلك الإجراءات التي تتخذ لزيادة العرض. ونجاح التخطيط لا يقاس بقوة نظام البطاقات أو مراقبة الأسعار، وإنما يقاس بالسرعة التي يمكن بها التغلب على النقص والتخلص من نظام البطاقات ومراقبة الأسعار.

هذه هي إحدى نقط الضعف الرئيسية في التخطيط المالي. فالحكومات عادة تكون مشغولة تماما في تطبيق الإجراءات التي تضمن توزيعاً عادلاً للسلع المحدودة لدرجة أنها تنسى واجبها الرئيسي وهو اتخاذ الخطوات اللازمة للتخلص من هذا النقص. ولكن خطأ هذه الحكومات ليس أكبر من خطأ أعداء التخطيط. ففي رأيهم أن السوق في حد ذاته ستوازن بين العرض والطلب بسرعة، وإن أ تدخل في نظام الأسعار له آثار ضارة. ولكن مع أننا نعترف جميعاً بأن من الأفضل أن نعمل عن طريق

السوق، إلا أنه سيظهر دائماً نقص في بعض السلع، وهذا النقص يتطلب إجراءات قوية لتوزيع السلع توزيعاً عادلاً، وزيادة المعروض منها.

تحديد الأسعار:

ونريد أن نفرق هنا بين النقص العام والنقص الخاص. فالنقص العام في السلع في أي اقتصاد يعد ظاهرة نقدية، سببها التضخم المالي. والعلاج المناسب لهذه الظاهرة ليس في تحديد الأسعار بصفة عامة، وإنما في القضاء على التضخم. والتضخم– كما سترى في الفصل الثالث– يلحق أضراراً خطيرة بالاقتصاد في كثير من النواحي. والطريقة الصحيحة لمعالجته ليست في معالجة أعراضه، وإنما في القضاء على أسبابه الرئيسية. وفي وقت الحرب، يكون من العسير القضاء على التضخم لأن الحكومة تكون عاجزة عن التحكم في ميزانيتها. ولكن في وقت السلم تستطيع الحكومة أن تتحكم في ميزانيتها، وعن طريق هذه الميزانية تستطيع أن تتحكم في تدفق النقد. وهذه الطريقة أسهل بكثير من اتباع نظام تحديد الأسعار، أو نظام البطاقات، ودون أن تخلق مجالا للسوق السوداء. وتحديد الأسعار يكون ضرورياً فقد عندما يكون النقص خاصاً وليس عاماً.

والنقص الخاص يختلف عن النقص العام من حيث إنه نقص في جانب واحد من الاقتصاد، تقابله زيادة كبيرة في جانب آخر. والنقص الخاص يسبب ارتفاعا في الأسعار، ويجعل التجار يحصلون على أموال ضخمة، ويحققون أرباحاً غير عادية. وهذا المال الزائد– إذا كانت كمية

النقد موزعة توزيعاً عادلاً– لابد أنه يأتي من أجزاء أخرى من الاقتصاد، حيث يصاب التجار بخسائر فادحة. وإذا لم يكن النقص في بعض أجزاء الاقتصاد تقابله زيادة كبيرة في الأجزاء الأخرى، فإن هذا النقص لا يكون خاصاً، وإنما يكون عاماً، والعلاج لا يكون في تحديد الأسعار، وإنما في إزاله التضخم.

وإذا كان النقص خاصاً، والسلعة ضرورية، فعند ذلك يمكن تحديد أسعارها أما إذا كانت السلعة غير ضرورية فلن تكون هناك حاجة إلى تحديد أسعارها. فإذا ارتفع سعر هذه السلعة، فإن المستهلكين سيقللون من شرائها– وهذا أمر يسير لأن السلعة غير ضرورية، ولأن هذا ما يجب عليهم أن يفعلوه. أما إذا كانت سلعة الاستهلاك ضرورية، فيجب تحديد أسعارها، وإلا فإن الفقراء سيواجهون متاعب كثيرة وبالطبع عندما نقضي على الفقراء عن طريق إعادة توزيع الدخل توزيعاً عادلاً، فإن هذه الطريقة ستفقد أهميتها ولكن في الوقت الحاضر، يجب تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية التي يوجد بها نقص. وإذا كانت السلعة من المواد الخام الضرورية، أو سلع إنتاجية، فيجب أيضاً تحديد أسعارها، حتى لا يؤدي ارتفاع سعرها إلى ارتفاع أسعار السلع الأخرى التي تدخل في إنتاجها. وإذا كان النقد خاضعاً لمراقبة شديدة، فإن الارتفاع في الأسعار لن يؤدي إلى ارتفاع عام في مستوى الأسعار، لأن التدفق غير الطبيعي للأموال في جهة معينة سيقابله خسائر غير طبيعية وضغط على الأسعار في جهات أخرى.

وتحديد الأسعار بطريقة فعالة يتوقف على نوع هذا التحديد. فتحديد الأسعار لا يمكن أن ينجح على الإطلاق إلا إذا أمكن تحديد أوصاف السلعة تحديداً دقيقاً، حتى يمكن تحديد سعرها، وحتى لا يجد التجار لهم منفذاً عن طريق عرض سلع أقل جودة أو مخالفة للمواصفات المطلوبة.

وتحديد أوصاف السلعة، عملية صعبة للغاية خاصة في الخدمات والموارد الغذائية وتجارة القطاعي. وهذه العملية تزداد صعوبة أيضاً عندما تكون السلعة متعددة الأنواع. وفي هذه الحالة نجد أن تحديد الأسعار يتطلب تحديد مستوى معين للسلعة، وإرغام التجار على عرض هذا النوع فقط. وهذه الطريقة لا تكون مجدية في أغلب الأحيان، ولا يمكن بأي حال أن تتم إذا لم تحدد مستويات مناسبة لكل سلعة.

وأخيراً يلاحظ أن تحديد الأسعار يجعل الطلب أكثر من العرض ونتيجة لهذا يحدث نقص في بعض السلع، وتظهر السوق السوداء إلا إذا انخفض الطلب إلى مستوى العرض. ويمكن أن يتم هذا عن طريق الضرائب أو تطبيق نظام البطاقات. وقد يأخذ نظام البطاقات أشكالاً عديدة. فإذا كان هناك نقص في السكر مثلا، تستطيع الدولة أن تحدد لكل شخص نسبة معينة من السكر أسبوعياً. ويمكن أن تختلف الكمية المحددة من شخص لآخر، كما يحدث في البترول والمواد الخام بحيث تعطي الأولوية لمن هم أكثر احتياجاً إلى هذه المواد، ويمكن تطبيق نظام البطاقات بسهولة إذا كان كل شخص يحصل على كمية متساوية من السلعة التي يوجد بها

نقص. ولكن هذا النظام يكون عسيراً عندما توزع السلع على الأفراد حسب أولوية الحاجة إليها، لأن كل حالة يجب أن تبحث على حدة. ويمكن تجنب طريقة البطاقات إذا أمكن تخفيض الطلب إلى مستوى العرض عن طريق فرض ضريبة على السلعة وهذه هي أفضل طريقة لتنظيم توزيع السلع التي لا تكون ضرورية، ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة أيضاً بالنسبة للسلع الضرورية إذا دفع جزء من إيراد هذه الضريبة للطبقات المستحقة التي ستواجه صعوبات كثيرة نتيجة لفرض ضرائب على هذه السلع الضرورية– وتستطيع أن تفعل هذا عن طريق دفع علاوات للأطفال، أو علاوات غلاء المعيشة، أو تعديل نظام الضرائب أو تقديم إعانات. والاختيار بين نظام البطاقات ونظام الضرائب يجب أن يقوم على أساس مزايا كل منهما. فإذا رأت الحكومة أن نظام البطاقات ستكون له فوائد أكبر من نظام الضرائب، يجب عليها أن تأخذ بنظام البطاقات. ولكن ليس هناك شك في أن تحديد الأسعار يجب أن يصاحبه نوع ما من التنظيم عن طريق البطاقات.

والآن تحدثنا بما فيه الكفاية عن علاقة تحديد الأسعار بالطلب، وفي الوقت نفسه نجد أن تحديد الأسعار له آثار هامة على العرض. وهذه الآثار لا تلقي في العادة اهتماماً كبيراً، ولكنها تجعل تحديد الأسعار أداة خطيرة إذا ما حاولنا استخدامها. ولنفترض مثلا أن الدولة تريد الفقراء أن يحصلوا على الخبز بسعر أقل بكثير من تكاليف إنتاجه. فإذا حددت سعر الرغيف تحت مستوى تكاليف إنتاجه. ولم تفعل شيئاً بعد ذلك فإن الذي سيحدث هو أن منتجي الخبز سيتعرضون لخسائر مستمرة. ثم يتحولون عن هذه

الصناعة إلى صناعة أخرى مربحة، وبذلك يقل إنتاج الخبز. وبالمثل فإن تحديد إيجارات المساكن الشعبية يجعل أصحاب الأملاك يهملونها ولا يفكرون في إصلاحها والارتفاع بمستواها. وعندما تحدد الأسعار تحت المستوى العام للسوق. فإن العرض ينخفض وإذا لم ترغب الدولة في انخفاض العرض يجب عليها بعد تحديد الأسعار أن تتخذ إجراءات للمحافظة على مستوى العرض أو زيادته. فتحديد سعر الخبز يجب أن تصحبه إعانة من الدولة للقمح. وتحديد الإيجارات يجب أن تصحبه إعانات للمباني الجديدة، وهكذا.

ونريد هنا أن نفرق بين التحديد العام والتحديد الخاص للأسعار فالتحديد الخاص أكثر خطورة من التحديد العام. وإذا حددت الدولة مثلا أسعار الرغيف وتركت أسعار السلع الأخرى دون تحديد فسوف يتحول منتجو الخبز عن هذه الصناعة إلى صناعة أخرى مربحة، نظراً لأن تحديد الأسعار يقلل من أرباح المنتجين. ولأن الدولة تميل عادة إلى تحديد أسعار السلع الضرورية. وتترك أسعار السلع غير الضرورية دون تحديد فإن النتيجة هي في العادة انخفاض إنتاج السلع غير الضرورية. والمخرج الوحيد من هذه المشكلة هو أن الدولة يجب أن تعرف جيداً أن أي تحديد للأسعار يؤدي إلى انخفاض الإنتاج يجب أن تصحبه إجراءات تشجع على زيادة الإنتاج.

والحكومات التي تلهو بتحديد الأسعار دون أن تفعل كل ما هو ضروري لنجاح هذه الطريقة إنما تدفع باقتصادياتها نحو الفوضى. فإذا

عمدت هذه الحكومات إلى تحديد أسعار السلع الضرورية دون أن تتخذ إجراءات كفيلة بزيادة إنتاج هذه السلع، فإن المنتجين سيتحولون إلى إنتاج السلع غير الضرورية التي لا تخضع أسعارها لمراقبة الدولة. وهذه الطريقة يمكن أن نطلق عليها اسم «التخطيط عن طريق الإقناع» فالحكومة تحدد أهدافها بالنسبة للصناعات الضرورية، والوزراء يلقون الخطب التي يحثون فيها أصحاب رءوس الأموال والعمال على السير في الاتجاهات المرسومة ولكن هذه الأهداف والخطب تكون دائماً عديمة الفائدة كما أقبتت التجارب في بريطانيا خلال السنوات الثلاث الماضية. فالدولة تستطيع أن تخطط عن طريق التوجيه فقط، أو عن طريق الترغيب فقط، ولكنها لا تستطيع أن تخطط عن طريق الإقناع فقط، لأن جميع الأعمال التي تقوم بها الدولة في ظل هذا النوع من التخطيط الذي تم في بريطانيا خلال السنوات الثلاث الماضية كان من هذا النوع، وهذا هو السبب في أن جميع الأهداف لم تتحقق، كما أصبحت كلمة «أهداف» تثير الضحك وهذا لا يمكن أن يسمى تخطيطاً، وإنما تظاهر بالتخطيط. فالتخطيط عمل ضخم. وليس التخطيط عبارة عن أهداف تعبر فقط عما نريده، وإنما هو العمل الذي نقوم به لتحقيق هذه الأهداف. وأول مصدر للخطأ هو استخدامنا لطريقة تحديد الأسعار دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الإنتاج والتي يجب أن تصحب دائماً تحديد الأسعار.

التوزيع:

وأهم شيء يمكن عمله لمواجهة النقص هو القضاء عليه. وليست هذه هي الطريقة الوحيدة، ففي بداية الأمر يجب تحديد الأسعار، وتحديد أوصاف السلعة، وتطبيق نظام البطاقات، ولكن هذه الطرق تكون ضرورية فقط طالما أن النقص مستمر. ولكنها في الحقيقة طرق ثانوية بالنسبة للقضاء على النقص عن طريق زيادة الإنتاج. ونجاح التخطيط لا يقاس بدقة تحديد الأسعار أو بالقدرة على تطبيق نظام البطاقات، وإنما بسرعة القضاء على هذا النقص، ولفعالية الإجراءات التي تتخذ لتحقيق هذا الغرض.

وإذا كانت كمية النقد موزعة توزيعاً صحيحاً، فلن يكون هناك نقص عام، والنقص الخاص يجب أن يقابله فائض في إنتاج السلع الأخرى. فوجود النقص هو إذن علامة واضحة على الموارد الإنتاجية ليست في مكانها الصحيح، وكل ما يجب علينا أن نفعله هو توزيع هذه الموارد توزيعاً عادلاً بين الصناعات المختلفة.

وليست هذه بالمهمة اليسيرة، كما سنرى في الفصل السادس، ولكن أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هي الترغيب أو الإغراء، مثل زيادة الأرباح في الصناعات التي تعاني نقصاً في الموارد. ولكن الترغيب يمكن أن تظهر نتائجه بعد فترة طويلة، وعن طريق وجود تذبذب شديد في الأرباح– أي زيادة كبيرة يتبعها هبوط إلى المستوى الطبيعي. وأحياناً توجد

طرق مقبولة للتوجيه يمكن استخدامها لإنهاء النقص مثل التحكم في المواد الخام ونظام العمل ورءوس الأموال بطريقة تقيد من إنتاج الصناعات غير الضرورية. ولكن في الأحوال الأخرى عندما تكون المشكلة الرئيسية هي سوء الوزيع الأيدي العاملة، تستطيع أن تعتمد على نتائج الترغيب البطيئة، وعند ذلك يستمر النقص لفترة من الوقت.

وهنا يلتقي التخطيط عن طريق التوجيه والتخطيط عن طريق الترغيب. وفي أي نظام اقتصادي يسير بطريقة طبيعية يجب على الدولة أن تعمل على تخطيط كل ما تريده بواسطة الإشراف على السوق، وخاصة عن طريق الميزانية التي تعتبر الأداة الرئيسية للتخطيط. فعن طريق الميزانية تحدد الدولة كمية المبالغ التي يجري عليها التعامل، وبذلم تقرر ما إذا كان هناك تضخم أو انكماش أو توازن. وعن طريق الميزانية تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل وتقرر نسبة المساواة المطلوبة، وبذلك تتحكم في العرض والطلب والإنتاج.

وهذه الإجراءات العامة تنفذها الدولة عن طريق الميزانية وعن طريق تشجيع صناعات معينة أو تقييد صناعات أخرى، إما بواسطة الشراء في حد ذاته، أو بواسطة الضرائب والإعانات.

والميزانية ليست الأداة الوحيدة للتخطيط، ولكنها أهم الوسائل وأقوالها وأكثرها فعالية. وربما لا تكون الميزانية قوية بدرجة كافية للتخطيط، خاصة في بعض الدول الأخرى حيث يكون جهاز تقدير الضرائب

وتحصيلها ضعيفاً جداً. وحيث يظهر الفساد بوضوح في ميزانيتها ولكن في مثل هذه الدول ربما يكون الجهاز الإداري كله غير مناسب للتخطيط وفي بريطانيا لا يمكن القول بأن فنون التحويل العام هي التي تطورت وحدها.

فبينما يستجيب المواطن البريطاني استجابة طيبة للمطالب المالية نجده يكره الأشكال الأخرى للمراقبة التي تتضمن التوجيه والتنظيم عن طريق البطاقات، أو الاعتماد على القرارات الإدارية. وهذا سبب آخر يؤيد التخطيط عن طريق الميزانية بقدر الإمكان، ووضع طرق المراقبة الأخرى في الدرجة الثانية من الأهمية.

ولكن هذا النوع من التخطيط يأخذنا بعيداً إلى نفس نتائج الترغيب وليس أبعد من ذلك فإذا كانت هناك تغيرات كبيرة في العرض والطلب، وإذا كانت الموارد غير موزعة توزيعاً صحيحاً، فعند ذلك يجب الاستعانة بالتوجيه للتغلب على هذه المشكلات.

وعند نشوب الحرب، وعند انتهائها نجد أن النظام الاقتصادي لا يعمل بطريقة عادية. فالتغيرات المطلوبة تكون ضخمة جداً. ولا بد من وضع شبكة كاملة من القيود والإجراءات لمواجهة هذه التغييرات.

وبالمثل نجد أن حدوث تغير كبير في مركز التجارة الخارجية في أية دولة يتطلب إعادة توزيع الموارد، ولكن هذا لا يمكن أن يتم بسرعة كما أنه يعرض الاقتصاد لقيود شاملة تستمر فترة طويلة وعندما تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي يمكن الاستغناء عن هذه القيود.

وإذا انتهت هذه الفرصة لإعادة توزيع الموارد توزيعاً صحيحاً بين الصناعات المختلفة، فإن جميع القيود ستختفي حتما، وتبقى الميزانية بعد ذلك الأداة الوحيدة للتخطيط. ولكن الأوضاع بطبيعة الحال لا تبقى ثابتة دون تغير، وهذا الجمود ليس شيئاً مرغوباً. ففي الأوضاع الطبيعية تكون الميزانية هي الأداة الرئيسية للتخطيط.

ولكن في حالة عدم وجودتوزيع صحيح للموارد، يجب الاستعانة بنظام الإشراف في جميع أجزاء الاقتصاد التي ظهر فيها خلل ملحوظ في التوازن بين العرض والطلب، والمشكلة هنا ليست في التخطيط أو عدم التخطيط، ولكن في مدى التقدم الذي يمكن إحرازه من التخطيط عن طريق الميزانية، ومدى الإشراف الإضافي الذي يجب علينا استخدامه وهذه النقطة سنتحدث عنها بالتفصيل في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

العدالة للجميع

إن الهدف الأول للاشتراكيين هو المساواة في الدخل ، والمساواة مطلوبة في حد ذاتها، وهي مرغوبة كذلك لأن الفائض في الإنتاج يجب ألا يستخدم في تحقيق الرفاهية لعدد قليل من السكان، ولكن في القضاء على الفقر وما يترتب عليه من نتائج سيئة مثل المرض والجهل، والموت الذي يصيب مئات الملايين من الأشخاص. ولحسن الحظ أن الناس بدأوا يكفون عن الجدال في أن واجب الدولة هو مراعاة المساواة في توزيع الدخل، وأصبح السؤال الآن هو: إلى أي حد يمكن تحقيق هذه المساواة؟ وكيف؟

وهناك نوعان من الدخل. النوع الأول هو الدخل الذي يأتي من الجهد الشخصي؛ والثاني هو الدخل الذي يأتي من الممتلكات.

ويؤمن عدد قليل جداً من الناس بضرورة تحقيق المساواة التامة في الدخل بصرف النظر عن العمل الذي يؤدي والمجتمع الذي لا يكافيء العمل المرهق أكثر من العمل البسيط، والكفاية أكثر من عدم الخبرة سوف ينته به الأمر حتما إلى الفقر الشديد. وكانت هناك تجارب شيوعية

كثيرة في تاريخ العالم، ولكنها لم تنجح في تحقيق الرخاء، كما أنها لم تعمر طويلاً.

والدخل الذي يأتي من الجهد الشخصي يعد مسألة ثانوية. والذي يهمنا في هذا المجال هو الدخل الذي يأتي من الممتلكات، لأن هذا الدخل هو المسئول عن تلك الفروق الضخمة في توزيع الدخل. وهذه المسئولية مباشرة لأن الدخل الذي يأتي من الممتلكات لا يوزع توزعاً عادلاً؛ كما أن هذه المسئولية غير مباشرة لأن جزءاً من عدم المساواة في الدخل الذي يأتي من الجهد الشخصي يرجع إلى عدم المساواة في الدخل الذي يأتي من الممتلكات. إذا أمكن التخلص من هذا المصدر الرئيسي لعدم المساواة، فلن يشكو عدد كبير من الناس بسبب عدم المساواة في الدخل الذي يأتي من الجهد الشخصي. ولهذا السبب نجد أن الاشتراكيين يركزون هجومهم على الممتلكات، ويطالبون إما بتوزيع عادل لهذه أو إلقاء الدخل الخاص الذي يأتي عن طريقها.

وجميع الحكومات الحديثة تسعى إلى تحقيق المساواة والقضاء على التطرف الشديد في الدخل. ويمكن أن يتم هذا بطريقتين. الطريقة الأولى هي إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب؛ والطريقة الثانية هي تغيير العوامل الرئيسية التي تتحكم في توزيع الدخل. والطريقة الشائعة هي الطريقة الأولى. فجميع الحومات الحديثة تقوم ببعض المحاولات لإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب. وفي الحقيقة يمكن القول أن بعض هذه الحكومات– ومن بينها حكومة المملكة المتحدة– قد سارت في هذا

الطريق إلى أبعد ما تستطيع. والطريقة الثانية التي تتضمن تغيير نظام توزيع الملكية، وتغيير نظام الطبقات في المجتمع من أساسه، تستخدم أيضاً إلى حد ما في بعض الدول الحديثة. ولكن هذه الدول تستخدمها على نطاق ضيق، وهنا يحتمل ظهور تغييرات ضخمة في المستقبل.

إعادة توزيع الدخل:

يبدأ إعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب على الأغنياء واستخدام هذه الضرائب في زيادة دخل الفقراء.

والطريقة التقليدية المتبعة الآن في بعض الدول وخصوصاً في بريطانيا هي مقاومة الفقر عن طريق بعض الخدمات المجانية أو الرخيصة للطبقات العاملة، مثل الخدمات الطبية، والتعليم والتأمين الاجتماعي والمساكن الشعبية والغذاء الرخيص. والطريقة البديلة لهذه الخدمات المجانية أو الرخيصة هي زيادة أجر العامل بما يعادل هذه الخدمات. وتكون له مطلق الحرية في استخدام هذه الزيادة كيفما يشاء. والميزة الوحيدة لهذه الطريقة هي أنها تعفي الحكومة من مشقة تحصيل الضرائب من الطبقات العاملة، وفي الوقت نفسه تعطي للعامل حرية الاختيار، واستخدامها بالطريقة التي تناسبه. ولكن الاعتراض الوحيد على هذه الطريقة هو الاعتقاد بأن الحكومة تعرف أكثر من العامل كيف يجب إنفاق هذه الأموال: ولهذا فإن الحكومة تفرض التعليم على الطبقات العاملة سواء رضوا بذلك أو لم يرضوا، وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الطبية والتأمين الاجتماعي. وإذا

أرادت الحكومة في نفس الوقت إلغاء الإعانة التي تقدمها للمساكن وتخفيض الضرائب المفروضة على الطبقات العاملة بنسبة مساوية تماماً لهذه الإعانة، فإن الطبقات العاملة لن تتعرض لأزمة مالية تبعاً لذلك. ولكن مما لا شك فيه أن العمال سيفضلون إنفاق هذه الأموال في نواح أخرى بدلا من إنفاقها على المساكن الصحية. وقد يعيش هؤلاء العمال في منازل مزدحمة أو في منازل غير مناسبة لأن بعضهم لا يعرفون مزايا المساكن الصحية، ولأن البعض الآخر يعتبرون هذه المزايا في الدرجة الثانية من الأهمية بالنسبة لإنفاق أموالهم في نواح أخرى.

والضرائب المفروضة على الطبقات العاملة في الوقت الحاضر مرتفعة جداً، وتكاليف تحصيل هذه الضرائب عبء ثقيل، لدرجة أنه ينبغي علينا ألا نضع في الميزانية أشياء تتطلب تحصيل الضرائب من ناحية لندفعها لنفس الأشخاص من ناحية أخرى. وإذا استخدمت الميزانية في إعادة توزيع الدخل، فإن الطريقة الوحيدة لتحقق هذا في المستقبل ليست في زيادة أجور العمال، وإنما في تخفيف الضرائب التي يدفعونها. وتستطيع أن تعيد توزيع الدخل كما تشاء بطريقة بسيطة وهي تعديل نظام الضرائب. وطالما أن الطبقة العاملة تدفع أية ضريبة، فلا تستطيع أن تدافع عن الخدمات التي تقدمها الحكومة على أساس أنها وسيلة لإعادة توزيع الدخل. ويمكننا أيضاً أن نقول نفس الشيء بالنسبة للإعانات التي تدفعها الحكومة للأغذية. فإذا ألغينا هذه الإعانات وخففنا الضرائب المفروضة على الطبقات العاملة بنفس النسبة، فإن هذه الطبقات لن تتعرض لأزمة مالية، وسنتخلص من عبء تحصيل الضرائب. ولكن عندما تقول كل هذا

تتبقى بعد ذلك بعض الخدمات الاجتماعية الرئيسية التي يجب تحويلها. فالشيء الذي يريده الاشتراكيون هو إقامة مجتمع يوفر لكل طفل جواً صالحاً ينمو فيه، وبيئة سليمة، وفرصة طيبة للتعليم؛ ويوفر لكل مسن جواً هادئاً يمكن أن يعيش فيه. وهذا يتطلب نشاطاً ضخماً من الحكومة.

وتقديم مثل هذه الخدمات هي إحدى الطرق التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل. والطريقة الثانية هي وضع حد أدنى للأجور.

وتحديد المستوى العام للأجور لا يترك أثراً كبيراً على إعادة توزيع الدخل، إلا بالنسبة لهذا الجزء من الاقتصاد الذي يعتد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية. والسبب في هذا أن هناك على ما يبدو علاقة ثابتة بين الأجور والأسعار سواء في الاقتصاد الحر أو في الاقتصاد المقفل. فإذا ارتفع المستوى العام للأجور أو انخفض، فإن المستوى العام للأسعار يرتفع أو ينخفض تبعاً لذلك، وتل حالة الطبقات العاملة كما هي دون أن يطرأ عليها أي تغيير. ونحن لا نعرف لماذا يحدث هذا. ولكن جميع الأدلة تشير إلى أن هذا هو ما يحدث فعلا، خاصة خلال القرن الماضي.

والنتيجة هي أن أحوال الطبقات العاملة يمكن أن تتحسن من رفع المستوى العام للأجور إذا أمكن وفي نفس الوقت اتخاذ إجراءات مشددة لتحديد الأسعار لمنعها من الارتفاع أيضاً. ويمكن أن يحدث هذا إلى حد ما، ويحقق فوائد عامة للمجتمع إذا ساعدت هذه الزيادة على مضاعفة الإنتاج ورفع مستواه. ولكن حتى إذا توفرت هذه الشروط فإنها لا تسمح

باتباع هذه الطريقة على نطاق أوسع. فإذا ارتفعت الأجور بنسبة كبيرة، فإن الأسعار لا يمكن تحديدها بصفة دائمة دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة. وأول هذه النتائج هي أنه من العسير تحديد الأسعار بصفة عامة لأن هذا يتطلب تكاليف كثيرة، كما يتطلب جهوداً إدارية ضخمة. ثانياً، أنه إذا ارتفعت الأجور في جميع القطاعات وحددت الأسعار، فإن هذا سيؤدي إلى ارتباك خطير. والسبب في هذا هو أن الأجور لا تدخل في أسعار جميع السلع بنفس النسبة. ولذلك فعندما ترتفع الأجور في جميع الصناعات بنسبة واحدة، فإن بعض الصناعات تصبح أقل ربحاً من الصناعات الأخرى، ويبدأ المنتجون في الانتقال من الصناعات الأقل ربحاً إلى الصناعات الأكثر ربحاً، بصرف النظر عن القيمة الاجتماعية للصناعات. ثالثاً، أن الزيادة العامة في الأجور بالنسبة للأسعار، كفيلة بأن تؤثر تأثيراً عكسياً على العمل. والسبب في هذا هو أن بعض الصناعات ستصاب بالإفلاس، ولأن المنتجين سيجدون أنه من الأربح استخدام الآلات بدلاً من العمال. وبذلك يتعرض العمال للطرد. ولهذا فليس من الضروري توجيه الاقتصاد إلى هذا الارتباك، من أجل تغيير توزيع الدخل لمصلحة العمال. وإعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب يعد أسهل بكثير، كما أنه عملي أيضاً.

وبعد أن تحدثنا عن طريق زيادة الدخل المنخفض، ننتقل الآن إلى الحديث عن طرق تخفيض الدخل المرتفع. وأهم هذه الطرق هو فرض ضرائب ضخمة على الدخول المرتفعة.

ولكن إلى وقت قريب كانت السلع التي يستهلكها الأغنياء خاضعة أيضاً لنظام البطاقات.

وهناك نوع من الإجراء لتحقيق العدالة للجميع عن طريق إخضاع السلع لنظام البطاقات.

ولكن هذه الطريقة ليست عملية. فإذا خضعنا جميعاً لمستوى موحد عن طريق نظام البطاقات العام، فإن هذا سيقضي على دوافع الإنتاج تماماً كما يحدث عندما نحصل على مستوى موحد للأجور.

وبالإضافة إلى هذا فإن نظام البطاقات أقل أهمية من نظام الضرائب الذي يوضع على أساس تقدمي، وذلك لثلاثة أسباب: أولاً، أن من العسير فرض نظام البطاقات من الناحية الإدارية دون أن يؤدي ذلك إلى ظهور السوق السوداء.. وكلما ازداد عدد السلع التي يسري عليها نظام البطاقات، كما ازدادت الصعوبات وتعرض الاقتصاد للانهيار.

ثانياً: إذا اقتصر نظام البطاقات على السلع الضرورية، فإن النقد الذي لا يتدفق نحو هذه السلع، سيتجه إلى السلع غير الضرورية. وبذلك يقل إنتاج السلع يصبح إنتاجها مربحاً عن السلع الضرورية. وبذلك يقل إنتاج السلع الضرورية ويزيد إنتاج السلع غير الضرورية.

ثالثاً: أن نظام البطاقات يتدخل في الاختيار الحر بالنسبة للأغنياء والفقراء على السواء. ونظام البطاقات مقيد وضروري لمعالجة النقص في

بعض السلع الضرورية، بشرط أن تبذل الجهود ف نفس الوقت لزيادة إنتاج هذه السلع حى لا يستمر نظام البطاقات فترة طويلة.

ولكن اتباع هذا النظام كطريقة شائعة شائعة أو دائمة لتحقق المساواة، لن يجدي كثيراً، ولهذا السبب فإن نظام البطاقات أقل أهمية من نظام الضرائب.

وأبسط طريقة لتحقيق المساواة في الدخل هي زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيفها أو إلغاؤها بالنسبة للفقراء. وقد كان هذا الأساس لسياسة بريطانيا المالية منذ عشرات السنين.

وكان كل جيل يعمل على تقوية هذه السياسة واليساريون لا يريدون أن تعترفوا بالشرط الذي قطعناه في هذا الاتجاه. ولا شك أننا قطعنا شوطاً طويلاً، ولكننا في الحقيقة ذهبنا بعيداً جداً لدرجة أننا كدنا نصل إلى آخر حدود هذه السياسة.

والمشكلة التي تسببها زيادة الضرائب، هي آثارها على دوافع الإنتاج ولم تكن هذه الآثار ظاهرة عندما كان مستوى ضريبة الدخل ستة بنسات على الجنيه الواحد، ولكن عندما زادت هذه الضلايبة إلى ٩ شلنات على الجنية، وبلغت الضريبة التصاعدية على الدخول المرتفعة حوالي ١٩ سلما وستة بنسات على الجنيه الواحد، ظهرت آثار هذه الضريبة المرتفعة على دوافع الإنتاج بشكل واضح، وأصبحت الحكومة تولى هذه المشكلة اهتماماً كبيراً والحقيقة أن الخطأ الرئيسي في هذا المجال لا يتمثل في كمية

الضريبة، ولكن في نظام ضريبة الدخل. فالرجل الذي يدفع ٩ شلنات على الجنيه، ليس في الحقيقة يدفع ٤٥٪ من دخله لمصلحة الضرائب. فالعلاوات تخفض السعر المتوسط للضريبة التي يدفعها إلى ٢٠٪ ولكن الشيء الذي يؤثر في دوافع الإنتاج، ليس السعر المتوسط وإنما السعر الحدى. وأفضل طريقة للقضاء على هذا الأثر هي إعادة تنظيم أساس الضرائب بصورة لا تجعل السعل الحدى يزيد كثيراً عن السعر المتوسط. وهذا سيجعل سعر ضريبة الدخل أقل بكثير مما هو عليه الآن.

تكافؤ الفرص:

ومهما تكن الاصلصاحات التي ندخلها على نظام الضرائب فإن أثرها على دوافع الإنتاج يظل كما هو، وهذا هو أهم عيوب إعادة توزيع الدخل على طريق الضرائب، ولهذا نجد أن من الضروري اتخاذ إجراءات كفيلة بزيادة المساواة في الدخل قبل فرض الضرائب.

وتوزيع الدخل قبل فرض الضرائب يحدده عاملان رئيسيان: توزيع الملكية وتوزيع الخبرة.

والنقص في الخبرة هو الذي يفسر الاختلاف المتباين في أجور العمل فالأطباء يكسبون أكثر من عمال المناجم، لأنه بالنسبة للطلب على الأطباء نجد أن هناك نقصاً في الأطباء أكثر منه في عمال المناجم، وإذا أتيح لكل طفل في المجتمع أن يصبح طبيباً دون أن يدفع أية نفقات، فإن عدد الأطباء لن يقل عن عدد الخدم في المنازل، ولن يحصلوا على دخل

أكبر ولكي نسوي بين الأرباح التي تأتي من العمل. يجب علينا أن نعمل على زيادة تكافؤ الفرص، والطريق إلى هذا هو بالطبع نظام التعليم. فجميع الاشتراكيين يهدفون إلى توجيه جميع الأطفال إلى نوع التعليم الذي يناسب قدراتهم بصرف النظر عن الدخل الذي يحصل عليه آباؤهم. وإذا أمكن تحقيق هذا الهدف. فأن الاختلاف بين دخل الوظائف المختلفة سيقل بدرجة كبيرة. ولكن هناك عقبات تقف في طريق زيادة تكافؤ الفرص وهذه العقبات كامنة داخل المجتمع الطبقي، وخاصة بالنسبة للتجارة والصناعة، حيث يقتصر شغل الوظائف ذات الأجور المرتفعة على دائرة ضيقة. ومن بين أهداف السياسة الصناعية– الاشتراكية إتاحة الفرصة لجميع المشتغلين بالصناعة مهما كان مستواهم– للوصول إلى المناصب العليا، دون أن تفرض عليهم أية شروط سوى كفاءتهم وصلاحيتهم لهذه المناصب. وتكافؤ الفرص هو الطريق إلى زيادة المساواة في الدخل، وإزالة الفوارق بين الطبقات.

وأحد أسباب عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة في الدخل يرجع إلى عدم المساواة في توزيع الملكية. فالاحصائيات تقول: إن أصحاب الأملاك يحصلون على ٣٠% من الدخل القومي أو هم يحصلون على هذه المبالغ من الإيجارات التي تدفع لهم نظير استخدام ممتلكاتهم. وحيث أن ما يقرب من ثلثي الممتلكات في الدولة يمتلكه ٢% فقط من الشعب، فإننا استنتج من هذا على الفور أن ٢% من الشعب يحصلون على ٢٠% من الدخل القومي. وليس هناك حل لهذه المشكلة سوى مصادرة الممتلكات وتأميم هذه الممتلكات ليس حلاً عملياً، لأن أصحاب الممتلكات يحصلون على

تعويض كامل نظير هذا التأميم. وبعد انتقال هذه الممتلكات إلى الدولة لا يتعرض هؤلاء الملاك لأية خسائر.

ولسنا نريد بذلك أن نقول إن دفع تعويض الممتلكات المؤممة يعد خطأً كبيراً. بل على العكس نجد أن هذا التعويض هو الطريقة العملية الوحيدة لنزع الملكية دون حاجة إلى ثورة دموية. فبعد الثورة الدموية تستطيع الدولة مصادرة جميع الممتلكات ولكن الثورات تلغي جميع النظم الأساسية للمجتمع. ولا يحبذها معظم المفكرين السياسيين لا لأنهم يعترضون على مصادرة الممتلكات، ولا لأنهم يكرهون منظر الدماء التي تسفك نتيجة لهذه الثورات بعد الإطاحة بالرءوس الكبيرة في الدولة، ولكن لأنه عندما تلغي جميع النظم الأساسية في المجتمع، لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالنتائج أو يتحكم فيها: والحقيقة أن معظم الثورات التي سمعنا عنها في التاريخ والتي عاصرناها لم تحقق على وجه التحديد جميع الأهداف التي قامت من أجلها. كما أن الأهداف التي حققتها بعض الثورات جاءت عكس ما كانت تسعى إليه. ويقول تشارلز لامب في هذا المعنى: من الأفضل أن نشوي خروفاً على النار بدلاً من أن نحرق الحظيرة عن آخرها لكي نصل إلى نفس النتيجة.

ويمكن مصادرة الممتلكات عن طريق فرض ضرائب عليها. وأهم هذه الضرائب هي تلك التي تفرض بعد الموت، والتي تجعل أصحاب الممتلكات يتمتعون بثمار ممتلكاتهم طالما أنهم على قيد الحياة. وضرائب التركات أكثر أهمية لأن أثرها على دوافع الإنتاج أقل بكثير من أثر

الضرائب التي تقلل من دخل الفرد وهو على قيد الحياة، ولأن هذه التركات تؤول إلى عائلة الشخص المتوفي، وهي في حد ذاتها لا تتمشى مع مباديء المساواة. وهناك طريقة هي فرض ضرائب مرتفعة لا على كمية الممتلكات التي يتركها الشخص المتوفي، ولكن على كمية الممتلكات التي يرثها كل شخص. فإذا فرضت ضريبة مرتفعة على التركات التي تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ جنيه مثلاً فإن صاحب الوصية يستطيع أن يمنع جزءاً كبيراً من ممتلكاته من الوصول إلى أيدي محصل الضرائب. وذلك بتقسيمها إلى ملكيات صغيرة وتوزيعها على عدد كبير من الأشخاص وبهذه الطريقة تشجع الدولة على زيادة توزيع الملكية، ويؤدي ذلك بطريقة تلقائية إلى زيادة توزيع الدخل.

وفرض ضرائب على رءوس الأموال ليس عملاً يسيراً، كما أنه ينطوي على صعوبات فنية ضخمة، فإذا أرادت الدولة فرض هذه الضريبة بطريقة نزيهة، فإنها لا تستطيع أن تعرضها فجأة، وإنما ستحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد لتقدير رءوس الأموال التي يمتلكها الأفراد وهذا هو السبب الرئيسي في أن بريطانيا لم تفرض حتى الآن مثل هذه الضريبة. ويطالب الكثيرون بفرض ضرائب على رءوس الأموال عند حدوث أية أزمة اقتصادية. معتقدين أن هذه الضريبة ستقضي علي بعض الصعوبات المباشرة.

ولكن عندما يفطنون إلى أن هذه الضريبة تتطلب جهازاً إدارياً قوياً وجهداً كبيراً ووقتاً طويلاً، تفتر حماسهم لهذه الضريبة. وفرض ضرائب على

رءوس الأموال لا يشجع على الإدخار، وإنما يشجع على استهلاك هذه الأموال، خاصة إذا فرضت هذه الضرائب على الطبقات التي لديها كميات محدودة من رءوس الأمول.

ومن الواضح تماماً أنه ينبغي علينا أن نحرز تقدماً سريعاًبالنسبة لإعادة توزيع الممتلكات في المستقبل أكثر من التقدم الذي أحرزناه في الماضي، فطالما أن الملكية ليست موزعة توزيعاً عادلاً، فإن جميع المشكلات الاجتماعية ستصبح أكثر تعقيداً. وعدم توزيع الممتلكات توزيعاً عادلاً يخلق في المجتمع الواحد طبقة ثرية جداً، وطبقة فقيرة جداً، وتشجيع على قيام الثورة، ويشوه جميع الأحكام التي نصدرها على المسائل الأخرى.

ونحن لا نستطيع أن نفكر بطريق مباشر في التأميم لأن أغلبية الناس يعتقدون خطأ أنه وسيبة لتحقيق المساواة. وإذا كنا نعيش في مجتمع لا تسيطر فيه الدولة على جميع الممتلكات، ويراعى توزيع الملكية توزيعاً عادلاً بين أفراد الشعب، فإن هذا كفيل بأن يرفع مستوى المعيشة ويخلق درجة كبيرة من الانسجام الاجتماعي بين مختلف طبقات الشعب. والجهود التي يبذلها رجال السياسة ورجال الدين والفلاسفة في إلقاء الخطب التي يتحدثون فها عن فضائل السلام الاجتماعي والأخوة وعن أخطار الحسد والحقد والصراع السياسي والصناعي، كان من الأفضل أن توجه إلى صياغة القوانيين وتطبيقها لإعادة توزيع الممتلكات بطريقة تراعي العدالة الاجتماعية.

الفصل الثالث

النقد

إن كمية الأموال المطروحة للتعامل هي التي تقرر مسنوى الأسعار والعمل في أية دولة. والتذبذب في مستوى التعامل النقدي هو الذي يقرر ما إذا كانت الدولة ستعاني من التضخم أو الانكماش. وهذه المسائل على جانب كبير من الأهمية بحيث لا يمكن تركها تحت سيطرة المشروعات الخاصة. وهذه السياسة متفق عليها منذ زمن طويل، وفي كل دولة حديثة تحدد الحكومة بنفسها كمية النقد المطروح للتعامل وتحاول التأثير على الطلب. والتقدم الحديث في مراقبة النقد لا ينطوي على أهداف جديدة، وإنما ينطوي على أساليب جديدة.

التضخم:

يتفق جميع رجال الاقتصاد على الهدف الذي يجب أن تحققه السياسة النقدية: وهذا الهدف هو تثبيت تدفق النقد على مستوى يناسب مع العمل الكامل حتى لا يكون هناك تضخم أو انكماش. ولسوء الحظ أن هذا الهدف لا يوافق عليه السياسيون اليساريون أو اليمينون بالإجماع

فكثير من اليمينيين يفضلون وجود دائرة منتظمة من التضخم والانكماش وكثير من اليساريين يريدون تضخماً مستمراً.

واليمينيون يفضلون وجود دائرة منتظمة من التضخم والانكماش لأنهم يعتقدون أن الانكماش من وقت لآخر ضروري لدفع العمال إلى مضاعفة جهودهم. وقد يكون صحيحاً أن أصحاب الأعمال يستطيعون المحافظة على العلاقة التي تربط بينهم وبين عمالهم في الوقت الحاضر إذا كان هؤلاء العمال يتعرضون لخطر البطالة من وقت إلى آخر. ولكن الاشتراكيين لا ييريدون استخدام هذه الطريقة، وإنما يطالبون بتغيير العلاقات الحالية التي تربط بين العامل وصاحب العمل. والنظام يجب أن يجد له أساساً جديداً في التعاون بين العامل وصاحب العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة. وسنتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السابع. أما فيما يتعلق بمضاعفة العمل فالحقيقة أن العامل لا يبذل مجهوداً كبيراً إذا أختفى خطر البطالة، وهو على حق في هذا. فعندما يختفي هذا الخطر، ينخفض مستوى معيشته. كما ينخفض مستوى المعيشة في البلاد عموماً ولكن أليس من الديمقراطية أن نقرر ما إذا كان الدخل الزائد يستحق جهداً زائداً من العامل؟

أما مطالبة اليساريين باستمرار التضخم فتعتبر أكثر خطورة وهذا الخطر يتغلغل أيضاً في الصراع الطبقي. فإذا كانت الوائف أكثر من الذين يشغلونها، فإن أصحاب العمل سيصبحون تحت رحمة عمالهم. وهذا صحيح أيضاً، ولكن السياسيين اليساريين الذين يعتقدون أن هذا الوضع

هو من أهم مزايا التضخم المستمر، لا يتصورون التي يسبها التضخم للطبقات العاملة ولبقية المجتمع.

وليس هناك جدال في أن التضخم الظاهر له أضرار كثيرة. ففي التضخم الظاهر ترتفع الأسعار دائماً سرعة أكبر من الأجور. ويواجه العمال والطبقات المتوسطة كثيراً من الصوبات نتيجة لذلك، في حين نجد أن أصحاب الأعمال وأصحاب الممتلكات هم الذين يستفيدون من هذا الوضع. والطبقات المتوسطة هي التي تخسر أكثر من غيرها لأن مرتباتها لا تتطور مع الموقف الاقتصادي بسرعة، ولأن مدخراتها في الماضي تفقد قيمتها. ولكن الطبقات العاملة لا تستطيع أيضاً أن تواجه الأسعار المتزايدة. ولهذا السبب فإن اليساريين في هذه الأيام يعارضون التضخم الظاهر، ويفضل بعضهم التضخم المقيد الذي يسمح بتدفق الأموال ولكن يمنع ارتفاع الظاسعار عن طريق اخضاعها لمراقبة الحكومة. والتضخم المقيد أقل خطراً من التضخم الظاهر، ولكنه يسبب أيضاً بعض الأضرار:

أولاً: إنه حتى إذا أمكن تحديد الأسعار، فإن التضخم يسبب زيادة في الأرباح أكثر من الأجور والمرتبات. والتضخم هو أن يشتري الناس السلع الاستهلاكية بأسعار أكثر من التكاليف التي يتطلبها إنتاج هذه السلع. وهذه الأموال الزائدة تتحول إلى أرباح ويستفيد بها المنتجون وأصحاب الأعمال. ووجود هذا التضخم يخلق ضغطاً جديداً. فالعمال يطالبون برفع أجورهم، وتحديد الأسعار، ولكن أبسط طريقة لمقاومة هذا التيار وتخفيض الأرباح، هو إزالة التضخم.

ثانياً: أن التضخم يجعل الموارد تتحول من الصناعات الضرورية الموضوعة تحت المراقبة، إلى الصناعات غير الضرورية التي لا تتعرض لأي نوع من المراقبة، والتي تحقق أرباحاً أكبر. ولذلك تبذل جهود ضخمة للتحكم في توزيع المواد الخام. ولكن كما ازداد التضخم كلما أصبح من العسير إخضاع المواد الخام لسيطرة الحكومة. ويجب أيضاً استخدام القوة لتوجيه العمال إلى الصناعات الضرورية حتى لا يتركوها إلى الصناعات غير الضرورية. وتستطيع الحكومة أن تتجنب كل هذه الإجراءات إلذا تمكنت من إزالة التضخم.

ثالثاً: إن التضخم يقلل القوة الإنتاجية. فالمخزون من المواد الخام ينخفض، ويقل تدفق الإنتاج. كذلك تصبح الأرباح سهلة جداً لدرجة أن أصحاب العمل لا يهتمون بالتكاليف. ومن ناحية أخرى تختفي قوى المنافسة والدوافع لتحسين الإنتاج.

رابعاً: أن التضخم يسبب إفلاساً خارجياً فبعض الأموال الزائدة تنفق على شراء الواردات. والبعض ينفق على اجتذاب بعض السلع الأجنبية التي لها مثيل في الداخل. وبذلك يختل ميزان المدفوعات. ويستنفذ الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، وتخفض القيمة الخارجية للعملة إذا لم تبد الدول الأجنبية استعداداً لتقديم فروض لهذه الدولة التي تعاني من التضخم.

وهناك نوع ثالث من التضخم هو التضخم المعتدل، وفيه تحاول الحكومة تجنب كل هذه الأضرار السابقة باستخدام الرقابة الإدارية والتخطيط عن طريق التوجيه. ولكن كلما ازداد التضخم هذه الرقابة بطريقة فعالة. والرقابة الإدارية لا يمكن أن تكون بديلاً للتحكم في مستوى التعامل النقدي. والتضخم يعد عقبة خطيرة بالنسبة لأولئك الذين يحاولون التخطيط عن طريق التوجيه، كما هو بالنسبة لأولئك الذين يخططون عن طريق الترغيب.

استقرار النقد:

والسياسة السليمة هي ألا تكون هناك نسبة كبيرة جداً من النقد، أو نسبة ضئيلة جداً من النقد. ولذلك يجب أن تطرح الحكومة كمية معقولة من النقد للتعامل بحيث يوفر العمل للجميع دون أي ميل نحو التضخم أو الإنكماش.

والطرق القديمة لتحقيق هذا كانت تهتم اهتماماً كبيراً بالتحكم في كمية النقد الموجودة فعلاً، وليس بالتحكم في الطلب على النقد. وكمية النقد الموجودة مهمة جداً، ولكن التذبذب في التجارة يرجع إلى التذبذب في استخدام النقد والتذبذب في كمية النقد ولكن التحكم في كمية النقد الموجودة لا يستطيع أن يمنع التضخم والإنكماس المحدود الذي يميز دائرة التجارة. والطرق الحديثة لا تهتم بتثبيت كمية النقد الموجودة، ولكن عندما

يزيد الطلب على النقد، يجب أن تزيد كمية النقد، وعندما يقل الطلب على النقد يجب أن تقل كمية النقد أيضاً.

والميزانية هي الإداة الرئيسية لتحقيق هذا التوزان. فعندما يقل التعامل بالنقد، يمكن تشجيع هذا التعامل بتخفيض الضرائب. وعندما يزيد التعامل يجب أن ترتفع الضرائب وإذا كان هناك ميل دائم إلى نقص التعامل فإن هذا يسبب عجزاً في الميزانية.

وعندما يكون هناك عمل للجميع، يبدأ خبراء الاقتصاد في تقدير القيمة النقدية للموارد التي ستخصص لإنتاج البضائع الاستهلاكية في السوق المحلية، وقيمة الصادرات والسلع الاستثمارية والخدمات الحكومية والقيمة الكلية لهذه الموارد هي أيضاً القيمة الكلية للدخل. وبعد ذلك يقوم خبراء الاقتصاد بتقدير الطريقة التي سينفق بها الشعب هذا الدخل. فإذا كان الشعب سينفق على شراء السلع الاستهلاكية مبالغ أكثر من التي تنفق على إنتاج هذه السلع، فإن أسعارها ستميل إلى الارتفاع، ويظهر التضخك بشكل واضح. وإذا كان الشعب سينفق مبالغ أقل على هذه السلع فإن الإنكماش سيظهر بوضوح. ويمكن المحافظة على نسبة العمل المطلوبة إذا استطاعت الحكومة أن تجعل المبالغ التي تنفق على السلع الاستهلاكية تقف عند المستوى الصحيح.

وليست جميع مشكلات البطالة ترجع إلى قلة النقد. وهناك نسبة معينة من البطالة الجزئية التي ترجع إلى التغييرات التي تحدث في الاقتصاد

كل يوم، سواء كانت هذه التغييرات في صورة تذبذب في الطلب أو تغير كمية المواد الخام، أو تغييرات وقتية أو غيرها. ونتيجة لهذا يوجد دائماً عدد من الأشخاص بلا عمل، فينتقلون من زظيفة إلى وظيفة وتقدر نسبة هؤلاء الأشخاص بحوالي ٢ أو ٣ في المائة من مجموع العاملين. وحجم هذه البطالة الجزئية يتوقف أولاً على كيفية تنظيم سوق العمل، وواجبنا هو القضاء على هذه البطالة بقدر الإمكان، حتى يستطيع أن يجد كل فرد العمل الذي يناسبه على الفور. ونستطيع أيضاً أن نقلل هذا العدد باتباع سياسة تضخمية، لأنه إذا زادت كمية النقد المطروحة للتعامل سيواجه أصحاب العمل نقصاً في العمال. لن يحتاج العامل إلى البحث عن الوظيفة المناسبة، وإنما يستطيع الحصول على أية وظيفة بسرعة. ولكن إذا فعلنا هذا فلن نتعرض فحسب إلى أضرار التضخم، ولكن سيصبح من المستحيل التمييز بين الوظائف الهامة والوظائف الأقل أهمية.

والبطالة هي من أسوأ المشكلات، ويجب البحث عن كافة الطرق الممكنة للقضاء على هذه المشكلة تماماً. وأفضل طريقة للقضاء على البطالة الجزئية هي تحسين نظام سوق العمل. والقضاء على هذه المشكلة بواسطة التضخم يشبه تماماً قطع ذراع أحد الأشخاص لإنقاذ إصبعه.

ومستوى التضخم يمكن أن يستخدم كمقياس للسياسة النقدية. وكلما أسرعنا بتحسين نظام سوق العمل كلما انخفضت نسبة البطالة.

ومن العوامل التي تجعل من العسير القضاء على البطالة نهائياً عن طريق السياسة النقدية الاعتماد على التجارة الخارجية، فإذا كانت هناك أزمة اقتصادية في الخارج وقل الطلب على الصادرات، فإن العمال الذين يعملون في الصناعات الخاصة بالصادرات سيفقدون عملهم. وهذه الأزمة يمكن أن تؤدي إلى زيادة نسبة كبيرة. وعلاج هذه الحالة هو زيادة توزيع الموارد البشرية والمادية، وهذا موضوع طويل، وقد أفردنا له الفصل السادس بأكمله.

مستوى الأسعار:

عندما نتخلى عن هدف التحكم في كمية النقد المطروح للتعامل ونجعل هذه الكمية مناسبة لاحتياجات التجارة يصبح المستوى العام للأسعار متعمداً اعتماداً كلياً على مستوى الأجور. فإذا قررت نقابات العمال رفع الأجور، فإن الأسعار سترتفع تبعاً لذلك، ويتعين زيادة كمية النقد المطروحة للتعامل حتى لا يؤدي ذلك إلى ظهور البطالة. وعندما يكون هناك حد أقصى لكمية النقد المطروح للتعامل ستصبح الأجور والأٍعار مقيدة لأنها إذا ارتفعت سيؤدي ذلك إلى البطالة، وتضطر إلى الهبوط من جديد.

وحيث أن ارتفاع الأسعار بصفة مستمرة أمر غير مرغوب فيه، فيتعين على نقابات العمال أن تنفق بقدر الإمكان على تثبيت المستوى

العام للأجور. ولكن هذا المستوى لا يمكن تثبيته تماماً. فالمصلحة الاجتماعية تقتضي أن تكون بعض الأجور مرتفعة عن غيرها.

وفضلاً عن هذا فإن الاستقرار المطلق لمستوى الأجور ليس مطلوباً. فاستمرار زيادة القدرة الإنتاجية ستؤدي إلى انخفاض الأسعار بصفة دائمة إذا كانت الأجور ثابتة. وإذا ارتفعت الأجور بنفس النسبة التي تزيد بها القدرة الإنتاجية فإن هذا سيحافظ على استقرار الأسعار.

وهذا الاستقرار النسبي لا يمكن تحقيقه طالما أن تكاليف المعيشة معرضه للتذبذب الدائري. فتكاليف المعيشة تعتمد إلى حد كبير على تكاليف الواردات، وهذه بدورها تعتمد إلى حد كبير على الأسعار الأمريكية. فإذا تركت أسعار الواردات تتغير بتغير الأسعار الأمريكية فإن تكاليف المعيشة سترتفع بارتفاع هذه الأسعار ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور. ولكن عند انخفاض الأسعار ستقاوم نقابات العمال انخفاض الأجور تبعاً لانخفاض تكاليف المعيشة. وهكذا فإن الأجور ترتفع عند ارتفاع الأسعار، ولكنها لا تنخفض عند انخفاض الأسعار.

والشرط الثاني لاستقرار الأجور هو أن المطالبة بزيادة الأجور يجب ألا تكون وسيلة للمنافسة، فتحاول كل نقابة رفع أجور عمالها كما فعلت النقابة الأخرى. ويجب أن تكون هناك مجموعة من القواعد والقوانين تحدد الأجور التي يجب أن ترتفع عن المستوى العام أو التي يجب أن تنخفض عن المستوى العام أو التي تقف عند المستوى العام، ويجب على النقابات قبول

الحكم النهائي الذي تصدره لجنة عامة تمثل جميع النقابات. وأهم من هذا يجب أن يقتنع جميع أعضاء النقابات بأن هذه الطريقة أفضل بكثير من غيرها، لأنها تحمي الحركة المقابية من التفكك عن طريق الاضرابات غير الرسمية، ولأنها تحول دون ارتفاع الأسعاروالأجور بدرجة خطيرة.

وقبل أن تشرع الحكومة اتباع هذه الطريقة يجب أن تكسب العمال إلى جانبها فتقنعهم بأن ارتفاع المستوى العام للأجور ليس وسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل، وبعد ذلك يجب أن يقتصر تعديل الأجور حسب المستوى العام المتفق عليه. ولكن هذا بدوره لا يمكن أن يتحقق ما لم يوجه اهتمام العمال إلى الوسائل الأخرى التي تكفل تحقيق المساواة وما لم يقتنعوا بأن هذه الوسائل أكثر فعالية من غيرها.

ونحن لا نأمل كثيراً في أن تحدث كل هذه الأشياء في المستقبل القريب. فالدعابة اليسارية توجه كل اهتمامها إلى زيادة المطالبة برفع الأجور، وهذا يجعل من العسير هور آراء موحدة بشأن هذه المسألة.

الفصل الرابع

الاستثمار

إن الدافع الرئيسي نحو التخطيط في الدول الحديثة هو الرغبة في تحقيق أعلى مستوى للاستثمار مما هو موجود في الدول التي لا تأخذ بنظام التخطيط. وكثيراً ما يخلط البعض بين هذا وبين التخطيط من أجل الاستقرار، ولكن الحقيقة أنه ليست هناك علاقة بين التخطيط من أجل الاستثمار، والتخطيط من أجل الاستقرار. وفي كتابات كينزي السابقة يتضح أن تخطيط الاستثمار ليس ضرورياً لرفع مستواه وإنما لتثبيت هذا المستوى. لأن البعض كانوا يعتقدون أن الدخل والعمل هما من الوظائف المباشرة للاستثمار. وهذا صحيح إذا كان الاستثمار يتضمن كل شيء ما عدا الاستهلاك. ويمكن تثبيت الدخل والعمل عن طريق تشجيع أو تغيير الاستهلاك بواسطة العجز في الميزانية أو الفائض فيها؛ والمحافظة على العمل الكامل لا يتطلب في حد ذاته أي إشراف على الاستثمار. والسبب في أن الحكومات تخطط الاستثمار– كما يحدث في روسيا وألمانيا الشرقية والمملكة المتحدة– هو الحصول على مستوى أعلى للاسثمار مما يحدث لو كان هذا الاستثمار يعتمد اعتماداً كلياً على الادخار الاختياري للشعب.

والاستثمار يجب أن يقابله ادخار– إما ادخار داخلي اختياري أو ادخار أجنبي، أو ادخار حكومي. وفي الماضي كان النوعان الأولان من

الادخار مسئولان عن كل الاستثمار الذي كان موجوداً. والادخار الداخلي لا يكفي لتمويل الاستثمار المحلي إلا في الدول الغنية، وحتى بعض هذه الدول- مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- كانت تفترض في أوائل أيامها. والاقتراض من الخارج ليس مقبولاً في هذه الأيام وذلك بسبب الخوف من السيطرة الأجنبية. والدول الضعيفة ترفض مثل هذه القروض، ولكن الدول القوية هي التي تلجأ إلى تمويل استثمارها من القروض الأجنبية كما كنا نفعل في بريطانيا خلال السنوات الثلاث الماضية.

والتضخم (أو الإدخار الإجباري) بدأ يحتل مكان القروض الأجنبية خاصة في الاتحاد السوفيتي في أوائل العقد الرابع من هذا القرن وفي معظم دول أوروبا في الوقت الحاضر. ولكن التضخم له أضرار خطيرة، كما ذكلانا في الفصل السابق. وإذا كان الافتراض الأجنبي مكروها، والإدخار الداخلي ليس كافياً فيجب أن نعتمد على الفائض في الميزانية.

والإدخار الداخل الاختياري لا يكون كافياً في أية دولة تريد إحراز تقدم سريع. وكلما كانت هناك مساواة، كلما كان هذا النوع من الإدخار غير كاف. وحيث أن الغني يدخر أكثر من الفقير، فإن الدول التي لا يكون فيها الدخل القومي موزعاً توزيعاً عادلاً تدخر أكثر من الدول التي يكون فيها مساواة. وتبعاً لذلك كلما نجحت الخطط الخاصة بتحقيق المساواة، كلما احتاجت الدولة مزيد من الاستثمار. والتخطيط من أجل الاستثمار هو نتيجة للتخطيط من أجل المساواة.

والطريقة البديلة لزيادة الاستثمار هي اكتفاء الدولة بنسبة ضئيلة جداً من التقدم. وفي بريطانيا مثلا بلغ مجموع الاستثمار في عام ١٩٤٧ حوالي ٢١% من الدخل القومي. ولكن ٧% من الدخل القومي كان ف شكل فروض خارجية، وهذا يعني أن الإدخار الداخلي بلغ ١٤% فقط. وإذا لم يكن هناك تضخم أو قروض أجنبية، فإن الإستثمار في عام ١٩٤٧ لن يزيد عن ٢% من الدخل القومي.

وإذا ظل الاستثمار على هذا المستوى، فإن مستوى المعيشة في بريطانيا سيرتفع ببطء شديد، وسيضعف الأمل في القضاء على الفقر وتوفير مستوى معقول من الرفاهية لكل فرد. وهناك دول أخرى ستفوق بريطانيا في هذا المضمار، لأن الاستثمار في الدول الأخرى يتقدم بسرعة. ونحن متخلفين كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن نسبة تقدمنا المادي ظلت متخلفة عن نسبة التقدم في عدة دول أخرى في أوربا وفي مختلف أنحاء العالم لمدة سبعين عاماً. والسبب في هذا هو أن كثيراً من المستثمرين البريطانيين في ذلك الوقت كانوا يفضلون استثمار أموالهم في الخارج بدلا من استثمارها في الداخل، ولهذا تخلفت الصناعات المحلية. وهناك سبب آخر وهو أنه في الفترة التي تخللت الحرب العالمية الأولى والثانية، كانت البطالة متزايدة.

والرغبة في زيادة الاستهلاك لها علاقة بالرغبة في زيادة الاستثمار فالغرض من الاستثمار المالي هو زيادة الاستهلاك في المستقبل. ولا شك أننا درجة كبيرة من الحماقة إذا حاولنا تجويع أنفسنا في الوقت الحاضر

بقصد زيادة الاستهلاك في المستقبل. فالحكومة الروسية مثلا فرضت قيوداً شديدة على شعبها ابتداء من عام ١٩٣٠ عندما قررت توجيه كل إمكانياهتا إلى إنتاج الآلات والأسلحة بدلاً من إنتاج الأغذية والملابس وبناء المساكن، ولا ينبغي علينا أن تتباري مع روسيا في هذا المضمار. ففي أية دولة ديمقراطية نجد أن المحاولات التي تبذل لتخفيض الاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار تلقي معارضة شديدة. وتستطيع الحكومة أن تنفذ خططها الاقتصادية بتخصيص ١٥ أو ٢٠ في المائة من دخلها القومي للاستثمار، ولكن إذا حاولت أن تذهب أبعد من هذا، فمن المؤكد أنها ستلقي معارضة شديدة.

وإذا حاولت الحكومة وضع برنامج لزيادة الاستثمار دون تخفيض الاستهلاك، فالعلاج الوحيد هو القروض الأجنبية. وهذا ما كنا نعمله في بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٤٧– ١٩٤٩. ففي عام ١٩٤٧، وكان الإنتاج القومي والاستهلاك القومي مساوياً تماماً للإنتاج والاستهلاك في عام ١٩٣٨.

ولكن لماذا كان هناك خلل في ميزان المدفوعات في عام ١٩٤٧، بينما كان التوازن صحيحاً في عام ١٩٣٨؟ والجواب هو أن الاستثمار كان أكثر ارتفاعاً في عام ١٩٤٧ منه في عام ١٩٣٨. والحقيقة أن الزيادة في الاستثمار كانت مساوية للخلل الذي أصاب ميزان المدفوعات، ولكن هذه الحقيقة ليس معترفا بها عموماً. فهناك من يقول إن الخلل في ميزان المدفوعات يرجع إلى الحياة غير المنتظمة التي يحياها الشعب البريطاني.

ويزعم البعض الآن أن بريطانيا استطاعت أن تحافظ على مستوى معيشتها عن طريق الإعانات والمساعدات السخية التي تحصل عليها من أمريكا.

والمبدأ الأول لتخطيط الاستثمار هو أن يكون لدى الحكومة فائض في الميزانية يكفي لملء الفراغ الذي يفصل بين الاستثمار المخطط، وبين المدخرات الاختيارية الموجودة فعلا (وتشمل القروض الأجنبية الطويلة الأجل). وإذا لم يكن لديها هذا الفائض فسيكون هناك تضخم في الداخل أو خلل في ميزان المدفوعات.

والمبدأ الثاني هو أن المخزون من المواد الخام، والسلع الجاهزة تعد جزءاً من الاستثمار لا يقل أهمية عن رأٍ المال الثابت، فوجود هذا المخزون هو الذي يجعل من الممكن سير الاقتصادسيراص طبيعياً. وبمجرد أن يقل المخزون من المواد الخام، تقل القدرة الإنتاجية، لأن المنتجين يعتمدون بعد ذلك على تلقي كميات منتظمة من الامدادات سيؤثر في الإنتاج. وهذه الاعتبارات في الظروف الطبيعية لا تكون مهمة، كما أن الاستثمار المخصص للمواد الخام لا يكون مطلوباً. ولكن عند انتهاء الحرب، أو عند انتهاء التضخم، يكون الاقتصاد للمحافة على ارتفاع القدرة الإنتاجية بقدر الإمكان. وعندما تتذكر أذن المخزون يجب أن يغطي في العادة احتياجات ستة أشهر إلى الأمام، نستطيع أن نتصور ضخامة هذه الكميات. واخفاق الحكومة في توفير هذا المخزون كان من أهم الأخطاء الرئيسية في برنامج الاستثمار البريطاني.

والمبدأ الثالث في تخطيط الاستثمار هو أن الاستثمار يجب ألا يخطط بعيداً عن حدود الموارد المادية الموجودة فعلاً، أو بعيداً عن حدود الموارد المالية. فليس من المعقول مثلا إنشاء مضنع للطلب إذا كان خام الحديد ليس متوفراً. ويجب التوسع في صناعة السلع الإنتاجية بسرعة حتى يصبح من الممكن تخطيط مستوى الاستثمار المطلوب. ولكن نقطة البدء في الوقت الحاضر يجب ألا تكون الأشياء المرغوبة، أو الأشياء التي يمكن أن تحقق في عام أو في عامين، وإنما الإمكانيات التي تسمح بها الموارد الموجودة حالياً. والخطأ الشائع الذي تقع فيه الحكومات– بما في ذلك الحكومة البريطانية– هو البدء في تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية في وقت واحد، لدرجة أن موارد الصلب والآلات ومواد البناء والأيدي العاملة تصبح غير كافية لتنفيذ هذه المشروعات جميعها. وبعد ذلك يحدث ارتباك شديد. فكثير من المشروعات يبدأ تنفيذها، ثم يتوقف العمل فيها فجأة، وبدلاً من أن يكون هناك عدد من المشروعات المنتهية، نجد أمامنا عدداً كبيراً من المشروعات غير المنتهية، ومعظم هذه المشروعات لا يمكن أن يتم، لأن الموارد التي تحتاج إليها استخدمت في مشروعات أخرى لم تستكمل بعد. ومن الحماقة وضع خطط للاستثمار أكثر مما تسمح به الموارد المالية الموجودة فعلاً.

أما في بريطانيا فقد ضاعفنا مشاكلنا لأننا بذلنا كل ما في وسعنا لتشجع الاستثمار، بينما لم نعمل على زيادة الموارد التي تحتاج إليها فعلا. لقد خرجنا من الجدب ونحن في حاجة إلى أشياء كثيرة، فكان لابد من بناء المنازل، وكان لابد من وضع برنامج شامل للمشروعات الحكومية تبدأ من

بناء المدارس والمستشفيات إلى تنمية صناعة الفحم والحديد. وفي أوقات أخرى، وفي أماكن أخرى نجد أن المشكلة هي عكس ذلك وهي كيف نشجع الاستثمار، ويتعين على الحكومة في مثل هذه الظروف أن تعبىء جهودها، وتدفع الأرباح، وتخفض نسبة الفوائد، وتقدم المنح السخية، إلى غير ذلك من الطرق. ولكننا في الوقت الحاضر نحتاج إلى تخفيض الاستثمار، أي إيجاد الوسائل لوقف المشروعات الأقل أهمية حتى لا تستنفد الحكومة كل ما لديها من موارد مالية ومادية.

ولكن كيف يتم هذا. هناك مجال للاختيار بين التوجيه والترغيب فالحكومة تستطيع أن تتحكم في التراخيص الخاصة بالاستثمار، حتى تتمكن من فحص جميع المشروعات، وتحدد الضروري منها. وتستطيع الحكومة أيضاً أن ترفع تكاليف الاستثمار حتى نؤجل جميع المشروعات الاختيارية، فيما عدا المشروعات العاجلة.

وطريقة التحكم في التراخيص تنطوي على صعوبات كثيرة، ولذلك فلا يمكن أن تحقق نتائج سريعة. فمن الذي سيقرر أن هذا المشروع عاجل ومهم، وهذا المشروع غير ضروري؟ والجواب هو أن أحداً لايستطيع أن يقرر ذلك. فوجهات النظر تختلف، كما أن الحقائق المطلوبة ليست متوفرة. لكي يصدر المسئولون أحكامهم على أساسها. والذي يحدث هو أن هؤلاء المسئولين سيقرون كل مشروع يرون أنه معقول. والنتيجة هي أن المسئولين سيمنحون كثيراً من التراخيص لمشروعات تتطلب موارد مادية ومالية أكثر مما هو موجود فعلا، وبذلك تكون معظم المشروعات العاجلة

عرضة للتوقف في منتصف الطريق لأن المشروعات غير العاجلة استنفدت معظم الموارد المطلوبة.

والاعتراض على طريقة التراخيص يعني أننا نحبذ رفع تكاليف الاستثمار لأن هذه الطريقة تحقق نتائج أفضل. والحقيقة أن هذه الطريقة تؤجل جميع المشروعات التي تتطلب تكاليف كثيرة، وبعض المشروعات يكون عاجلا. ولكن تستطيع الحكومة أن تصحح هذا الخطأ بتقديم إعانات إلى المشروعات التي ترى أنها عاجلة، حتى تتمكن هذه المشروعات من تحمل تكاليف الاستثمار المرتفعة.

والطريقة التقليدية لرفع تكاليف الاستثمار هي رفع سعر الفائدة. وهذه الطريقة عملية إذا ارتفع سعر الفائدة بدرجة كافية. ورفع سعر الفائدة قد يشجع أيضاً على زيادة الادخار الاختياري. ولكن هذا ليس مضموناً. ومن الضروري في مثل هذه الأحوال تنظيم حملة لتشجيع الإدخار.

والطريقة الثانية لرفع تكالفي الاستثمار هي فرض ضرائب عليه. وهذه الطريقة ليست فعالة مثل الطريقة الأولى. فارتفاع سعر الفائدة يكون تأثيره على الاستثمار الطويل الاجل أكثر من تأثيره على الاستثمار القصير الأجل، ولهذا فإنه يشجع الشعب على الاستفادة منه في الأغراض التي تظهر نتائجها في المستقبل القريب، بدلاً من استخدامه في الأغراض التي

تظهر ثمارها بعد وقت طويل. وهذا هو أحد أنواع الإدخار الذي نريد تشجيعه.

أما الضرائب فتؤثر على الاستثمارات بنسبة واحدة- سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. وهي لذلك أقل أهمية من رفع سعر الفائدة.

ونأتي الآن إلى مشكلة خطيرة للغاية لم يتم العثور لها على حل حتى الآن، فجميع الحكومات التي تهتم بالتخطيط تميل إلى اتباع أحد طريقين متطرفين.

فبعض هذه الحكومات تضع خططاً شاملة لبناء المدارس والمساكن والمستشفيات والمباني الحكومية والطرق وغير ذلك من المشروعات العامة وتستنفد مبالغ ضخمة لتنفيذ هذه المشروعات بحيث لا تترك شيئاً للصناعات الإنتاجية التي تكون في حاجة ماسة إلى رءوس الأموال.

والبعض الآخر من الحكومات توجه كل اهتمامها إلى المشروعات الصناعية وتهمل مشروعات الإسكان على الرغم من ازدياد عدد السكان في المدن التي لا توجد فيها سوى المصانع.

والحكومات الديمقراطية- مثل حكومة المملكة المتحدة- تقع في الخطأ الأول، وهو الاهتمام بالخدمات العامة أكثر من الاهتمام بالصناعات الإنتاجية، وذلك لأن هذه الحكومات تفوز في الانتخابات على أساس

البرامج التي تطالب فيها بالتوسع في الخدمات الاجتماعية، في حين أن المطالب الخاصة لا تفوز بأية أصوات.

والحكومات الدكتاتورية- مثل حكومة الاتحاد السوفييتي ومعظم حكومات الدول المتخلفة التي تهتم بالتصنيع- تقع دائماً في الخطأ الثاني فلا توفر رءوس الأموال اللازمة للخدمات الاجتماعية.

وفي الحقيقة ليست هناك طريقة بسيطة تساعدنا على تقسيم رءوس الأموال بين الإنتاج والخدمات العامة. ومن المؤكد أن سعر الفائدة لا يستطيع أن يفرق بين الفوائد الاجتماعية للمدارس والمراكز الصحية والطرق والمنازل ومشروعات الري، وبين المصانع.

وهنا نجد أنفسنا في أحد مجالات الإدارة العامة حيث لا يمكن وضع حد فاصل بين فوائد الخدمات الاجتماعية. وفوائد المصانع، وحيث نعتمد اعتماداً كبيراً على الأحكام الديمقراطية لنضمن عدم الوقوع في أحد هذين الخطأين.

وهناك شيئان نستطيع أن نفعلهما الأول هو أن نصر على ضرورة مرور جميع المشروعات الإنتاجية في نفس الاختبارات سواء كانت هذه المشروعات مؤممة أو مشروعات خاصة. بمعنى أنه من الخطأ أن تستطيع الصناعات المؤممة الحصول على رأي المال اللازم لا بسهولة أكثر مما تستطيع الصناعات الخاصة، لمجرج أن هذه الصناعات مؤممة وخاضعة

للحكومة، وهذه الصناعات خاصة وخاضعة للأفراد، دون أي اعتبار لأهمية هذه الصناعات وقدرتها الإنتاجية.

والشيء الثاني أننا نستطيع أن نصر على نشر الميزانية السنوية للدولة ومناقشتها بصورة علنية حتى يعرف الجميع كيف توزع رءوس الأموال بين الصناعات المختلفة. وسوف نتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل التاسع.

وحديثنا عن تحكم الدولة في طلب رأس المال أبعدنا عن مناقشة مزايا وعيوب الضرائب التي تفرض على الاستثمار، ورفع سعر الفائدة كوسيلة لتخفيض الطلب إلى مستوى العرض. وأهم عيوب الضرائب التي تفرض على الاستثمار هي أنها كما رأينا لا تميز بين الاستثمار القصير الأجل أو الاستثمار الطويل الأجل، في حين أن سعر الفائدة يظهر أثره بوضوح على الاستثمار الطويل الأجل.

وأبسط طريقة لفرض ضريبة على الاستثمار هي فرض جمركية أو ضرائب عادية على المواد التي تستخدم في جميع المشروعات الاستثمارية، مثل الصلب والخشب، ومواد البناء. ومن السهل تحصيل مثل هذه الضريبة.

ونود أن نذكر الآن أحد الفوائد الظاهرة في طريقة فرض الضرائب على الاستثمار.

فإذا نحن رفعنا سعر الفائدة، فإن ربح الاستثمار يذهب إلى الممولين ولن إذا فرضت الحكومة ضريبة على الاستثمار، فإن الأموال الناتجة عن هذه الضريبة تذهب إلى المشروعات العامة، وليس إلى أيدي الممولين.

وهذه الأموال يمكن أن تستخدم في مساعدة تلك المشروعات العاجلة التي لا تتحمل دفع تكاليف كثيرة.

ومجمل القول أن رفع سعر الفائدة، وفرض ضرائب على الاستثمار ينطويان على كثير من الفوائد، وكل ما في الأمر هو الأخذ بالطريقتين معاً. وكلتا الطريقتين أفضل من تخصيص عدد من المسئولين لتقدير أهمية كل مشروع.

ولكن حد هذه الطريقة الأخيرة أفضل من عدم بذل أية جهود لوضع المشاريع الاستثمارية داخل حدود الموارد والإمكانيات الموجودة.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية

لا يوجد في فلسفة الاقتصاد الحر بمعناها المتطرف فصل خاص عن التجارة الخارجية. فهذه الفلسفة لا تعترف بوجود فرق واضح بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. فالتجارة بين لندن وباريس أو نيويورك، لا تختلف عن التجارة بين جلاسجو ومانشستر، ولهذا فهي لا تحتاج إلى معاملة خاصة. والتجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها ولا تسبب أية مشكلات جديدة تختلف عن مشكلات التجارة الداخلية. وقد يكون هناك بعض الأشخاص الذين ما زالوا يؤمنون بكل هذا، ولكنهم أصبحوا الآن قليلين.

الحماية:

وأول خروج على هذه النظرية هو اعترافنا بأن الأمر قد يستدعي في بعض الأحيان حماية صناعات معينة في الداخل عن طريق تغيير أو إلغاء الواردات المماثلة لها- بصرف النظر عن مزايا أو عيوب التنظيم العام للتجارة الذي يؤثر في جميع الصادرات والواردات. وهناك حقيقتان معترف بهما عموما:

الحقيقة الأولى هي أن هناك صناعات دفاعية. ففي الماضي كان الرأي المؤيد لحماية الزراعة يعتمد على هذا الأساس. وقد أصبح من

الواضح في الفترة الأخيرة أن الدول التي تكسب الحروب ليست هي تلك الدول التي وصلت إلى درجة الاكتفاء الذاتي في الأغذية، أو التي لديها نظام زراعي متين، وإنما هي تلك الدول التي قطعت مرحلة كبيرة في ميدان التصنيع. وقد بدأ الاهتمام يتجه الآن إلى صناعة الصلب والصناعات الكيماوية وبعض فروع الهندسة.

والحقيقة الثانية هي أن الصناعة لا تصبح على درجة كبيرة من القوة إلا إذا وصلت إلى حجم معين وخبرة معينة. ولهذا فإذا استبعدت الحماية، فإن الدولة التي بدأت إحدى الصناعات تستطيع عن طريق المنافسة الخارجية أن تمنع الدول الأخرى من أن تلحق بها، وقد تنجح في تحقيق مكاسب كبيرة على حسابها، مع أنه إذا استطاعت هذه الدول أن تتغلب على الصعوبات التي تعترض صناعاتها، فسوف تبلغ درجة من الكفاية مساوية لتلك الدولة التي سبقتها في هذا الميدان.

وهذا الحديث عن الصناعات الناشئة أصبح له الآن دلالات واسعة . فالشيء الذي ينطبق على صناعة واحدة ينطبق أيضاً على التصنيع عموما. والدول التي كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعة تواجه متاعب كثيرة عندما تبدأ في تصنيع نفسها ومنافسة الدول الصناعية القديمة التي سبقتها في هذا المضمار.

ولكن إذا حققت هذه الدول لنفسها نسبة من الحماية، فإنها قد تتمكن فيما بعد من الوقوف على قدميها والتفوق في هذه الصناعة.

وهاتان الحقيقتان تنطبقات أيضاً على الصادرات. فنظرية الدفاع تستخدم عادة لتبرير منع صادرات معينة أو تصدير بضائع معينة إلى بعض الدول، كما يحدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ على دول تحاول الاحتفاظ لنفسها ببعض المخترعات المعينة أو أنواع خاصة من الآلات لكي تمنع الدولة التي تنافسها من أن تلحق بها إذا ما حصلت على مثل هذه الاختراعات.

وثمة نوع آخر من القيود المتفق عليها عموماً. وهي منع تصدير رءوس الأموال إلى الخارج. وهذه نتيجة ضرورية للتخطيط من أجل المساواة، لأن عدم وجود هذه الرقابة على رءوس الأموال سيجعل الرأسماليين يتجنبون إجراءات المساواة بتهريب أموالهم إلى الخارج ومنع جميع رءوس الأموال من الهروب خارج البلاد يعد مهمة صعبة للغاية، ولكن يمكن منع المبالغ الضخمة من مغادرة البلاد دون الإسراف في فرض القيود.

ميزان المدفوعات:

إذا تركت التجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها، فعند ذلك يجب أن يكون هناك توازن بين الصادرات والواردات. وإذا لم يكن هناك توازن بين الصادرات والواردات فإن النتيجة ستكون إما التضخم إذا زادت الصادرات على الواردات- وإما الإنكماش- إذا زادت الواردات على الصادرات. وجوهرة الاقتصاد الحر هو أن هذا التوازن يظهر تلقائياً. وعلى

هذا فإن جميع المحاولات التي تهدف إلى تنظيم التجارة يكون لها أثر ضار. فيجب على كل شخص أن يشتري من السوق الرخيصة، سواء في الداخل أو الخارج. وإذا أدى هذا إلى زيادة الواردات، فإن الصادرات ستزداد أيضاً. والعمل في الداخل لا يمكن أن يزيد إذا انخفضت الواردات، لأن انخفاض الواردات سيؤدي أيضاً إلى انخفاض الصادرات بنفس النسبة. والدخل القومي لا يمكن أن يزيد بتخفيض الواردات، لأن هذا سيجعل الموارد تتحول إلى إنتاج السلع للاستهلاك المحلي، بدلاً من إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج وتحقق أرباحاً كثيرة. وإذا كان صحيحاً أن هناك نظاماً يربط بطريقة تلقائية بين الصادرات والواردات، فإن هذه النتائج لا يمكن الطعن فيها، فالتجارة الخارجية يمكن أن تنظم نفسها بنفسها، ولن تكون الدولة في حاجة إلى تخطيطها.

والاقتصاد الحر المتطرف يرى وجود مثل هذا النظام حتى في سوق النقد الأجنبي الذي تتذبذب فيه أسعار النقد بحرية. وهنا تكون الصادرات مساوية للواردات نتيجة لكمية العملة التي تطرح في الأسواق للمحافظة على هذا التوازن. والسبب في هذا هو أن المستوردين يبيعون العملة المحلية لشراء العملات الأجنبية التي يسددون بها ثمن السلع التي اشتروها، وأن المصدرين يبيعون العملات الأجنبية لشراء عملتهم المحلية. وحيث أن السعر يصل إلى أي مستوى يناسب العرض والطلب، فإنه يكون متناسباً بطريقة تلقائية مع الصادرات والواردات. ولكن بما أن العرض والطلب يتغيران ليس فقط من يوم إلى يوم، وإنما من ساعة إلى ساعة فإن نتيجة هذه السوق الحرة هي تذبذب الأسعار بصفة مستمرة. ومن المتفق عليه

عموماً أن هذا التذبذب في الأسعار أمر غير مرغوب فيه، وأن من الأفضل بالنسبة أن نحافظ على استقرار أسعار النقد الأجنبي.

ولكن تثبيت سعر النقد الأجنبي يعد جروجا على الاقتصاد الحر، لأن الدولة ستضطر إلى التدخل. ويمكن تثبيت الأسعار إذا كان هناك شخص لا يوافق دائماً على البيع والشراء بالسعر المتفق عليه، وهذه المهمة يجب أن تقوم بها الحكومة أو أحد مندوبيها.

ولمجرد تثبيت سعر النقد، لابد من إيجاد وسائل أخرى للمحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات. والاقتصاد الحر ما زال يصر على أن هذا التوازن يمكن أن يتم بطريقة تلقائية. فإذا كانت الواردات ضخمة جداً، فإن الأموال تخرج من الدولة. نتيجة لهذا فإن الأسعار تنخفض في هذه الدولة التي تزيد فيها الواردات وترتفع في الدول الأخرى التي تزيد فيها الصادرات. وانخفتض الأسعار يجعل السلع المصنوعة محلياً أرخص من السلع المستوردة، ونتيجة لهذا تقل الواردات كذلك يؤدي انخفاض أسعار السلع المحلية إلى أرخص أسعار الصادرات وزيادتها. وطالما أن الواردات تزيد عن الصادرات، فإن الأسعار تستمر في الانخفاض بسبب خروج الأموال من البلاد لدفع ثمن هذه الواردات الزائدة، وهذا الانخفاض سيقلل من الواردات ويزيد الصادرات إلى أن يعود التوازن من جديد. وبالمثل إذا كانت الصادرات ضخمة جداً، فإن الأموال تأتي إلى داخل البلاد وترتفع الأسعار، وتصبح الواردات رخيصة وكثيرة نسبياً. وتصبح الصادرات مرتفعة الأثمان وقليلة نسبياً، وبذلك يختفي الفائض في الصادراتن ويعود

التوازن من جديد والمفروض أن تتم هذه العملية بطريقة تلقائية، ولكن لابد من إشراف الحكومة عليها لتتأكد من استمرارها. فعندما تأتي الأموال داخل البلاد، فيجب أن تعمل الحكومة على تقليل كمية النقد التي يدور عليها التعامل حتى تنخفض الأسعار. وهكذا بدلاً من أن يكون مستوى الأسعار في الداخل مستقلاً، وسعر النقد الأجنبي متغيراً يصبح سعر النقد الأجنبي مستقراً، ويتكيف مستوى الأسعار في الداخل مع أوضاع التجارة الخارجية المتغيرة:

والمشكلة في الواقع هي أن مستوى الأسعار في الداخل لا يسير طبقاً لهذه النظرية. فعندما يكون هناك فائض في الواردات تنخفض الأسعار قليلاً. والتغير الذي يجب أن يتم عن طريق الأسعار يحدث عن طريق العمل. والنقص في الطلب بسبب زيادة الواردات يؤدي إلى انخفاض العمل والدخل القومي. وتزيد الصادرات قليلاً، لأن الأسعار لا تنخفض والطريقة البديلة لسعر النقد المتغير لا تفيد مستوى الأسعار في الداخل وإنما تفيد مستوى العمل والدخل القومي.

والحقيقة أن التجارة الخارجية تنظم نفسها بنفسها دون أي تدخل. ولكن من المؤكد أيضاً أن نتائج هذا التنظيم التلقائي تكون أحياناً على جانب كبير من الخطورة.

وإذا كان لابد من المحافظة على استقرار سعر النقد الأجنبي. فمن حق الحكومة أن تتحكم في الواردات بطريق مباشر حتى تجعلها في نفس

مستوى الصادرات دون أن تتعرض لمتاعب التضخم أو الإنكماش الذي ينطوي عليه التنظيم التلقائي، ومن حقها أيضاً أن تعامل الدول التي لديها فائض معاملة خاصة. والاختيار هنا يكون بين سعر التبادل الحر، وبين التجارة الخارجية المخططة.

ويجدر بنا أن نلاحظ على الفور أن هذا التخطيط يجب أن يتبع القواعد الدولية المتفق عليها، وإلا فإننا سنتعرض لأزمات مالية إذا لم يكن هناك أي تخطيط. وهكذا فإن من حق الحكومة أن تتحكم في الواردات إذا وجدت أن ميزانها قد اختل. ولكن إذا مضت الدول التي لديها فائض في الصادرات في تخفيض وارداتها، فإن الجهود التي تبذلها الدول التي لديها عجز من أجل تحقيق التوازن سيكون مصيرها الفشل. ولهذا فإن التجارة الدولية وسياسة النقد الأجنبي يجب أن يسيرا حسب قواعد متفق عليها، وتكون في مصلحة الدول الضعيفة كما هي في مصلحة الدولة القوية.

واستخدام سعر النقد الأجنبي في المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات لا يؤدي بالضرورة إلى تذبذب دائم. ويمكن تحديد سعر النقد عند المستوى المناسب. ويترك التذبذب الدائم في العرض والطلب للتغييرات التي تحدث في احتياطي الذهب والعملات الأجنبية.

وهذه الطريقة مناسبة للدول الصغيرة التي يكون فيها تنافس بين صادراتها ووارداتها. وفي مثل هذه الحالة تكون الأموال التي تحصل عليها الدولة من صادراتها، أو تدفعها لوارداتها خارجة عن سيطرتها، كذلك لا

تتأثر اتفاقياتها التجارية بالتغييرات التي تحدث في سعر النقد الأجنبي وإذا انخفضت قيمة العملة في هذه الدولة فإن أسعار صادراتها ووارداتها ترتفع بشكل ملحوظ بالنسبة للعملة المحلية بينما لا تتغير بالنسبة للعملات الأجنبية.

ولهذا فإن الإنتاج من أجل التصدير يكون أكثر ربحاً، ويجتذب المزيد من الموارد؛ وبما أن السوق العالمية أضخم بكثير من صادرات الدولة، فإن الصادرات الإضافية يمكن أن تباع بسهولة. وفي الوقت نفسه نجد أن ارتفاع سهر الوارداد يقيد الطلب. وتخفيض قيمة العملات الأجنبية يقلل الواردات ويزيد الصادرات ويحافظ على التوازن بطريقة تلقائية.

ولكن حتى في هذه الظروف المواتية قد تظهر بعض العقبات. فإذا كانت الواردات عبارة عن سلع ضرورية، فإن الزيادة الكبيرة في الأسعار قد لا يكون لها أثر كبير على الطلب. وعند ذلك يقع العبء على الصادرات. ومدى تحمل الصادرات بعد ارتفاع أسعارها. وإذا كان هذا التدفق بطيئاً فإن سعر النقد الأجنبي قد يضطر إلى الهبوط. وفضلاً عن هذا فعندما ترتفع أسعار الواردات ترتفع تكاليف المعيشة أيضاً، ويطالب العمال برفع أجورهم. وهذا كفيل بأن يقضي على الغرض من تخفيض قيمة العملات الأجنبية الذي يمكن أن يتحقق من تخفيض مستوى الأسعار في الداخل بالنسبة للأسعار العالمية. وإذا انخفض في كل مرة سعر النقد الأجنبي، وارتفعت الأجور ومستوى الأسعار في الداخل فإن تخفيض قيمة العملات الأجنبية لا يمكن أن توازن بين الصادرات والواردات.

ووجود نقص في العملات الأجنبية يسبب أضرار جسيمة لأن من العسير التخلص من هذا النقص بدون فرض قيود مشددة، ولأن القيود المفروضة على الصادرات والواردات تتغلغل داخل الاقتصاد كله، ولهذا فمن الضروري التخلص من النقض في أسرع وقت ممكن وباتباع كافة القيود الممكنة. فمثلا يجب تخفيض الفائض من الواردات إذا كان هذا الفائض غير مطلوب، كذلك يمكن معالجة النقص في العملات الأجنبية بتخفيض الواردات وزيادة الصادرات. والرقابة على النقد يمكن أن تقطع شوطاً طويلاً في سد هذا النقص في العملات الأجنبية، ولكن هذه الطريقة وحدها لا تستطيع سد هذا النقص. ولذلك من الضروري التحكم في الواردات ووضع إجراءات لزيادة الصادرات. والحاجة إلى مثل هذه القيود لا تتوقف فقط على إزالة التضخم، وإنما تتوقف على السرعة التي يتم بها إعادة توزيع الموارد الإنتاجية. وسوء توزيع هذه الموارد هو الذي يجعل من الضروري وضع هذه القيود.

الدائرة التجارية:

ولسوء الحظ أن الصعوبات لا تنتهي هنا. فالتجارة الخارجية لا تستقر على وضع معين، إذ أنها تتذبذب بعنف في الأسعار وفي الكمية تبعاً للدائرة التجارية. وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على هذه لعدة سنوات. ويمكن القول بأن التذبذب في التجارة العالمية يتوقف إلى حد كبير على الأحداث الداخلية في الولايات المتحدة.

والخطوات التي تتخذ لمواجهة هذا الموقف هي بالطبع محاولة تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة. ولهذا بدأت في هذه الأيام محاولات لإنشاء منظمات تجارية لا تدخل فيها الولايات المتحدة. وهذه تضع قيوداً خطيرة على التجارة الأمريكية وتعمل على زيادة الإنتاج خارج الولايات المتحدة.

ولكن ليس من المحتمال أن تذهب هذه المنظمات أبعد من ذلك. فالولايات المتحدة هي أكبر مستورد للمواد الخام في العالم، كما أنها من أكبر المستوردين للمواد الغذائية. وجميع المنتجين يعتمدون على هذه السوق المربحة أعتماداً كبيراً. ومن ناحية أخرى تتجه معظم دول العالم إلى الولايات المتحدة للحصول على قروض منها. والدول التي تعتمد على الولايات المتحدة سواء في التجارة أو في القروض لا تستطيع أن تفرض قيوداً على البضائع الأمريكية أكثر مما يسمح به الولايات المتحدة.

ووجود الدائرة التجارية بسبب صعوبات ضخمة للتجارة الخارجية لم يعثر لها على حل سليم حتى الآن. ولكن هناك ثلاث مجالات للاختيار بينهما. الأو هو زيادة الأسعار والأجور عند حدوث تذبذب إلى أعلى بشرط أن تنخفض عند حدوث تبذب إلى أسفل، والثاني هو المحافة على استقرار الأسعار والأجور بتقديم إعانات إلى الواردات عند حدوث تذبذب إلى أعلى بشرط فرض ضرائب على الصادرات. والثالث هو المحافظة على قيمة الجنيه عند حدوث تذبذب إلى أسفل. والطريق الأول لن يرضي به

التجار. وبذلك يصبح الطريق الثالث من أكثر الطرق المقبولة سياسياً مع أنه ليس أحسنها اقتصادياً.

ومهما يكن الطريق الذي يقع عليه اختيارنا، فإنه لن يكون أسوأ من السياسة التي تتبعها بريطانيا في الوقت الحاضر، والتي تسبب خسائر ضخمة للشعب جميعاً.

وفي استمرار وجود الدوائر التجارية يجب أن نسمح للأسعار الداخلية بأن تتذبذب مع الأسعار الأجنبية أو نسمح لسعر النقد الأجنبي بأن يتذبذب معها.

الفصل السادس

توزيع الموارد

يتوقف نجاح السوق إلى حد كبير على توزيع الموارد الذي يعد شيئاً ضرورياً إذا كان لابد من إجراء تعديلات سريعة دون حدوث تغييرات غير عادية في الأسعار وما ينشأ عن ذلك من صعوبات.

وإذا كان هناك توزيع كامل للموارد فلن نحتاج إلى تطبيق نظام البطاقات أو إلى التراخيص، لأننا في هذه الحالة لن نواجه أي نقص. ولكننا نواجه نقصاً عاماً إذا كنا نعاني من التصخم المقيد، ولكن علاج هذه الحالة ليس في نظام البطاقات أو التراخيص، وإنما في إزالة التضخم. وإذا كانت النقد التي تجري عليها التعامل صحيحة، فإن حدوث أني نقص في جزء معين من الاقتصاد يقابله زيادة في مكان آخر وإذا كان هناك توزيع صحيح للموارد، فإن هذا النقص يختفي بسرعة. ويختفي النقص عندما يستطيع كل فرد أن يشتري كل ما يريده بثمن معقول، والثمن المعقول هو ذلك الذي يتناسب مع متوسط تكاليف الإنتاج. وعلى هذا فإن النقص ينشأ نتيجة لسوء توزيع الموارد.

وإذا استطعنا توزيع مواردنا توزيعاً صحيحاً، فإننا نستطيع أن نقضي على كل مظاهر النقص، ونستطيع أن نعتمد اعتماداً كلياً على التخطيط

عن طريق الترغيب. وأسرع طريقة للتخلص من النقص ومن نظام البطاقات والتراخيص هي أن نوجه اهتمامنا إلى توزيع الموارد.

وهذا ينطبق على التجارة الخارجية كما ينطبق على الإنتاج المحلي. فنحن نواجه نقصا في الواردات لأن هناك نقصا في الصادرات. وهذا يرجع إلى التضخم الذي يجعل الواردات في خدمة الاستهلاك المحلي فقط ولكن هذا النقص لن يختفي بسرعة، حتى إذا كانت كمية النقد التي يجرى عليها التعامل صحيحة، والسبب في ذلك هو سوء توزيع الموارد. وإذا كان هناك توزيع كامل. فإن الموارد التي تظهر بعد إزالة التضخم ستتدفق على صناعة الصادرات.

وهذه العملية لن تكون مباشرة، ولكنها تتم بواسطة عدد من الأشخاص، كل يساهم بطريقة خاصة. ولكن في عدم وجود توزيع صحيح نجد أن إزالة التضخم يؤدي إلى زيادة البطالة التي لا تقلل بالضرورة النقص في الأيدي العاملة الذي تعاني منه الصناعات الضرورية.

وسوء توزيع الموارد يمكن أن يستخدم كوسيلة للمطالبة بزيادة التضخم. وإزالة التضخم لا يمكن أن يتم بسهولة إلا إذا كانت هناك نسبة عالية من الموارد الموزعة توزيعاً صحيحاً.

وبدون وجود هذا التوزيع فإننا نضطر إلى توجيه العمال إلى الصناعات التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة، كما نضطر إلى توزيع الموارد بالطرق الاستثنائية.

وبالمثل إذا لم يكن هناك توزيع كامل، فإننا لا نستطيع القضاء على البطالة قضاء تاما بدون التضخم. وإذا كان هناك توزيع كامل فإن نسبة البطالة الجزئية ستختفي.

ولكن في حالة عدم توزيع الموارد الذي يفصل بين العمال وأماكن العمل، نستطيع أن نقضي على البطالة نهائياً بإعادة توزيع العمال على أساس صحيح، وإزالة الفروق بين العمل الهام والعمل غير الهام.

ونحن نرى هذه المشكلة في أسوأ صورها عندما نبحث ظروف التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي المتغير. ففي هذه الحالة نجد أن ٢٠% من الأيدي العاملة تعتمد بطريق مباشر على أسواق الصادرات. والآن ماذا سيحدث لو انخفضت الصادرات؟ إننا نتحدث عن التخطيط من أجل توفير العمل للجميع.

ولكن كيف سنوفر العمل لأولئك الذين لم يعد لهم مكان في تجارة الصادرات؟ إذا كان توزيع كامل، سيكون من السهل إيجاد عمل لمثل هؤلاء العاطلين.

فيمكننا زيادة كمية النقد التي يجرى عليها التعامل وبذلك نخلق وظائف إضافية في بعض الأعمال لزيادة الاستهلاك أو زيادة الاستثمار، أو زيادة الخدمات الحكومية.

ولكن ليس من السهل تنظيم هذا العمل بمواردنا الحالية. فالمعدات والعمال لن يتوفروا في مكان واحد، ونحن لا نستطيع التخلص من البطالة الدائرية إلا إذا نجحنا في زيادة توزيع الموارد.

وعند انتهاء الحرب، يكون هناك نقص في المعدات، ولابد من معالجته، ولكن سيأتي اليوم الذي تختفي فيه كل مظاهر النقص الرئيسية. ونحن لا نستطيع أن نضمن لكل عامل في أية صناعة الاحتفاظ بوظيفته حتى يموت. والعمل الكامل يوفر لكل عامل وظيفة معينة، ولكن ليست الوظيفة التي يريدها، ولكن نظراً لأن الظروف تتغير باستمرار فإن كثيراً من الوظائف المالية تصبح زائدة، وبدون أي توزيع صحيح لا نستطيع أن نحل أي مشكلة من مشكلاتنا.

وإذا كانت المهمة الأولى لرجل التخطيط هي طرح الكمية الصحيحة من النقد للتعامل عليها، فإن مهمته الثانية هي توزيع الموارد توزيعاً صحيحاً. وإذا تحقق هذان الشرطان، فإن كل شيء يصبح سهلا، فالنقص يزول سرعة، والتجارة تحافظ على توازنها، والبطالة تختفي، وهكذا. أما إذا فشلت إحدى هاتين الطريقتين، فإن رجل التخطيط يضطر إلى الدخول في سلسلة من الإجراءات مثال تحديد الأسعار، ومنح التراخيص، وإصدار التوجيهات.

وطريقة تسهيل عملية التوزيع هي تخطيط مراكز الصناعة وتسهيل اكتساب الخبرة، وتخطيط نظام الأجور.

مراكز الصناعة:

والحاجة إى تسهيل عملية التوزيع هي جانب واحد فقط من مشكلة تحديد مراكز الصناعات، وهذه المشكلة يجب أن ندرسها بشيء من التفصيل.

والحقيقة هي أن نظام السوق الذي يعمل عن طريق الأسعار لم يبلغ درجة من القوة تجعله يحدد المكان الصحيح للصناعة. ونظام الأسعار في حد اته هو طريقة غير صحيحة لتحديد مركز الصناعة. ومن المؤكد أن تحدد مراكز الصناعة هو من أهم الشروط الضرورية للتخطيط.

ولكن ليس صحيحاً بالطبع أن أي تخطيط أفضل من لا شيء، فهناك مسائل هامة يجب أن نأخذسها في الاعتبار عن التخطيط وهي: ماذا نخطط؟ وكيف نخطط؟ وأين نخطط؟

والصناعات المتحركة وحدها يجب أن تخطط. والمقصود بالصناعات المتحركة هي تلك الصناعات التي لا تكون مرتبطة بمكان معين، إما لأنها صناعات خاصة بالخدمات، أو لأنها إلى خامات معينة أو نوعاً معيناً من العمل أو كميات متوفرة من المياه وخدمات أخرى يمكن أن تتوفر في أماكن مختلفة. وعندما نحاول تخطيط مراكز الصناعة فإننا نفرض وجود عدد كبير من هذه الصناعات المتحركة التي تكفي لإعطائنا بعض التنويع الذي نحتاج إليه. ولا يستطيع أحد أن يقول ما إذا كانت هذه النظرية صحيحة، لأن أحداً لا يعرف أي أنواع الصناعة ينتظر أن يتسع في بريطانيا خلال

الخمس وعشرين عاماً القادمة، أو ماذا ستكون احتياجاتها عند تحديد مراكزها.

وعندما يتقرر فرض قيود على منطقة معينة، فمن الأفضل فرض هذه القيود على الصناعات المتحركة التي لن تتعرض لأضرار جسيمة إذا استقرت في أي مكان؛ أما الصناعات الأخرى فيجب أن تكون لها حرية اختيار المكان الذي يناسبها. أو عندما نحاول تنمية مناطق معينة، فمن الأفضل أن نبدأ بالترغيب، وليس بالتوجيه. وأفضل طريقة لتشجيع الصناعات الجديدة هي أن نوفر لها الخدمات الرئيسية التي تتطلبها، خاصة استخدام المخترعات الحديثة التي تسهل عملية التجارة، وتقديم إعانات لهذه الخدمات إذا دعا الأمر. وإذا لم تأت الصناعة إلى منطقة معينة عندما تبذل جهود خاصة لتخفيض تكاليف العمل هناك، فمن الخطأ توجيه الصناعة إلى هذه المنطقة، إذ لابد أن هناك عيباً أساسياً في المنطقة.

والآن ما هي العوامل التي يجب أن تقرر اختيار مناطق الصناعة؟ من المؤكد أن العوامل العسكرية تتدخل في استبعاد الصناعة من العواصم حتى لا تكون هدفاً للهجوم أثناء الحرب. ويتف معظم الأشخاص على أن المناطق القديمة يجب أن تقوم فيها صناعات جديدة، لأن الخدمات والسكان موجودون هناك فعلا، مع أنه من الخطأ «تجميد» التوزيع الجغرافي الحالي للسكان. والواقع أن الحرب قد حلت جانباً كبيراً من هذه المشكلة. وإذ كانت هناك سياسة تهدف إلى تحقيق العمل للمجتمع، فإن المناطق الخاصة ستقوم فيها صناعات كافية لتوفير هذا العمل. والجدال يدور الآن

حول المناطق الصناعية الجديدة التي يجب أن تظهر نتيجة لتزايد السكان: هل ينبغي توزيع الصناعات في جميع أنحاء المناطق الريفية لتلحق فرصاً إضافية للعمل أمام العمال الزراعيين، أو هل ينبغي أن تتركز هذه الصناعات في المدن الجديدة؟ والحقيقة أن توزيع الصناعات ليس إجراء علمياً. فالمصانع يجب أن تكون قريبة من بعضها حتى تستطيع أن تستفيد من التسهيلات الصناعية الأساسية. وهناك بلا شك بعض الصناعات التي يمكن أن تقوم في مناطق ريفية منعزلة، ولكنها صناعات معدودة.

ولتسهيل عملية توزيع الموارد يجب أن نضيف إلى هذه الاعتبارات ضرورة تنويع المناطق، فإذا حدث تدهور في صناعة معينة، فإن العمال يمكن استيعابهم بسهولة في صناعات أخرى. وهذا يعني أن الصناعات المعرضة لتغييرات خطيرة يجب ألا تتركز في منطقة واحدة، وأنه يجب ألا تعتمد أية منطقة اعتماداً كلياً على مثل هذه الصناعات. وأهم الصناعات المعرضة لتغييرات خطيرة هي صناعة الصادرات، وخاصة المنسوجات والفحم والحديد والصلب وبعض فروع الهندسة.

ونحن نحتاج الآن إلى نقل مصانع النسيج من لانكشير ويوركشير إلى مناطق أخرى لا تعتمد اعتماداً كلياً على الصادرات مثل المناطق الجنوبية في بريطانيا، وبعض المدن الحديثة، وأن ننقل بعض الصناعات المحلية إلى لانكشير ويوركشير لتحل محل هذه المصانع، وأن ننقل مزيداً من هذه الصناعات المحلية إلى المناطق التي تعتمد الآن اعتماداً كبيراً على الفحم وبناء السفن والصناعات الهندسية.

ولم نبدأ حتى الآن في معالجة هذه المشكلة، ولكننا سنفاجأ بها عند حدوث أية أزمة في التجارة الخارجية. والحقيقة أننا نواجه هذه المشكلة الآن بعد زيادة التجارة الخارجية ونقص الأيدي العاملة في تجارة الصادرات نتيجة لتركيزها الجغرافي.

وفي بداية الأمر حاولنا أن نتجنب هذه المشكلة، ولكن انخفاض احتياطي العملات الأجنبية وضع حداً لهذه المحاولة، والآن نحاول إيجاد حل عن طريق استيراد الأيد العاملة من الخارج.

وهذا أمر لا مفر منه، فأسرع طريقة لسد الثغرات في الصناعة هي نقل بعض العمال إلى مناطق النقص، ونحن لا نستطيع أن نتبع أية طريقة بطيئة لحل هذه المشكلة. ولكن الأزمة في التجارة الخارجية ستأتي لا محالة ونحن لا نستطيع تجاهلها أو معالجتها بطرد العمال الأجانب ولكن يمكن معالجة هذه المشكلة فقط بتوزيع صناعات الصادرات بين المناطق التي تحتاج إلى صناعات محلية، حتى يصبح من السهل نقل العمل من صناعة إلى أخرى إذا حدثت أية أزمة.

وحتى الآن لم نحاول القيام بالإحصائيات الضرورية لتنفيذ هذه العملية، ولكن إلى أن نحقق هذا التنويع في الصناعات، سيصبح كل حديث عن توفير العمل للجميع مجرد حماقة لا معنى لها.

وتخطيط مراكز الصناعة عملية شاقة للغاية، ومن المؤكد أن نتعرض فيها لكثير من الأخطاء. وهنا يجب أن تكون السياسة مرنة، ويجب أن

ترحب بالنقد، كما يجب أن تكون هناك فرصة للاعتراض. ورجال التخطيط يعرفون ماذا حدث في الماضي، ولكنهم لا يستطيعون التنبؤ بما سيحدث في .

والصناعات الرئيسية التي نعرفها اليوم سننساها غداً. وفي خلال الخمس وعشرين عاماً القادمة ستتوقف عظمة بريطانيا على الصناعات التي هي الآن في دور التكوين، والتي يعتمد تقدمها على الحرية التي يتمتع بها الرجال المشرفون عليها. وفي هذا المجال نجد أن مشاكلنا أكثر تعقيداً من المشاكل التي تواجهها الدول الحديثة. لأننا نحن دائماً نكون في الطليعة. وهذه الدول تقوم بتقليدنا. وفي هذه المرحلة نجد أن روسيا ودول أوروبا الشرقية تقيم فيها أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ زمن طويل.

وهذه الدول لن تتعرض لأخطاء كثيرة، لأنها ستتجنب الأخطاء التي وقعت فيها الدول الأخرى التي سبقتها في هذا المضمار. وإذا اتبعت هذه الدول نوعاً جامداً للتخطيط، فلن يؤدي إلى أضرار كثيرة على عكس ما يحدث في بريطانيا إذا ما اتبعت مثل هذا النوع من التخطيط.

اكتساب الخبرة:

وهناك مشكلة أقل صعوبة من تحديد مراكز الصناعة وهي تسهيل اكتساب الخبرات حتى يمكن استيعاب العاطلين بسهولة في الصناعات الجديدة. وفي الماضي كان التمرين الطويل من الشروط الضرورية لمزاولة مهنة معينة، ولكن في كثير من الصناعات يستطيع الفرد أن يتعلم الآن في

مراكز التدريب في فترة تتراوح بين ستة أسابيع وستة أشهر، ما كان يتعلمه في الماضي في أربع سنوات بطريقة غير منظمة. والطريقة الجديدة أصبحت شائعة الآن، وتبعاً لذلك بدأت كثير من الحكومات تقيم مراكز مختلفة لتدريب العمال.

والمشكلة الباقية هي عدم رغبة بعض النقابات قبول عمال مستجدين لم يحصلوا على تمرين بالطريقة التقليدية. وهذا الاعتراض يقوم على أساس اهتمام النقابات بالمحافظة على مستوى معين للصناعة، ولكن يمكن القول بأن هذا الاعتراض يرجع في معظم الأحيان إلى الخوف من حدوث بطالة شاملة بسبب قلة الخبرة؟ ولكن إذا عملت الحكومة البريطانية على إقناع العمال بأنها ستعمل دائماً على توفير العمل للجميع مهما كانت الظروف، فإن هذا الخوف سيزول.

ولحسن الحظ أن الصناعات التي تشترط هذا التمرين الطويل ليست كثيرة، كما أن هذه المشكلة لا يمكن أن تكون عقبة في طريق توزيع الموارد.

ظروف العمل:

تلعب الأجور وظروف العمل الأخرى دوراً ضئيلاً في توزيع الموارد. وإذا كانت كمية النقد التي يجرى عليها التعامل صحيحة، فإن نقص الأيدي العاملة في بعض الصناعات تقابله بطالة في صناعات أخرى وإذا لم تكن هناك صعوبات جغرافية تعترض توزيع الأيدي العاملة، فإن هؤلاء

العاطلين يمكن استيعابهم بسهولة حتى إذا كانت الأجور في الصناعات التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة مساوية للأجور في الأيدي العاملة. وعندما يكون هناك تضخم، وتتوفر الوظائف في جميع الصناعات يصبح من الضروري تنويع الأجور وظروف العمل بين الوظائف الضرورية وغير الضرورية.

ويحدث غالباً أن هذا التنويع يسبب بعض الأضرار. فالصناعات الضرورية التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة كانت أثناء الحرب مزدحمة بالعمال. ولم تكن الأجور في هذه الصناعات منخفضة فحسب وإنما كانت ظروف العمل أيضاً غير ملائمة، فالمباني قديمة، والخدمة الاجتماعية للعمال سيئة، ومازالت سيئة لدرجة أن العمال فقدوا الثقة في هذه الصناعات وهذه الصعوبات لا يمكن التغلب عليها بسرعة. فنحن نستطيع رفع الأجور وتحسين الظروف المادية وتتعهد بالمحافظة على مستوى العمال، ولكن لابد من مرور وقت طويل قبل أن تستعيد هذه الصناعات مكانتها.

وهذا يذكرنا أيضاً بأن الأجور ليست العامل الرئيسي أو الوحيد الذي يجتذب العمال إلى صناعة معينة، ولكن عندما تتحسن ظروف العمل الأخرى في هذه الصناعة، وتعود الطمأنينة إلى العمال، فإن الأجور تصبح العامل الرئيسي الذي يجتذب العمال. والاجور المرتفعة عامل مهم من الناحيتين الإيجابية والسلبية:

أما الناحية الإيجابية فهي أن الأجور المرتفعة تجذب العامل.

وأما الناحية السلبية فهي أن الأجور المرتفعة مطلوبة للتعويض عن ظروف العمل المرهقة.

والأعمال التي تتطلب خبرة متساوية يجب أن تكون أجورها متساوية مع منح «بدلات» بطريقة أو بأخرى للتعويض عن الظروف الخاصة للعمل كأن يكون العمل قذراً، مثل العمل في المناجم– أو يكون مرهقاً– مثل العمل في مصانع الصلب.

والأجور يجب أن توضع تحت إشراف مركزي.

ولكن من الذي يتحكم في هذه الأجور؟

في الدول الديمقراطية لا يمكن التحكم في الأجور بدون موافقة زعماء نقابات العمال، وبدون موافقة العمال أنفسهم، وواجب الحكومة هو أن توفر مستوى معيناً من التعليم للعمال حتى يعرفوا أن تذبذب الأجور ليس في مصلحتهم، وأن إشراف الحكومة على هذه الأجور سيحقق لهم نوعاً من الضمان.

الفصل السابع

الإشراف الاجتماعي على العمل

في الاقتصاد نلاحظ أن ضغط المنافسة هو الذي يسيطر على نشاط رجال الأعمال. فالمنافسة هي التي ترغمهم على إثقال إنتاجهم. والمنافسة هي التي تجعل الأرباح منخفضة وفي هذه الظروف لا يستطيع الاقتصاد الحر أن يؤدي وظيفته إذا تعرض للتضخم، لأن التضخم يخلق سوقا للبائعين، ويزيل قيود الطلب ويشجع على الإسراف، ويسبب زيادة في الأرباح أكثر من زيادة الأجور. وفي هذه الحالة يكون الهدف الأول للتخطيط هو عدم طرح كميات كبيرة جداً أو كميات ضئيلة جداً من النقد للتعامل.

وإذا كان مستوى التعامل النقدي صحيحاً، فإن الأرباح ستكون عادية ومن بين الطرق التي تستخدم لتخفيض الأرباح تحقيق تكافؤ الفرص. والطريق إلى تحديد الأرباح هو تعرض رجال الأعمال المنافسة بقدر الإمكان.

القوة الإنتاجية:

في الفترة الأخيرة، استطعنا أن نعرف إلى أي حد يمكن زيادة القوة الإنتاجية بنفس المصانع، ونفس الأيدي العاملة، وذلك عن طريق تحسين

نظام العمل في المصنع. والعمل يمكن أن يزيد إذا بذل العمال جهداً مضاعفاً ولكن ليست هناك محاولات لإرغام العمال على أن يبذلوا مجهوداً أكبر أو يعملوا ساعات أطول. ولا شك أنهم إذا فعلوا ذلك فسوف يرتفع مستوى معيشتهم، ولكنهم سيرهقون ولن يدوا وقتاً كافياً للراحة. وليس الغرض من الحياة هو أن يرهق الفرد نفسه لكي يحقق مستوى ماديا أفضل.

والمسألة الحقيقية ليست دفع العمال إلى بذل جهود مضاعفة لزيادة الإنتاج وإنما الحصول على موافقة منهم لكي يؤدوا عملهم بإتقان. ومن المؤكد أن العامل لن يؤدي عمله بإتقان طالما أنه مهدد دائماً بالطرد، وطالما أنه لا يحب العمل الذي يؤديه، ولهذا يجب توفير نوع من الأمن والطمأنينة للعامل، كما يجب ترغيب العامل في العمل الذي يؤديه عن طريق الاهتمام لظروفه الخاصة، وتوفير كافة الخدمات التي يحتاج إليها هو وعائلته، وتكوين رابطة للعمال تكون حلقة اتصال بينهم وبين الإدارة، وإحساس العمال بأن مصنعهم ينافس غيره من المصانع من العوامل الهامة التي تجعل العامل يهتم بإتقان عمله.

المنافسة المسرفة:

تلعب المنافسة كما قلنا دوراً كبيراً في تحسين الإنتاج وزيادته ولكن هذه المنافسة قد يكون لها أثر عكسي إذا كان هناك عيب ما في الأسواق والمنافسة تكون مفيدة إذا كانت تشجع أكثر الناس على إنتاج سلعة

موحدة، ولكن هذه المنافسة تكون مسرفة عندما تؤدي إلى إنتاج سلعة واحدة ذات أنواع متعددة.

ولكن هناك عيباً في إنتاج السلع الموحدة. وهو أنه يحول دون إدخال تحسينات سريعة على هذه السلع. ولذلك يجب ألا يوضع معيار موحد للإنتاج في الصناعات الفنية التي تكون دائماً عرضه للتطور السريع مثل صناعة الأقمشة أو صناعة أجهزة الراديو والسيارات.

المنافسة المدمرة:

يعتمد المستوى العام للأرباح ليس على المنافسة، وإنما على التعامل النقدي. وتكون الأرباح منخفضة إذا كان هناك نقص في الأيدي العاملة، وتكون مرتفعة إذا كان هناك تضخم، وتكون عادية إذا كان هناك توازن بين العمل والعمال. والمنافسة لا تكون مدمرة بالنسبة للأرباح أو للأسعار طالما أن التعامل النقدي سليم.

ولكن هذا يتعلق فقط بالمستويات العامة. والمنافسة يمكن أن تكون مدمرة بالنسبة لجماعات معينة بمعنى أنها تجعل أرباحهم تنخفض انخفاضاً كبيراً عن المستوى العام. وفي الوقت نفسه تعمل هذه المنافسة على زيادة أرباح الجماعات الأخرى.

وظاهرة المنافسة المدمرة التي تجعل بعض الأرباح تنخفض عن المستوى العام نتيجة لسوء توزيع الموارد. فعندما تكون الموارد غير موزعة توزيعاً مناسباً، ومعروضة لتغيرات مفاجئة تظهر المنافسة المدمرة.

والعلاج الوحيد للصناعة في مثل هذا الموقف هو إنهاء المنافسة والاعتراض الوحيد على هذا العلاج هو أنه لا يتناول السبب الرئيسي للمشكلة، وهو زيادة الموارد غير الموزعة. والمطلوب هو مشروع يسهل عملية توزيع هذه الموارد.

الاحتكار:

وهناك حالة أخرى تحصل فيها جماعة معينة على أرباح غير عادية. وإذا لم يكن هناك تضخم أو انكماش، فإن هذه الأرباح غير العادية ستكون على حساب بقية المجتمع. وهذا أيضاً يرجع إلى القيود التي تعترض توزيع الموارد. والأرباح غير العادية قد تكون مؤقتة. فإذا كانت هناك زيادة مفاجئة في الطلب أو انخفاض مفاجيء في العرض فإن فئة معينة تحصل على أرباح غير عادية إلى أن يعالج هذا الموقف ويعاد توزيع الموارد حتى تعود الأسعار والأرباح إلى المستوى العادي.

والاحتمار هو منع وصول موارد إضافية إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب.

والطريقة العادية لمواجهة الاحتكار هي إزالة الحواجز التي تعترض تدفق الموارد المحتكرة. وتلجأ بعض الدول إلى إصدار القرارات لمنع الاحتكار، ولكن ليست كل أنواع الاحتكار يمكن منعها بواسطة القانون خاصة عندما يعتمد الاحتكار على الثروة المعدنية أو على الإنتاج الشامل. وفي الحقيقة يمكن القول بأن الاحكتار هو من أبسط مشكلات التخطيط والطرق المتبعة عموماً لمنع الاحتكار هي تحديد الأسعار والأرباح وظروف البيع.

وقد يؤدي الاحتكار إلى خفض التكاليف. غير أن هذا لا يضمن لنا استفادة المستهلكين من الأسعار المخفضة. فنحن إذا تركنا المحتكر يفعل ما يشاء، استطاع أن يفرض ما يحلو له من الأسعار. ولن يخضع المحتكر لضرورات التنافس وإنما يخضع لمرونة الطلب واختلاف نسبة التكاليف باختلاف كمية الإنتاج. وقد يحقق المحتكر أرباحاً معقولة إذا باع بأرخص ثمن. وذلك عندما يكون الطلب مرناً، وعندما يرتفع الإنتاج وتقل التكاليف. غير أن هذه الظاهرة نادرة. ففي معظم الحالات لا يحصل المحتكر على أكبر قدر من الأرباح إلا إذا فرض أسعاراً أكبر من الحد الأدنى الذي يكفيه لإنتاج السلعة.

وهذا تنهار القضية التي تدافع عن مبدأ الاقتصاد الحر، ويبدو أن من الخطورة التسليم ببعض الاستثناءات لمبدأ حرية الاستثمار الخاص. ويتردد البعض قبل أن يعترفوا بضرورة وجود نوع من التنظيم العام في

ميدان الاحتكارات. غير أن الاستثناءات المشار إليها ظلت داخل حدود ضيقة ولم تخضع إلا لعدد بسيط من التنظيمات العامة.

وحدث بعد ذلك أن تطورات فنون الإنتاج وبذلك تضخم الإنتاج وصار مقصوراً على شركات كبرى معدودة، وهكذا أصبح الباب مقفلاً في وجه المنافسين الجدد. فالمنافس الجديد لا يستطيع أن يبدأ نشاطه في مجال ضيق على أساس توسيع المجال بعد ذلك، وإنما يجب عليه أ يستثمر رأس مال ضخم إذا أراد أن ينتج حقاً. وبعد أن صار الميدان مقصوراً على شركات معدودة أصبح في مقدور المتنافسين أن يجتمعوا ويتفقوا على الأسعار التي سيبيعون بها، وربما يتفقون أيضاً على كميات وأنواع السلع التي سيوزعونها في الأسواق، وهذا هو الاحتكار بعينه. وهناك تنظيمات لتحديد الأسعار سواء في فروع الصناعات الحديثة أو في النطاقين الدولي والقومي.

وقد دهش أنصار الاقتصاد الحر لهذا الشكل الجديد من أشكال الاحتكارات، ووقفوا حيارى لا يدرون ماذا يفعلون.

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء هذا النوع من الاحتكار واعتباره إجراء خارجاً على القانون، فمنعت أي اتفاق بين أصحاب الأعمال لتحديد الأسعار، وأمرت بحل جميع اتحادات رجال الأعمال التي تتعارض والمصالح العامة غير أن حدود الولايات المتحدة لم تنجح. أما ألمانيا الغربية فلم تكن تؤمن بمذهب الاقتصاد الفردي إيماناً كبيراً. ومن ثم

حاولت التحكم في الاحتكارات المشار إليها. فحددت بنفسها بعض الأسعار، وأقرت شيئاً من الإشراف العام. أما بريطانيا فلم توقف تيار هذه الاحتكارات، غير أن التيار هناك لم يكن جارفاً كما كان في ألمانيا الغربية والولايات المتحدة. والسبب هو أن الصناعات البريطانية كانت تنتج للسوق العالمي المتنوع. وأصبح من الواضح أن التجارة الحرة ستحمي المستهلكين البريطانيين من أية قيود تعسفية أو أسعار مرتفعة تفرضها اتحادات أصحاب الأعمال.

ولكن كثرت الدلائل التي تؤكد أن النظام الرأسمالي في ظل الإنتاج الواسع النطاق لا يضمن للمستهلكين أضخم إنتاج بأقل سعر واتضح أيضاً أن مبدأ الحرية الاقتصادية لم يحقق غرضاً آخر من الأغراض التي نادى بها. وقد قيل: إن العمال سيناضلون من أجل الحصول على العمل. ولذا سيضطرون إلى قبول أجر بسيط يتيح لأصحاب العمل فرصة لتشغيل كل عامل. أي أن الاقتصاد الحر يحاول القضاء على مشكلة البطالة نهائياً.

ومع ذلك تبين أن البطالة مازالت موجودة بصورة خطيرة. وكثيراً ما حاول رجال الاقتصاد الهروب من هذه المشكلة بأن يلقوا اللوم على عاتق نقابات العمال، قائلين إنها تحدد أجوراً مرتفعة غير معقولة. ثم بدأوا يكتشفون عدم وجود مستوى معين من الأجور يقبله أصحاب العمل لتشغيل جميع العمال. وقد يحدث هذا بالفعل لأن تخفيض الأجور قد يؤدي إلى الإقلال من القوى الشرائية. وبذلك يصبح سوق الاستهلاك ضعيفاً ومحدوداً. ويقال إن الطلب على السلع الإنتاجية سيزيد فالأجور

البسيطة تساعد على زيادة الأرباح. غير أننا نرد على هذا القول بأن السلع الإنتاجية لا تفيد إلا في إنتاج السلع الإستهلاكية، ومن ثم فإن طلب السلع الإنتاجية سيتوقف على مدى طلب السلع الاستهلاكية. ويقال أيضاً إن الأجور البسيطة لن تقلل من القوى الشرائية. لأن أسعار المنتجات ستهبط، ولكن لو وافقنا على أن الأسعار ستهبط إلى هذا الحد، فهل سيجد صاحب العمل ما يدعو إلى تشغيل مزيد من العمال؟ إن سياسة صاحب العمل لا تخضع لمقدار التكاليف وأسعار البيع، ويقال كذلك: إن أصحاب العمل سيقبلون مزيداً من العمال إذا انخفضت الأجور، غير أن أصحاب هذا الرأي نسوا إثبات شيء واحد وهو: هل سيقبلون فعلا كل العمال العاطلين؟

والواقع أنه طالما ظلت المنافسة محصورة داخل نطاق محدود يتيح للشركات تحديد كمية إنتاجها وسعر هذا الإنتاج فليس هناك ما يضمن لنا حداً أقصى للإنتاج أو حداً أدنى للأسعار، وليس هناك ما يضمن لنا أيضاً تشغيل جميع العمال. ولم يعد في استطاعة مبدأ الحرية الاقتصادية تغيير أكبر قدر من المزايا الاقتصادية. وهذا المبدأ يعجز عن تحقق ذلك حتى من الناحية النظرية.

ولكن الوضع لا يقف عند هذا الحد. فالذي يحدث أنه عندما تتطور أساليب الإنتاج، تتنوع المنتجات بصورة كبيرة وترتفع كمية الإنتاج. وسيجد أي منتج لسلعة متنوعة الأشكال أنه في ميدان احتكار جزئي (واحتكار تنافسي في نفس الوقت). والواقع أن التنافس بين الاحتكارين قد يشتد

لدرجة متطرفة. فالمحتكر أمام سوق ساملة، ولهذا يريد أن يبيع أكبر قدر ممكن من سلعته لكي يستفيد من جميع مزايا اقتصاديات الإنتاج الضخم. ولكن هذه المنافسة في ميدان المنتجات غير المتنوعة تتمثل في الأسعار أما إذا تنوعت، فإن المنافسة الاحتكارية ستلجأ إلى الإعلان. وسيؤدي الإعلان إلى ارتفاع تكاليف السلع. غير أن الشركات لا تستطيع الاستغناء عن أسلوب الإعلان، لأن كل شركة لا تستطيع الاكتفاء بجودة سلعتها على أساس أن الشيء الجيد يعلن عن نفسه بالرغم من أنها قد تبيع سلعتها بأسعار متهاودة.

وعندما يتنافس المحتكرون بهذه الصورة تتعرض تكاليف الإنتاج للتضخم بصورة غير طبيعيه. فكل شركة تواجه شركات متنافسة، ومن ثم لا تستطيع استغلال اقتصاديات الإنتاج الضخم على الوجه الأكمل. أضف إلى هذا أن بعض الشركات تحتكر نوعاً معيناً من السلع بموجب القانون، وبهذا لا يجد المستهلك مجالاً للاختيار، ولا يحصل على أفضل صنف. والمنتجون المتنافسون يوحدون جهودهم لكي يقضوا على هذه العيوب. غير أن المستهلك يتعرض في هذه الحالة لاحتكار شامل. وليس هناك ما يضمن لنا انتفاع المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج فقد تنخفض التكاليف ولا تنخفض أسعار السلع.

الفصل الثامن

التأميم

ليس تأميم الصناعات شرط ضروري للتخطيط. وتستطيع الحكومة أن تفعل كل شيء تريد أن تفعله عن طريق الإشراف على الصناعة دون أن تلجأ إلى التأميم كما حدث في ألمانيا النازية.

والتأميم هو طريقة لتحقيق أهداف معينة، وقد يفيد التأميم في تحقيق بعض هذه الأهداف، وقد لا يفيد تحقيق البعض. وهناك بعض الأسباب للتأميم.

أولاً: يريد الاشتراكيون من الدولة أن تصادر أملاك الأغنياء، ولكن التأميم ليس مرادفاً للمصادرة. فعندما تؤمم الدولة صناعة معينة فإنها تدفع لأصحاب قيمة الممتلكات المصادرة كاملة حتى لا يشعرون بأنهم فقدوا أس شيء بعد التأميم. والسبب في هذا هو أن الحكومة لا تؤمم جميع الصناعات في وقت واحد.

فإذا أممت الحكومة صناعة معينة وصادرت ممتلكاتها دون أن تدفع لأصحابها قيمتها كاملة، فإن أصحاب الصناعات الأخرى سيبدأون في

تهريب رءوس أموالهم بعد سحبها من الصناعة، خشية أن يأتي دورهم في التأميم وهذا يلحق أضراراً بالغة بالصناعة.

وإذا كان الخوف من التأميم في المستقبل لن يوقف عجلة الصناعة، فيجب أن يعرف أصحاب رءوس الأموال أنهم سوف يعاملون بطريقة نزيهة عندما يأتي دورهم في التأميم حتى يستمروا في تشغيل صناعاتهم إلى أن تتجه الدولة إليها.

ويجب أن يكون التعويض عادلاً، وإذا أخطيء في التقدير فيجب أن يكون هذا الخطأ لمصلحة صاحب الصناعة التي أممت. والمصادرة لا تأتي عن طريق التأميم، ولكن عن طريق تراكم الضرائب، خاصة ضرائب التركات، وضرائب رءوس الأموال، وهذه الضرائب يجب تحصيلها سواء حدث التأميم أو لم يحدث.

ثانياً: في السنوات الأخيرة بدأت بريطانيا تفكر في التأميم على أنه إجراء ضروري عندما يرفض الرأسماليون استثمار أموالهم في صناعة معينة، كما حدث في صناعات الفحم والقطن والصلب والصناعات الزراعية في بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠.

والسبب الحقيق في أن أصحاب رءوس الأموال لا يستثمرون مبالغ كافية من المال في تلك الفترة بالذات هو أن الطلب على هذه المنتجات كان ضئيلاً، وذلك لأسباب خاصة.

ولو أن الحكومة البريطانية كانت تمتلك صناعة الفحم أو القطن أو الأراضي الزراعية في الفترة ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٠ لما فكرت في استثمار رءوس أموال جديدة في هذه الصناعات تماماً كما كان يفعل أصحاب رءوس الأموال الخاصة. وفضلاً عن هذا فليس هناك ميل مزمن لدى أصحاب رءوس الأموال للامتناع عن استثمار أموالهم. فهم يستثمرون أموالهم في الصناعات التي تبشر بمستقبل زاهر، ولذلك فإنهم كانوا يستثمرون معظم أموالهم في الأراضي الزراعية وفي صناعة الفحم في السنوات التي سبقت ١٩٢٠ قبل أن تؤثر الأوضاع في الخارج على هذه الصناعات الهامة.

وليس من الضروري أن تؤمم صناعات الصلب أو الأراضي الزراعية لكي تستمر فيها روس الأموال التي تحتاج إليها، فجميع الأموال المطلوبة ستأتي تلقائياً إذا كان مستقبل هذه الصناعة يبشر بالخير. وإذا أرادت الحكومة أن توجه رءوس الأموال إلى هذه الصناعة بالذات، فما عليها إلا أن توفر الأسواق اللازمة لهذه المنتجات أو تقدم لها الإعانات كما فعلت بريطانيا بالنسبة لصناعة القطن.

ثالثاً: نادى الاشتراكيون بالتأميم لأنهم كانوا يعارضون طبقة العمال التي يتحول أفرادها إلى أصحاب أعمال بعد أن تتوفر لديها وسائل الإنتاج المحدودة. وفي الزمن الماضي، عندما كانت نسبة الإنتاج ضيئلة جداً، استطاع العمال أن يمتلكوا الآت الإنتاج الخاصة بهم، وكانوا يشعرون برغبة أكبر في العمل لحساب أنفسهم بدلاً من أن يعملون لحساب أي شخص

آخر، ولكن التأميم لا يساعد كثيراً على حل هذه المشكلة. والشيء الذي كان يطالب به الاشتراكيون السابقون ليس التأميم، وإنما الإنتاج التعاوني– فالمناجم تسلم إلى العمال على أنها ملك لهم يديرونها بالطريقة التي تناسبهم، ولكن على أساس تعاوني. غير أن الاشتراكيين البريطانيين بدأواالآن يعارضون هذه الفكرة. فالمناجم أو أية صناعة أخرى مؤممة يجب تنتمي إلى الشعب الذي يقوم بتشغيل العمال، ولذلك فإن العلاقة الأساسية لا تتغير بتغير الملكية ومن الأفضل بالطبع أن يقوم العمال في الصناعات المؤممة بالاشتراك في إدراتها، وأن يعاملوا بطريقة تتمشى ومباديء الكرامة الإنسانية، ولكن هذه المشاركة ضرورية أيضاً في الصناعات الخاصة. غير أنه ليس من السهل تحقيق هذه المشاركة في الصناعات المؤممة كما هو الحال في الصناعات الخاصة إذا افترضنا في كل حالة أن صاحب المؤسسة– سواء عامة أو خاصة. يحتفظ بحقوق معينة، ويعمل على حمايتها. ويجب علينا أن نفعل كل ما في استطاعتنا في الصناعات العامة والخاصة لكي تحدث ثورة في أوضاع الطبقة العاملة.

ولكن إذا توقعنا من التأميم أن يفعل كل شيء على هذا الأساس فإننا سنواجه خيبة أمل مريرة.

وهناك أساس متين عندما نطالب بتأميم صناعة تعتمد فيها الكفاية على الإشراف الموحد، وأحسن مثل على هذا هو ملكية حقوق التنقيب عن المعادن. فعندما يمتلك آلاف من صغار الملاك حقوق التنقيب عن المعادن يكون من حق كل واحد منهم أن يمنح امتياز البحث عن المعادن

لأية شركة يديرها فإن نظام إدارة هذه المناجم لا يتم على أساس اقتصادي فالشركات صغيرة جداً. وحدودها هنا ليست لها أية علاقة بالظروف الجيولوجية. وهناك حالة مشابهة وهي تأميم الأراضي الذي يؤدي إلى تقسيم المزارع الحالية إلى ملكيات صغيرة غير اقتصادية.

ومرفق التليفون هو مثل آخر بسبب الحاجة إلى معاملة جميع المشتركين في المنطقة على أساس موحد. وكذلك الحال بالنسبة لشركات توليد الكهرباء نظراً لحاجة الحكومة للإستفادة من الطاقة الزائدة.

وهناك نوع آخر من التأميم وهو الذي يختص الصناعات التي يكون فيها الإنتاج الموحد من الشروط الاقتصادية الهامة، خاصة عندما يتعرض هذا الإنتاج لموحد للغش بسبب نظام الملكية القائمة. وأهم مثل على ذلك في بريطانيا هو صناعة السيارات، ويجب أن نضيف إلى هذا النوع أيضاً الصناعات التي تسرف في استخدام وكلاء البيع والشراء لسبب وجود كثير من الشركات المنافسة. ويؤدي هذا الإسراف إلى ضياع كثير من الأموال وهذا يحدث في شركات التأمين في بريطانيا، وفي تسويق المنتجات الزراعية في كثير من الدول المتخلفة.

والإشراف الموحد ليس كالتأميم، وإنما يعتبر جزءاً من التأميم لأنه ينطوي على الاحتكار، ولذلك فهو يكون من بين أسباب تأميم الشركات الاحتكارية سواء كانت هذه الشركات تقوم على أساس الحاجة إلى الإشراف الموحدة أو لا تقوم على هذا الأساس، لأن الأفضل أن توضع

هذه الشركات الاحتكارية تحت الإشراف العام. والتأميم ليس الوسيلة الوحيدة للإشراف والشركات الاحتمارية يمكن الإشراف عليها عن طريق تكوين مجالس خاصة بها لتحديد الأسعار، أو عن طريق الإشراف على أرباحها، أو وضع شروط للخدمة كما يحدث هنا ف بريطانيا- وفي كل مكان منذ عدة أجيال- مع مرفق الغاز والسكك الحديدية وغيرهما من المرافق العامة. كذلك لا يمكن أن يحول هذا التأميم دون فرض هذا النوع من الإشراف لأن من الضروري تطبيق هذا الإشراف على الشركات الاحتكارية الخاصة والعامة. والشيء الوحيد الذي يضيفه التأميم هو الحق في تعيين المديرين، وهذا الحق على جانب كبير من الأهمية. ومن الضروري بالنسبة للدولة أن تتمكن من ممارسة هذا الحق في جميع الصناعات التي تلعب دوراً هاماً في اقتصاد البلاد. ونحن نعترف بأن هذه العبارة غامضة إلى حد كبير، فهي لا تنطبق على صناعات السلع الاستهلاكية وإنما على الصناعات الاحتكارية التي تقدم خدمات لصناعات أخرى مثل السكك الحديدية والصلب والبنوك والصناعات الكيماوية.

وبما أن غرض التاميم هو الإشراف على الاحتكار فى يجب أن يون التأميم في حد ذاته احتكارياً، إلا في تلك الحالات التي يكون فيها الإشراف الموحد ضرور لضمان الكفاية. ويمكن الإشراف على إحدى الصناعات بتأميم جزء منها تماماً كما يمارس الاحتكاريون زعامتهم وإشرافهم على إحدى الصناعات مع أن إنتاجها يقل عن نصف الطلب.

وهذا أمر مهم لأنه يجعل من غير الضروري تأميم هذه الصناعة. والشيء المهم هو تأميم جميع الشركات الضخمة لضمان الإشراف اللازم. ولا يهم إذا كانت الصناعات التي تؤمم لها مصالح في صناعات أخرى خارج نطاق المصلحة الخاصة.

وهناك سبب لتأميم بعض الصناعات الخاصة، وهو الإشراف على كفاية الشركات العامة، وإيجاد منفذ للآراء التي قد تمنعها الشركات العامة– وهذا مهم بالنسبة للدولة التي تعتمد على التجارة الخارجية. وهناك أيضاً سبب لإبقاء الشركات العامة– التي تشرف على كثير من الصناعات في أيدي أصحاب رؤس الأموال الخاصة لتتيح فرصة لإجراء التجارب. ويجب أن يكون لدي الحكومة السلطة في شراء الشركات الصناعية الموجودة في أيدي أصحاب رءوس الأموال الخاصة لنفس هذا الغرض. والتأميم الجزئي له مزايا كثيرة تفوق مزايا التأميم الكلي.

ومن الأفضل أيضاً أن يتبع نظام اللامركزية بالنسبة للقطاع العام من الصناعة إلا في حالة وجود مزايا خاصة في الإشراف الموحد. وفيما يتعلق بنظام اللامركزية يجب أن تدير الصناعة عدة مؤسسات مستقلة بدلاً من مؤسسة واحدة. واللامركزية مطلوبة من أجل ضمان الكفاية، لأن المؤسسات الضخمة من العسير أن تدير صناعة واحدة من مركز واحد. واللامركزية ضرورية أيضاً إذا أردنا أن نحقق مبدأ مشاركة العمال في إدارة هذه الصناعة، لأنه إذا كانت القرارات تصدر من مركز واحد فسيقل عدد المشتركين في الإدارة إلى حد كبير. فكلما زاد عدد المراكز التي تصدر منها

القرارات كلما زاد عدد العمال الذين يشتركون في الإدارة وكلما أتضح معنى المشاركة.

وهذه المشاركة لها أهمية خاصة. لأن من واجب المؤسسات العامة أن تعمل على خلق جو من التعاون في الصناعة. واللامركزية أيضاً ضرورية من أجل مصلحة الديمقراطية الت تتعرض دائماً للخطر بسبب تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي قليلة، سواء كان الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة معينين من قبل الوزير أو من مصدر آخر. وتأميم الشركات الاحتكارية أمر مطلوب، ولكن يجب ألا يكون التأميم أداة لزيادة الاحتكار.

وأخيراً يستخدم التأميم كوسيلة إدارية لتسهيل بعض الإشراف الذي لا يكون رابطاً في حد ذاته بالصناعة المؤممة فمثلاً يسهل جمع الضرائب على البضائع عندما تمر هذه البضائع في نقطة ما عن طريق عدد قليل من الأشخاص. ويصعب جمع هذه الضرائب عندما يكون هناك كثير من المنتجين يبيعون بطريق مباشر لكثير من المستهلكين دون تدخل من الحكومة التي تصمم على جمع الضرائب في هذه الحالة قد تحتكر بنفسها البيع بالجملة.

وهنا حالات كثيرة قد تجد فيها الحكومة أن من الأفضل أن تحتكر البيع بالجملة، أو أن يكون لها نصيب على الأقل إذا لم ترغب في الاحتكار–كما يحدث في التجارة الخارجية– وذلك لكي تشرف على كمية

البضائع أو على الأسعار أو المصدر أو على توجيه الصادرات أو الواردات، وكما يحدث أيضاً في التجارة الداخلية، وذلك لكي نتمكن من تحقيق التماثل عن طريق إصدار أوامر عامة. والإشراف على تجارة الجملة هو في الغالب من أهم الوسائل الفعالة للإشراف على إحدى الصناعات.

وعلى هذا فإن التأميم شيء مرغوب فيه، وليس هناك سبب يدعو إلى تأميم الاقتصاد بأكمله، لأن التأميم– مهما يقال عنه– يعتبر مظهراً من مظاهر الاحتكار. وهو معرض لجميع العيوب المعروفة التي توحد في الاحتكار. والتأميم يعمل على تحسين الاحتكار الخاص، وهو مرغوب في الصناعات التي تتخذ طابعاً احتكارياً. ولكن التأمم الشامل يجب ألا يستخدم مع أية صناعة لا تكون بطبيعتها صناعة احتكارية. وأسباب الاعتراض على هذا هي نفس أسباب الاعتراض على الاحتكار. فهو يولد عدم الكفاية ويخنق الآراء الجديدة، ويركز السلطة في أيد قليلة.

والدولة التي تعتمد على تجارة الصادرات إنما تعتمد على كونها في المقدمة، وذلك بمحاولة الاستفادة من الأراء الجديدة وهي لا تستطيع أن تطبق أي نوع من الاحتكار لا يكون ضرورياً لالنسبة لها. والدولة التي يحب شعبها الحرية لا تقبل أن تكون الحكومة هي صاحبة العمل الوحيد، وذلك عن طريق المؤسسات الضخمة. ويجب أن يكون لدينا نوع من التأميم، وأن يكون هذا التأميم أكثر مما حققناه فعلاً. ولكن يجب أن تؤخذ كل حالة حسب مزاياها، وأن نعرف كيف ترسم الخطط.

ويرى بعض المفكرين أنه إذا كانت الاعتبارات الإنتاجية الفنية تقضي بقيام الاحتكار في بعض المشروعات، فإنه يجب على الدولة أن تنوي القيام بتلك المشروعات وإدارتها لحساب المجتمع، حتى لا نفسح المجال لعدد قليل من أصحاب رءوس الأموال بأن يستفيدوا بالأرباح الاحتكارية على حساب المستهلكين.

ويفوق مستوى هذه الأرباح عادة مستوى الأرباح العادية. وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء المفكرين يرون أن مباديء العدالة تقضي بحماية المستهلكين من التعرض لإرتفاع أسعار السلع والخدمات التي يقوم المحتكرون بإنتاجها.

وأما حماية المستهلكين فأمر ضروري يقع عبئه على عاتق الحكومة فهي التي تستطيع بما لديها من سلطة أن تشرف إشرافاً دقيقاً على نشاط المحتكرين وأن تحد من طمعهم، فتراقب الكميات التي ينتجونها. وتتأكد من أن هذه الكميات تتناسب مع الطلب.

وتستطيع الحكومة أيضاً أن تحدد الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات التي تنتج للجمهور، وتستطيع أن تراقب نوع هذه السلع والخدمات. فلا تسمح بفرصة يتمكن فيها المحتكرون من تقديم سلع أو خدمات تقل جودتها أو كفايتها عن المستوى المطلوب. كما تستطيع أن تحدد الأرباح التي يحصل عليها المحتكرون عن طريق تحديد الأسعار وعن طريق نظام الضرائب.

والدور الذي تقوم به الحكومة في هذه الناحية دور دقيق للغاية، لأنه يتطلب يقظة وكفاية وأمانة من ناحية الموظفين. فإذا قامت الدولة بواجبها تماماً لم يكن هناك ما يبرر تملك الدولة للمشروعات التي تدار في ظل الاحتكار. والأسباب التي تذكر عادة لتبرير هذا الرأي عديدة نشير إلى بعضها:

أولاً: أن من مصلحة الجماعة أن تظل الدولة بعيدة عن القيام بالعمليات الإنتاجية، وأن تهتم فقط بشئون الإشراف والرقابة والتوجيه، وأن تستمد النظم التي تضعها من خبرة وتجارب أصحاب الأعمال أنفسهم على أساس مشورتهم، وأن تحقق رغبات المستهلكين والصالح العام للجماعة. فكلما بقيت الدولة بعيدة عن التدخل الإيجابي كلما كان في استطاعتها مراعاة مصالح جميع الطبقات المتنازعة.

أما إذا قامت الدولة بالتدخل في الأعمال التجارية، فإنها قد تصبح قوة خطيرة على الصالح العام لأن الاحتكار الذي تتمتع به يحميها من تيار المنافسة. وقد تلجأ الدولة بمالها من سلطة إلى القضاء على كل منافسة مشروعة وسليمة، وقد تنظر إلى استغلال هذه المشروعات التي تملكها وتديرها نظرة تجارية بحتة، فتحاول أن تحقق أكبر الأرباح الممكنة،غير مهتمة أثر هذه السياسة على الأسعار.

ثانياً: أن قيام الدولة بتملك المشروعات وإدارتها تساعد على خلق نظام بيروقراطي غير مرغوب، يصبح فيه الموظف ذا نفوذ واسع يتعارض مع مقتضيات الديمقراطية.

ثالثاً: قد تتدخل الاعتبارات السياسية في وضع السياسة التي تسير عليها هذه المشروعات. فقد تقوم الحكومة مثلاً برفع أجور العمال والموظفين إلى مستوى لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية وحدها ولا يقوم على أساس الكفاية الإنتاجية التي يتمتعون بها. وقد تقوم الحكومة بتخفيض أجور الخدمات دون أن تراعي الصالح العام، وإنما تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أغراض سياسية أخرى.

وقد ياقل إن جانباً من هذه العيوب ربما تصادفه في حالة المشروعات الرأسمالية الحرة. فكلما كبر حجم المشروع وزادت المسئوليات وتعددت المشاكل، كلما كان من الأفضل اتباع خطة ثابتة لسير العمل وإذا سلمنا بهذا الرأي فإننا نجد فارقاً كبراً بين مراعاة تقاليد معينة في إدارة المشروعات الحكومية، وبين التمسك بهذه التقاليد في المشروعات الحكومية. ويرجع هذا الفارق إلى اعتبارات هامة، وهي أن جهاز السوق وما يتضمنه من أوضاع تتدخل في تحديد الأسعر والأجور تعبر عن الصحافة والبرلمان. وهذا يجعل نظام المؤسسات الحرة تتمتع بقدر أكبر من المرونة.

والنتيجة التي نستخلصها من كل ما تقدم هي أن الاتجاه الحديث إلى التأميم وخاصة في دول مثل بريطانيا لا يرجع في الواقع إلى اعتبارات اقتصادية بحتة وإنما يرجع إلى اعتبارات سياسية حزبية.

ولو أننا رحعنا إلى مثل واحد من أمثلة التأميم الحديث وهو قيام بريطانيا بتأميم السكك الحديدية لوجدنا صعوبة كبيرة في فهم الحكمة الاقتصادية من اتخاذ مثل هذا الإجراء. فقد استطاعت الحكومة أن تضع يدها على هذا المرفق في حالة قيام الحرب، وقد حدث ذلك فعلا في الحرب العالمية الأولى والثانية. كذلك استطاعت الحكومة أن تحدد أجور النقل بالسكك الحديدية وراعت في هذا التحديد الصالح العام، وضمنت على أساسه عدم مغالاة السكك الحديدية في الحصول على أرباح فاحشة، أو عدم استغلال السكك الحديدية لظروف الاحتكار الذي تتمتع به، فتظلم الطبقات العامة فيها. وقد لاقت السك الحديدية منافسة شديدة من النقل البري، فلم تحاول الحكومة حمايتها من هذه المنافسة على حساب الإضرار بالصالح العام.

الإشراف:

ونحن عندما نؤمم صناعة معينة ونجعل لها احتكاراً فإننا نحتاج إلى إمدادها بجهاز من الإشراف والمراقبة مثل الذي تتطلبه الاحتكارات الخاصة.

والخبرة الطويلة في الإشراف على المنفعة العامة هي التي تحدد الطريق. فيجب أن يكون هناك أولاً مجلس للإشراف العام على الأسعار المتفق عليها والخدمات التي تقدم للمستهلكين. ويجب أن يرجع المستهلكون إلى هذا المجلس في شكاواهم أو لتحقيق مطالبهم. وكل صناعة مؤممة يجب أن يكون لها مجلس من هذا القبيل.

وهناك بديل لهذا المجلس وهو وضع سياسة للأسعار. والصناعات المؤممة يجب أن ترسم طريقها بنفسها على أساس غير متحيز. ويجب ألا تستخدم كوسيلة لفرض الضرائب، أو كوسيلة لتقديم الإعانات لصناعة معينة مهما كانت هذه الصناعة في حاجة إلى إعانات، كل هذا يجب أن أن يوشح في سياسة الشركة المؤممة.

وبعد ذلك يمكن تكوين مجلس للاستهلاك يقوم بمراقبة مصالح المستهلكين ويساوم مع المؤسسة ويعرض على مجلس الإشراف بعض المسائل الهامة التي تهم المستهلكين عموماً مثل المستوى العام للأسعار وأهم وظائف هذا المجلس هي مراقبة الكفاية. ويجب أن يطلب من كل مؤسسة عامة أن تنشر معلومات مفصلة عن تكاليفها– كما تفعل صناعة القمح في بريطانيا– حتى يتمكن الشعب من مقارنة تكاليف هذه الصناعة في بلاده بتكاليفها في الدول الأخرى، ويقارن بين أجزائها المختلفة.

أما المسئولية عن ظروف العمل وإتاحة الفرص لهم للإشتراك في الإدارة والحصول على ترقياتهم في المواعيد المحددة فتقع على عاتق نقابات

العمال التي يجب أن تحدد حقوقها بالنسبة لهذه الاختصاصات في ميثاق المؤسسة. وإذا لم قتنع نقابات العمال بالأوضاع في المصانع فإنها بالطبع ستتطلب التحكيم في المسائل التي يدور حولها الخلاف أو تقدم تقريراً إلى الوزير المختص.

والوزير والبرلمان هما آخر سلطة في جهاز الإشراف فهما لا يستطيعان القيام بالعمل الشاق الطويل الذي يقوم به مجلس مراقبة الأسعار، أو مجلس الاستهلاك أو هيئة التحكيم. ويجب أن يمارس الوزراء سلطات محدودة للغاية على المؤسسات والأسعار والخدمات، وشئون العمال هي مسائل تهم الجالس المختصة.

والكفاية، والعلاقات الطيبة مع العمال هي أمور يجب أن يستعرضها الوزير المختص سواء بمفرده أو بناء على طلب من مجلس الاستهلاك أو نقابة العمال، إذ أن حكمه على كفاءة المديرين الذين عينهم يتوقف عليهم. ومن الواضح أن استثمار رءوس الأموال هو من أهم اختصاصاته.

ويجب على الوزير أن يقدم للبرلمان مرة كل سنة تقريراً عن المؤسسة بالإضافة إلى تقارير مجلس مراقبة الأسعار ومجلس الاستهلاك وتقرير وزير العمل عن ظروف العمال. ويجب أن تكون هذه الفرصة الوحيدة التي يناقش فيها أعضاء البرلمان شئون المؤسسة. ومن المؤكد أن هذه ستكون الفرصة الوحيدة التي يتاح لأعضاء البرلمان فيها الوقت الكافي لمناقشة هذه المسائل.

الفصل التاسع

كيف نخطط؟

لقد قصرنا حديثنا حتى الآن عن التخطيط الحكومي لهذا الجزء من النظام الاقتصادي الذي يسمى بالقطاع الخاص. وإلى جانب هذا هناك بالطبع القطاع العام. ولن نناقش التخطيط في هذا القطاع، لأن الحاجة إلى هذا التخطيط وطبيعته العامة أمران لا يمكن الجدال فيهما. ونحن نتفق جميعاً على أن من واجب كل حكومة أن تقدر الأشياء التي تحاول أن تفعلها، وكيف ومتى تريد أن تفعلها. وهذا هو ما يتضمنه التخطيط سواء للتعليم، أو للدفاع، أو للمحافظة على الموارد الطبيعية، أو لتخطيط المدن القور. وكل شيء ترى الحكومة أنها مسئولة عنه، يجب أن تضع له خطة تحدد فيها أهدافه.

والمرحلة الأولى للتخطيط تتضمن أولاً تقدير كمية الدخل القومي، وثانياً تقسيم هذا الدخل بين المطالب المختلفة للاستهلاك والاستثمار والنفقات العامة. ويجب أن تكون هناك ميزانيات منفصلة لكل صناعة من الصناعات التي يحتمل أن تعاني نقصاً خطيراً وميزانية لكل من المواد الخام التي يحتمل أن يقل موردها، وميزانية للأيدي العاملة، وميزانية للتجارة الخارجية.

وهذه الميزانيات الفرعية تقدم المعلومات المطلوبة في المرحلة الثانية للتخطيط، لأنها تبين أماكن النقص وتحدد نوع العمل المطلوب. وهناك نوعان من العمل: الأول لزيادة الموارد والثاني لتوزيع الموارد.

وهذا ينقلنا إلى المرحلة الثالثة للتخطيط وهي تقدير التوازن الذي سيحققه هذان النوعان من العمل– أي تحديد الأهداف. ويجب أن تكون هذه الأهداف وافية ومدروسة. فإذا كانت الأهداف خيالية فإن الخطة بأكملها ستكون خيالية.

ويجب أن يكون التخطيط مرناً، وهذا يعني مراجعة الخطط باستمرار، ولكن هذه العملية مستحيلة التحقيق، ولذا يجب أن نعمل على تحقيقها بقدر المستطاع. والغرض من هذه المراجعة هو مراعاة التغيرات التي قد تحدث، ولهذا السبب يجب ألا نضع خطة لفترة طويلة إلى الأمام، كأن نضع خطة لعشر سنوات مثلا. ففي مثل هذه الحالة تكون الخطة مبينة على آمال غامضة. فالدخل القومي في مدة عشر سنوات يتوقف أولاً على القوة الإنتاجية تتغير باستمرار من وقت لآخر، ولا نستطيع أن نعرف ما إذا كانت هذه القوة الإنتاجية ستزيد أو ستقل في خلال عشر سنوات. كذلك يعتمد الدخل القومي في مدة عشر سنوات من الآن على ظروف التجارة والصادرات التي يمكن أن تؤثر في ميزان المدفوعات. ونستطيع أن نضع خطة لعشر سنوات أو خمس سنوات بالنسبة للمشروعات التي يستغرق إتمامها عشر سنوات أو أقل مثل بناء السدود الضخمة أو زراعة الغابات أو إنشاء محطات توليد الكهرباء.

والمرحلة الرابعة للتخطيط بعد رسم الأهداف هي نشر التفاصيل الكاملة للميزانيات الخاصة بهذه الخطة حتى يتمكن الشعب من فهم أو انتقاد ما تحاول أن تفعله. وتفاصيل هذه الميزانيات يجب ألا تقتصر على ذكر الأهداف المقترحة، وإنما تبين أيضاً الطرق التي تقترحها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.

أما المرحلة الخامسة والأخيرة للتخطيط. فهي وضع كل هذه الإجراءات موضع التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

وإهمال هذه المرحلة يجعل كل ما سبق مجرد أضحوكة. ورسم الأهداف ونشرها على الشعب ليس تخطيطاً، وإنما التخطيط الحقيقي يبدأ عندما تبدأ الحكومة في العمل لتحقيق هذه الأهداف. وهذا العمل كما ذكرنا من قبل له نوعان: عمل لزيادة العرض، وعمل لتخفيض الطلب.

التخطيط في بريطانيا:

يقول ج.د. هـ. كول في كتابه عن «الاقتصاد العملي»:

«كانت بريطانيا حتى عام ١٩١٨ من أهم الدول الصناعية التي تتبع مبدأ (الحرية الاقتصادية). ولم تكن الدولة قبل هذه الفترة تسيطر على التجارة الخارجية بأي شكل من الأشكال. فكان التجار يستوردون ويصدرون ما يحلو لهم. ولم تكن تحركات رأس المال تخضع لأي إشراف أو قيود. وكان أصحاب رءوس الأموال البريطانيون يستثمرون في كل عام

مبالغ ضخمة في الخارج، سواء في المستعمرات التابعة لبريطانيا أو في الدول الأجنبية.

«وتركت الدولة الإنتاج المحلي، كما تركت التجارة الخارجية وجعلته يصرف شئونه بنفسه. واكتفت الدولة بفرض شروط بسيطة للعمل حسب قوانين المصانع والمناجم. وقررت الحد الأدنى للأجور في بعض الأعمال الشاقة. وفيما عدا ذلك تركت الدولة حرية التصرف للصناعة والزراعة. ولم تبذل أية محاولة لإصدار تشريعات تعالج مشكلة الشركات الموحدة والاحتكارات. ولم يكن لدى بريطانيا تشريعات تواجه بها الشركات الضخمة كما فعلت الويات المتحدة الأمريكية. ولكن الحكومات العمالية التي تولت الحكم في بريطانيا في الفترة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٤ توسعت قليلاً في الخدمات الاجتماعية. وصاحب هذا التوسع محاولة محدودة لدفع الفقراء عن طريق زيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء، غير أن هذه الحكومات لم تذهب بعيداً في هذه المحاولة. ولن نبالغ إذا قلنا: إن بريطانيا كانت عام ١٩١٤ نموذجاً كاملاً للاقتصاد غير الموجه، وكانت تتسع نظاماً اقتصادياً يتمشى مع القوانين الطبيعية التي يحبذها رجال الاقتصاد القدامى.

«ولكن لم يكن في الإمكان استمرار هذه الحرية أثناء الحرب. فطوال السنين التي اتسغرقتها الحرب كان من الضروري توجيه الاتفاق بحيث يقي بمطالب الحرب، وأصبحت الحكومة هي العمل الرئيسي لكثير من المنتجين، كما أصبحت أول من يطلب طاقات عاملة. وكان لابد نتيجة

لهذا أن تبسط نفوذاً كبيراً على الصناعة والزراعة. واقتضى هذا تزويد وزاء الزراعة والغذاء والخدمات الوطنية لسلطات ضخمة يتحكمون بها في الإنتاج. وكانت لهم سلطة تزويد المصانع الخاصة بالعمال والمواد أو حرمانها منها. وكانوا يصدرون– بالتعاون مع الوزارات الأخرى– مزيداً من الأوامر التي يطالبون المنتجين بتنفيذها.

«وكانت الحكومات التي عاصرت الحرب تحاول بقدر الإمكان احترام تقاليد الاستثمارات الخاصة. ومن ثم مارست سلطانها الجديد عن طريق رجال الأعمال المشتغلين في مختلف الصناعات. وظهرت مجموعة كبيرة من اللجان التنفيذية والاستشارية وأغلبها يتألف من رجال الأعمال الذين أخذوا يهتمون بالنشاط الصناعي والتجاري لخدمة الحرب. وأرادت الحكومة تسهيل الإجراءات بينها وبين رجال الأعمال فشجعتهم على تكوين شركات مساهمة، وعقدت اتفاقات مع ممثلي الرأسماليين في الصناعات المختلفة، وتركت لهم حرية الإجراءات لمواجهة الاجتياجات القومية. وأهم من هذا كله أنها تركت لهم حرية جمع أرباح ضخمة حتى بعد دفع ضرائب الحرب الاستثنائية.

«وفي ظل ظروف الحرب لم تعد التجارة الخارجية حرة بطبيعة الحال، لأن المنتجين لم يستطعوا سوى تصدير المنتجات التي لا تحتاج إليها الدولة، وأصبحت الدولة تشرف على الواردات والصادرات نظراً لقيود الملاحة نتيجة لحرب الغواصات.

وتدهورت تجارة بريطانيا الخارجية تدهوراً كبيراً، وكانت هناك بعض البلدان التي تعتمد على بريطانيا في السلع المصنوعة، ولذلك رأت هذه الدول أن تتجه إلى بلاد أخرى،وحاول بعضها تنمية صناعاتها بنفسها. وأصبح من الواضح بالنسبة لهذه البلدان أن بريطانيا ستخرج من الحرب وهي عاجزة عن استرداد مكانتها في التجارة العالمية.

«أضف إلى هذا أن خروج رأس المال توقف بصورة مفاجئة لأن الحرب ابتلعت كل المدخرات الموجودة. وكانت بريطانيا أكبر دولة تقرض بلدان العالم، فأصبحت في الحرب تقترض رءوس الأموال وخاصة من الولايات المتحدة. وتدفق على بريطانيا كميات ضخمة من واردات الحرب. وعجزت بريطانيا عن إرسال صادرات في مقابل هذه المواد، واضطرت إلى أن تبيع لأمريكا جزءاً كبيراً من استثماراتها فيما وراء البحار، وذلك لتدفع منها ثمن الأغذية والذخيرة.

«وتعرض احتياطي بريطانيا من الذهب للخطر. وفي باديء الأمر عولج التبادل بين الاسترليني والدولار عن طريق قروض الحكومة البريطانية. ثم دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء، وفقد الجنية الاسترليني رابطته بالذهب.

«وتحت وطأة المشاعر التي أثارتها الحرب حدث التصدع الأول في نظام التجارة الحرة، وفرضت الرسوم الوقائية على بعض السلع لخدمة التطور في داخل البلاد. غير أن رسوم الحماية هذه لم تفد كثيراً، لأن الحرب

كانت مستمرة، ولأن ظروف الملاحة هي التي كانت تسيطر على الواردات والصادرات.

«وفي عام ١٩١٨ أصبح اقتصاد بريطانيا اقتصاداً موجهاً، وذلك نتيجة للأسباب السابقة. وكان التوجيه يهدف إلى إنتاج أكبر نسبة ممكنة عن طريق الأيدي القليلة الموجودة بعد ذهاب الكثيرين من العمال إلى صفوف القوات المسلحة. وكان التوجيه يهدف إلى إشباع مطالب الحرب.

«ولكن هذا التوجيه لا يمكن أن يستمر عند انتهاء الحرب، فقد كان التوجيه الاقتصادي لبريطانيا يعتمد على ثلاثة أشياء:

١- وضع الحكومة باعتبارها أكبر مشترك للمنتجات.

٢- قلة الأيدي العاملة والمواد بسبب الحرب.

٣- ضيق نطاق الملاحة.

«وعندما انتهت الحرب توقفت الحكومة عن إنتاج المواد الخاصة بالحرب، وازداد عدد العمال بصورة كبيرة بعد أن عادوا من صفوف القتال.

«وبعد إلغاء سفن الملاحة التجارية التابعة للحكومة ازدادت رقعة الملاحة بصورة تبعث على القلق مع أن التجارة الخارجية انكمشت بعد الفقر الذي أصيب به العالم بسبب الحرب.

«وإزاء هذه الظروف الجديدة عاد رجال الأعمال إلى نشاطهم السابق، وإلى أوضاع ما قبل الحرب. وسارعت الدولة برفع القيود التي فرضتها على الصناعة والزراعة في سنوات الحرب، وأتاحت الفرصة لرجال الأعمال ليعيدوا النظر في أساليبهم حتى تتمشى مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في عالم ما بعد الحرب وكانت هناك في كل مكان محاولات جدية للرجوع بقدر الإمكان إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب. أما الإجراء الوحيد الذي تم الاحتفاظ به عن عمد دون تغيير، فهي الرسوم التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية.

«غير أن العودة إلى الأوضاع السابقة لا يمكن أن تتم بصورة سريعة. فقد اضطرت الدولة إلى الاحتفاظ ببعض القيود بالرغم من أنها كرهت ذلك. ولم تنته قيود التضخم إلا في عام ١٩٢١، وصاحبتها معركة صناعية مريرة. ولم يكن في الإمكان إعادة احتياطي الذهب إلى ما كان عليه إلا في عام ١٩٢٥.

«ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن تعود بالتدريج إلى الظروف القديمة– ظروف الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة– ولم تفرض الرسوم الجمركية إلا على أنواع قليلة من السلع.

«ولكن هذا النظام لم يؤد دوره بالأسلوب القديم. فقد فقدت بريطانيا بعض أسواقها الخارجية في الحرب. وعندما انتهت الحرب لم تستطع استرداد هذه الأسواق. ولم ترجع صناعة القطن إلى سابق ازدهارها– وهي

أهم سلعة كانت تصدرها بريطانيا– أما صناعة القمح فلم تعد إلى سابق عهدها إلا في فترات قصيرة للغاية. والسبب في هذا هو احتلال فرنسا لإقليم «الروهر».

«ومنذ فترة الكساد الذي أعقب الحرب لم يقل عدد المتعطلين في بريطانيا عن مليون عامل. وكانت هناك فئة تعاني دائماً من الفقر ولا تستطيع بمفردها أن تنتشل نفسها من هذا الشقاء الذي حل بها.

«وفي الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣١ ألقى اللوم على عائق الذين أعادوا احتياطي الذهب إلى سابق عهده. وكان من الواضح أن قمة الجنيه الاسترليني كانت أكثر مما يستحق، وأن هذه القيمة تقف عقبة أمام المصدرين.

«وخلال الشهور القليلة التالية تعرضت السياسة الاقتصادية لتحول كامل. وكانت هناك طريقتان واضحتان لإعادة ميزان المدفوعات إلى حالته الطبيعية. وتتلخص الطريقة الأولى في تقييد الواردات عن طريقة التعريفة الجمركية. وتتلخص الطريقة الثانية في خفض القيمة الذهبية للجنيه. وعندما جاءت الحكومة الجديدة إلى الحكم قامت بتطبيق الطريقتين معاً.

«ولكن التعريفة الجمركية التي تميز بين سلعة وأخرى، وتهدف إلى حماية المصنوعات الداخلية، تتطلب نوعاً من التخطيط الاقتصادي، ولهذا تألفت لجنة استثمارية للنظر في السياسة الجمركية الجديدة، وتحولت هذه

اللجنة بطبيعة الحال إلى هيئة لها سلطة تشجيع بعض الصناعات وعدم تشجيع البعض الآخر».

ونود أن نستعرض في ختام هذا الفصل العيوب الرئيسية للتخطيط الاقتصادي في بريطانيا في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١. ولكننا نود أن نشير أولاً إلى أن التخطيط الشيء لم يكن سبباً في عرقلة تقدم هذه الدولة أو في تعرضها لظروف أسوأ من الدول التي لم تتبع سياسة التخطيط فالحقيقة أننا لم نتعرض لظروف سئية، ولكننا على العكس نتقدم باستمرار. فالإنتاج قد زاد بسرعة كبيرة في المملكة المتحدة منذ نهاية الحرب، وهذه الزيادة تفوق ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك زاد الإنتاج الصناعي في بريطانيا بنسبة ٢٠٪ عما كان في فترة ما قبل الحرب. وزاد الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر. وليست هناك دولة أخرى في أوروبا تأثرت في الحرب تستطيع أن تزعم أنها حققت تقدماً مماثلاً– وخاصة تلك الدول التي كانت تنتهج سياسة اقتصادية حرة. وكان في استطاعتنا أن نضع خطة أفضل. ولكن خطتنا الاقتصادية ظهرت بها بعض العيوب:

العيب الأول هو عجزنا عن توزيع العمل بطريقة صحيحة بين الصناعات. ونحن ننتج كميات ضخمة، ولكن هذا الإنتاج ليس موزعاً توزيعاً دقيقاً. فنحن ننتج كثيراً من البضائع غير الضرورية، وقليلاً من البضائع الضرورية، وكان من نتيجة ذلك عدم وجود كميات كافية من البضائع التي تباع بأسعار مرتفعة من الخارج، وخاصة الفحم والمنسوجات. وتبعاً لذلك حدث نقص في الصادرات وفرضت قيود على الواردات،

واستمر نظام البطاقات، والسبب في هذا النقص هو عدم اتخاذ إجراءات إيجابية لزيادة الإنتاج من البضائع الضرورية.

والعيب الثاني كان في سياسة التجارة الخارجية حيث حاولنا أن نحافظ على استقرار قيمة الجنيه الاسترليني في الداخل والخارج. وكانت لهذه المحاولة نتائج مؤسفة بالنسبة لتجارة بريطانيا الخارجية.

والعيب الثالث هو اتباع سياسة تضخمية أدت إلى زيادة الأرباح وأثرت في الأسعار، وعرقلت الإنتاج، وجعلت من العسير توفير العمال للصناعة الضرورية، وخفضت احتياطي بريطانيا من العملات الأجنبية. ولحسن الحظ أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً.

وليست هناك حكومة كاملة من جميع النواحي. فهناك كثير من أخطاء التخطيط الأخرى وقعت فيها حكومة بريطانيا مثل بطء الإجراءات المتعلقة بزيادة القوة الإنتاجية للمشروعات الخاصة، وعدم تعديل ضريبة الدخل، وعدم فرض ضرائب على روءس الأموال، وإصدار تشريعات غير مناسبة لمراقبة الاحتكار، وعدم وجود حماية كافية للمصلحة العامة في الصناعات المؤممة. ولكن هذه الأخطاء في الوقت الحاضر لا تعتبر شيئاً إلى جانب العيوب الثلاثة السابقة التي ذكرناها.

ووقوع الحكومة البريطانية في مثل هذه الأخطاء كانت نتيجة طبيعية لتاريخ حزب العمال. فالتخطيط بالنسبة للإشتراكيين في الماضي كان يهتم

أساساً بتوزيع الدخل وتأميم الصناعات. وكان من الطبيعي أن تهتم الحكومة العمالية بالعدالة الاجتماعية والتأميم، وتهمل ما عدا ذلك.

والدروس الهامة التي تعلمها رجال التخطيط هي أن التأميم وتوزيع الدخل ليست إلا جوانب صغيرة من المسائل الاقتصادية الهامة، وأنه عندما لا نستطيع أن نفعل كل شيء، يجب أن نضع الأشياء الهامة أولاً.

الفصل العاشر

المنظمات الاقتصادية

أصبحت الوحدة الاقتصادية بين الدول المجاورة من المظاهر الشائعة في الوقت الحاضر، وذلك لسببين: الأول، فرض قيود على البضائع الأمريكية نظراً لوجود فائض كبير من هذه البضائع لدى الولايات المتحدة الأمريكية تغزو به أسواق العالم. وهذه القيود- كما ذكرنا من قبل- تعتبر شيئاً ضرورياً لحماية البضائع المحلية. ولكن الوحدة الاقتصادية تكون عملية ضخمة للغاية إذا كان الغرض منها تحقيق هذا الهدف فقط. وأبسط طريقة لتغيير التجارة الأمريكية هي أن تقدم الدول طلباً مشتركاً على الولايات المتحدة لتحدد سعر الدولار، أو تستطيع هذه الدول فيما بينها أن تقوم بتخفيض واردات الدولار بقدر الإمكان، وفي الوقت نفسه تعمل على تخفيف القيود المفروضة على العملات الأخرى.

وهناك سبب آخر أكثر أهمية للوحدة الاقتصادية، وهي أنها تعمل على إزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة، وفي الوقت نفسه تعمل على توسيع السوق وتشجيع التخصص الدولي. ومعارضو الوحدة الاقتصادية يقولون: إن هذا لا يكون دائماً في مصلحة الدولة المعنية. فمثلاً لنفرض أنه قبل قيام وحدة اقتصادية بن الدولة. (أ) والدولة (ب) كانت هاتان الدولتان تشتريان سلعة معينة من الدولة (ج)، وأنه بعد هذه الوحدة

الاقتصادية أمكن تقوية المركز الصناعي في الدولتين معاً على حساب الدولة (ج). وإذا كانت الفوائد الاقتصادية الطبيعية في مصلحة الدولة (ج)، فإن كلا من الدولة (أ) والدولة (ب) ستعرضان لخسائر فادحة. هذه النظرية صحيحة ولكنها ليست على درجة كلبرة من الأهمية. فالشيء المتوقع– في حالة عدم وجود وجدة اقتصادية– ليس اقتصار الصناعة على الدولة (ج) ولكن قيام كل من الدولة (أ) والدولة (ب) بمحاولة لدعم هذه الصناعة داخل أراضيها. وتوفير أسباب الحماية لها، والوحدة الاقتصادية التي تقتصر حمايتها على صناعة أكبر ف دولة متحدة، تعتبر وسيلة أفضل من وجود صناعتين صغيرتين في كل من الدولة (أ) والدولة (ب) تحتاج كل منهما لحماية خاصة. وفضلاً عن هذا فإن الفوائد بالنسبة للدولة (ج) لا تتضمن أكثر من أن هذه الدولة لديها سوق كبير متحرر من الحواجز التجارية. وإذا حققت الوحدة الاقتصادية نفس الشيء بالنسبة للدولة (أ) والدولة (ب) فإن هذه الفائدة بالنسبة للدولة (ج) ستخفض. وليس هناك أي شك في أنه إذا أزيلت الحواجز التجارية بين الدول الأوروبية، فإن أوروبا بأسرها ستجني فوائد ضخمة لأن هذا سيساعد على التخفيض.

ويجب أن نؤكد هنا أن التخفيض الأكبر هو الذي يحقق الفائدة الرئيسية، وبعض الناس يدافعون عن الوحدة الاقتصادية على أساس أنها ستسمح بزيادة التنسيق بين الصناعات. فمثلاً تحاول كل دولة أوروبية إنشاء صناعة خاصة بها لإنتاج السيارات. ومن الواضح أن هذا يسبب إسرافاً كبيراً، لأن التعاون في هذه الصناعة يؤدي إلى فوائد ضخمة. وإذا كان التنسيق يعني تقسيمه بين صناعات قومية مختلفة، فإن هذا ستكون له

آثار ضارة. والشيء الذي نريده فعلاً هو إلغاء معظم الصناعات القومية، وفتح السوق الأوروبية أمام منتجات عدد قليل جداً من المراكز الصناعية.

ومن العسير جداً تكوين وحدة اقتصادية لأنها ستؤدي إلى إلغاء عدد كبير جداً من الصناعات القومية التي اعتاد عليها الشعب. والآن نود أن نستعرض هذه الصعوبات بطريقة منظمة:

أولاً: اذا نعني بالوحدة الاقتصادية؟ إن هذا الإصطلاح يشمل درجات كثيرة من التعاون، ويستخدم بطريقة خاصة دون تحديد، وأدنى ما تتطلبه الوحدة الاقتصادية هو أن تكون عملات الدولة المشتركة في هذه الوحدة قابلة للتحويل بسهولة دون قيود أو إجرءات معقدة. وهذا في حد ذاته ليس المقصود بالوحدة الاقتصادية، وإنما هو الخطوة الأولى نحو هذه الوحدة.

ثانياً: إن القرار الخاص بسهولة تحويل العملات يصبح عديم القيمة إذا ظهرت في الوقت نفسه حواجز تجارية أخرى، مثل التعريفات الجمركية أو تقييد الواردات. وأدنى ما تتطلبه الوحدة الاقتصادية هو التعهد بعدم وضع هذه الحواجز. والوحدة الاقتصاية يصبح لها معنى إذا تعهدت الدول المشتركة فيها بإزالة جميع الحواجز التجارية مرة واحدة أو على مراحل تدريجية تكون مدروسة.

وعندما توضع الوحدة الاقتصادية موضع التنفيذ، يظهر على الفور نوعان من المشاكل: النوع الأول يتعلق بالصناعات الخاصة، والنوع الثاني يتعلق بالتجارة عموماً.

وتتأثر الصناعات بالوحدة الاقتصادية لأنها تفقد حمايتها أو لأن إزالة الحواجز التجارية في الدول الأخرى يوسع أسواقها، وزيادة التخفيض لا يمكن أن تتحقق دون التخلص من بعض الصناعات القائمة ولهذا يجب على الحكومات أن تكون لديها خطط جاهزة لنقل الموارد من الصناعات المتدهورة إلى الصناعات المتطورة، وخطط أخرى لنقل العمال الأكفاء من منطقة إلى أخرى إذا كان هذا الإجراء مرغوباً فيه، وإذا أراد العمال ذلك. ولكن يجب على هذه الحكومات ألا تسمع إلى الاقتراحات الخاصة بحماية هذه الصناعات، لأن هذا يتعارض مع الوحدة الاقتصادية ومن ناحية أخرى يجب أن تكون هذه الحكومات على استعداد لإزالة القيود المفتعلة التي فرضتها بنفسها. فمثلاً إذا كانت هناك تجارة حرة بين بريطانيا وفرنسا، لا يمكن أن تكون هناك ضرائب إنتاج مرتفعة على البيرة في بريطانيا دون أن تكون هناك ضرائب مماثلة في فرنسا، لأنه في هذه الحالة سينقل أصحاب البيرة صناعتهم إلى فرنسا، وهذا يعني أن جميع الدول المشتركة في الوحدة الاقتصادية يجب أن تتبع نظاماً موحداً للضرائب غير المباشرة والإعانات التي تقدم للصناعات. فالوحدة الاقتصادية ليست مسألة عملات وتعريفات جمركية فقط.

وتخلص الوحدة الاقتصادية من بعض الصناعات القومية لا يسبب ضرراً كبيراً لأنها في الوقت نفسه تعمل على توسيع صناعات أخرى. ولكنها تفعل هذا فقط إذا عملت على تشجيع الواردات والصادرات– أي إذا لم تؤد إلى ميزان تجاري مختل. فمثلاً إذا دخلت بريطانيا وفرنسا الآن في وحدة اقتصادية، سيكون لدى بريطانيا فائضاً ضخماً من الصادرات ترسله إلى فرنسا، وسيؤدي هذا إلى الغاء كثير من الصناعات الفرنسية وتوسيع عدد قليل جداً من الصناعات الأخرى. وعلاج هذه المشكلة ليس عسيراً. فيجب علينا أن نبحث فقط عن سعر التبادل الصحيح بين العملات، وأن نثبت هذا السعر قبل بدء الوحدة الاقتصادية.

والمشكلة الكبرى هي المحافظة على مستوى الأسعار في المستقبل. ولا تستطيع الوحدة الاقتصادية أن تستمر طويلاً إذا حاولت إحدى الدول الأعضاء تثبيت الأسعار والأجور مثل المملكة المتحدة، في حين تعاني الدول الأخرى من التضخم مثل فرنسا، وتنتهج الدولة الثالثة سياسة انكماشه مثل إيطاليا، ولهذا فإن الوحدة الاقتصادية تتطلب على الأقل اتفاقاً بين الدول المشتركة على اتباع سياسة واحدةفيما يتعلق بالنقد والأسعار والأجور والاستثمار والعمل: وحيث أنه من الصعب تنفيذ مثل هذا الانفاق، فإن الهدف المنطقي للوحدة الاقتصادية هو أن تكون لها حكومة واحدة مسئولة عن مثل هذه المسائل.

وقد تكون هناك مجموعة من العملات القابلة للتحويل فيما بينها بسهولة دون حاجة إلى اتفاق محدد لاتباع سياسة اقتصادية مشتركة ودون

أي تشابه حقيقي في السياسة ولكن مجموعة الاسترليني لا تعتبر وحدة اقتصادية كاملة. فكل دولة في منطقة الاسترليني لها حرية اتخاذ الإجراءات التي تناسبها، والتي قد تؤثر في سهولة تحويل العملة، وهكذا فإن الفلاحين البريطانيين لا يجدون أنفسهم مغمورين بمنتجات وخيصة من دول أخرى لأن بريطانيا لا تسمح بدخول أية منتجات دون قيود. حتى لو كانت هذه المنتجات من دول تدخل ضمن منطقة الاسترليني. وقابلية العملات للتحويل بسهولة لا يأخذنا بعيداً عندما تفرض قيود على تحرك البضائع.

وحتى مع هذه القيود نجد أن سهولة تحويل العملة تسبب مشكلات جديدة يمكن أن تحل نظراً لأن الروابط السياسية القائمة بين الدول الأعضاء في منطقة الاسترليني تسمح بمزيد من الأخذ والعطاء. وهناك ثلاث مشكلات بارزة من هذا النوع:

أولاً: لأن الجنيه الاسترليني غير قابل للتحويل، فإن كثيراً من الدول الأعضاء في منطقة الاسترليني لا تحصل على عملات استرلينيه مقابل صادراتها، وإنما يزيد رصيدها من الاسترليني في بريطانيا، تماماً كما يحدث معنا في الوحدة الاقتصادية مع فرنسا عندما نحصل مقابل صادراتنا لفرنسا على زيادة في رصيدنا من الفرنكات الفرنسية غير القابلة للتحويل. وفي حالة منطقة الاسترليني ترحب الدول الأعضاء بزيادة رصيدها من الاسترليني لأنها تحتاج إلى بريطانيا كثيراً . أما في حالة الوحدة الاقتصادية فإننا لا نرحب بإرسال صادراتنا إلى فرنسا من أجل زيادة رصيدنا من الفرنكات هناك.

ثانياً: يوافق كل عضو في منطقة الاسترليني على جمع أرباحه من الدولارات. وتقوم الخزانة بتقرير كمية الدولارات التي يمكن أن ينفقها كل عضو.

ثالثاً: حتى في منطقة الاسترليني، تسبب رءوس الأموال من عضو إلى آخر في المنطقة كثيراً من الصعوبات. ولذلك فهي تتطلب مراقبة دقيقة. وهذه الصعوبات يمكن التغلب عليها في منطقة الاسترليني لأن الأعضاء على استعداد للتضحية نظراً لعضويتهم المشتركة في الأكبراطورية البريطانية. والأعضاء الذين لا يستطعون تقديم هذه التضحيات يخرجون من منطقة الاسترليني.

وفي الوحدة الاقتصادية لدول أوربا الغربية تكون الصعوبات أكثر خطورة، لأن اقتصاديات هذه الدول تنتهج سياسة المنافسة الشديدة (في حين أن دول منطقة الاسترليني تميل إلى التعاون). ولهذا يتعين على دول أوربا الغربية أن تعمل بسرعة على انتهاج سياسة اقتصادية متشابهة، ولكن رغبة هذه الدول في الأخذ والعطاء ليست مستمرة دائماً في حين أن هذه الرغبة هي التي تجعل العمل يسير على خير وجه داخل منطقة الاسترليني.

وسيكون من المستحيل إنشاء وحدة اقتصادية في أوربا الغربية دون أن تكون هناك وحدة سياسية، وحكومة مركزية مسئولة عن السياسة الاقتصادية. وليست هذه نتيجة غريبة عندما تتذكر المشكلات التي تخلفها السلطات المحلية في دولة موحدة أو الحكومات المتعددة داخل الاتحاد

الفيدرالي. وإذا كانت السلطات المحلية لها الحرية في اتباع سياسات نقدية متعارضة، فإن الدولة ستتعرض على الفور لأزمة خطيرة. وهناك مبدأ أساسي للاقتصاد السياسي نعترف به جميعاً، وهو أنه إذا كان هناك انتقال حر للرجال والأموال والبضائع داخل دولة معينة- سواء كانت دولة موحدة أو فيدرالية- فعند ذلك يجب أن تكون هناك حدود للسلطات الاقتصادية التي تتمتع بها الحكومات المحلية. ونحن نطبق هذا المبدأ حتى على الخدمات الاجتماعية. فإذا كان لدى منطقة معينة خدمات ضخمة وضرائب عالية، ولدى منطقة أخرى خدمات قليلة وضرائب منخفضة، فإن الأعمال ستنتقل من منطقة الضرائب العالية إلى منطقة الضرائب المنخفضة.

وهذه النظرية صحيحة سواء كانت هذه المناطق هي يوركشير ولانكشير، أو بنسلفانيا وإلينوى؛ أو بريطانيا وفرنسا. والوحدة الاقتصادية في الواقع لن تعمل فترة طويلة على خير وجه مالم تصبح وحدة سياسية تنتقل فيها الوظائف الاقتصادية الهامة من الحكومة المحلية إلى الحكومة الاتحادية.

وهكذا نرى أن الشرط السابق لإنشاء الوحدة الاقتصادية هو أن تتوافق الدولة المعنية فيما بينها على انتهاج سياسات اقتصادية متشابهة.

والوحدة الاقتصادية بين دول تتبع نظام الاقتصاد الحر تكون سهلة التحقيق، لأي كلا من الدول المعينة تعرف أن السلطة الاتحادية ستنتهج نفس السياسة الاقتصادية التي كانت تنتهجها الحكومة المحلية.

ولكن الدولة التي تجند التخطيط، لا تستطيع أن تعيش في اتحاد واحد مع دواة تتبع نظام الاقتصاد الحر. وحتى الدول التي تتبع نظام التخطيط لا تستطيع أن تنشيء فيما بينها وحدة اقتصادية إلا إذا كانت نظم التخطيط التي تتبعها متشابهة إلى حد كبير.

والطبقة الرئيسة التي تعترض الخطط الخاصة بإنشاء وحدة اقتصادية في أوروبا الغربية هي اقتصاد فرنسا غير المستقر وغير المخطط. وطالما أن فرنسا لا تحمي نفسها من التضخم فإن جميع الدول الأخرى ستعمل على حماية اقتصادياتها منها. ولن يكون هناك أمل في إزالة الحواجز التجارية التي تفصل بين هذه الجول وبين فرنسا.

ولكن إذا استطاعت فرنسا دعم اقتصادها وإقامة حكومة قوية فإن العقبة الرئيسية في طريق الوحدة الاقتصادية ستختفي على الفور.

وجميع الجول الرئيسية في أوربا الغربية قد تخلت الآن عن نظام الاقتصاد الحر(وجميع أحزابها السياسية تتفق على هذا)، ولن يكون من العسير الوصول إلى اتفاق على الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية وعلى التنازل عن بعض السلطات الاقتصادية الهامة للحكومة الفيدرالية.

وقد يكون الاشتراك في وحدة اقتصادية هو ما تحتاج إليه فرنسا لتضمن وضع سياسة اقتصادية سليمة.

وهكذا يمكن القول بأن نجاح الوحدة الاقتصادية يعتمد على قوة الرغبة في إنشاء وحدة سياسية. ولكن هناك صعوبات ضخمة تحول دون تحقيق هذا الهدف.

وعندما يفطن الجميع إلى أن استمرار الديمقراطية في أوربا الغربية يعتمد على الدول التي تجد في الوحدة قوة عسكرية وسياسية، فإن العقبات الاقتصادية ستظهر على أنها عديمة الأهمية.

الفصل الحادي عشر

التخطيط في الدول المتخلفة

لا شك أن التخطيط أصبح الآن أمراً ضرورياً للدول المتخلفة، ولكن تنفيذه في هذه الدول أمر عسير للغاية على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.

والتخطيط يتطلب أولاً حكومة قوية ورشيدة غير فاسدة، فيجب أن تكون هذه الحكومة على درجة من القوة تمكنها من فرض إجراءاتها مثل جمع الضرائب من الفلاحين، أو تطبيق نظام البطاقات دون إتاحة الفرصة لظهور السوق السوداء. ويجب أن يكون لدى هذه الحكومة جهاز إداري كفء به موظفون مدربون يستطيعون فهم المسائل الخطيرة والتصرف بحكمة وسرعة. كذلك يجب أن تكون هذه الحكومة بعيدة عن كل مظاهر الفساد. فعلى أن الشعب سيتحمل جميع القيود التي تفرضها الحكومة لأنها تعتقد أنها تعمل من أجل المصلحة العامة، فإنه سيقاوم بشدة كافة الإجراءات التي تنم عن فساد الحكم.

وإذا لم تتوفر للدولة المتخلفة مثل هذه الحكومة. فمن الأفضل بالنسبة لها أن تتبع نظام الاقتصاد الحر، بدلاً من أن تتبع سياسة التخطيط. ويمكن القول بأن هدف رجال التخطيط هو أولاً: إنشاء جهاز إداري يستطيع أن يقوم بأعمال التخطيط وتدريب الشباب على القيام

بالوظائف الإدارية والتخلص من العناصر الفاسدة والمقصرة. ثانياً، عدم إرهاق الحكومة بواجبات كثيرة وخطيرة لا تستطيع أن تتحملها. ووضع خطط تتناسب مع قدرة الجهاز الإداري.

ولكن المشكلة التي تواجه هذه الحكومات هي أنها لا تستطيع التوسع في خدماتها إلا إذا وفرت الأموال للازمة لذلك.ولكنها لا تستطيع توفير هذه الأموال المطلوبة لأن شعبها فقير جداً. ولهذا فإن هذه الحكومات تلجأ إلى الإجراءات الخاصة بزيادة الدخل القومي. وهذا هو المعنى الذي تقصده من قولنا: إن التخطيط أصبح أمراً ضرورياً في الدول المتخلفة. وفي الدول المتقدمة يزيد الدخل القومي من عام إلى عام حتى إذا كانت الحكومة لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، أما في الدول المتخلفة، فإن الدخل القومي يقف عند مستوى معين، أو ينخفض باستمرار. وإذا كانت هناك حكومات تقدمية في هذه الدول المتخلفة، فإنها تقوم بدراسة الخطط التي تراها مناسبة لتحسين اقتصادها.

والمهمة الأولى التي تقوم بها الحكومات التقدمية في ميدان الزراعة هي إثارة حماسة شعبها لتحسين ظروف معيشته والبحث عن طريق جديدة للحياة. وهذه الحماسة تساعد كثيراً على إحراز تقدم ملحوظ. فعندما يحس الفلاحون بالرغبة في التقدم، فإن جميع الصعوبات يمكن التغلب عليها بسهولة.

وأكثر المشكلات الزراعية صعوبة هي الملكيات الصغيرة التي لا تزيد عن خمسة أفدنة. ويجب على الدول المتخلفة أن تمر في ثورات زراعية تهدف إلى تجميع هذه الملكيات الصغيرة في شكل مزارع رأسمالية، أو مزارع تعاونية، أو مزارع جماعية، أو مزارع حكومية، أو مزارع عائلية تستخدم الآلات الزراعية الحديثة. ولكن الثورات الشعبية التي تقوم في هذه الدولة تسعى إلى عكس هذه النتيجة. فهي تعمد إلى تقسيم المزارع الكبير إلى ملكيات صغيرة لا تزيد الواحدة منها على خمسة أفدنة.

والمزارع الكبيرة تتطلب عادة قليلاً من الأيدي العاملة على عكس الملكيات الصغيرة. ولذلك فعند تحويل الملكيات الصغيرة إلى مزارع كبيرة في قرية مزدحمة بالسكان، يجب مراعاة توفير فرص جديدة للعمل خارج ميدان الزراعة، لأن المزارع الكبيرة ستحدث وفراً في الأيدي العاملة. ولهذا فإن الثورة الزراعية والثورة الصناعية تسيران جنباً إلى جنب. فالأولى توفر الأيدي العاملة، والثانية تستوعب هذه الأيدي العاملة. ولهذا يجب على حكومات الدول المتخلفة أن تضع ضمن برامجها الزراعية مشروعات مختلفة للتصنيع.

وإنشاء صناعات جديدة لاستيعاب الأيدي العامل يتطلب مبالغ ضخمة، وإذا حاولت الدولة المتخلفة تمويل هذه المشروعات بنفسها، فإن هذا سيؤدي إلى حدوث تضخم. ولهذا يجب تمويل هذه المشروعات إما عن طريق فرض ضرائب جديدة، أو الحصول على قروض من الخارج.

وحتى إذا أرادت هذه الحكومات بناء مصانعها بنفسها فإنها لا تستطيع أن تتجنب رءوس الأموال الأجنبية. فالآلات يجب أن تستورد من الخارج، والعمال الذين يقومون ببناء المصانع وإنشاء الطرق والمساكن سيحتاجون إلى إنفاق جانب كبير من أجورهم على البضائع المستوردة. ولابد من توفير رأس المال الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات أو تخفيض الواردات.

وهكذا نرى أن التخطيط في الدول المتخلفة يتطلب جهوداً ضخمة من الحكومات أكثر مما يحدث في الدول المتقدمة، فيتعين على الحكومة في الدول المتخلفة أن تقوم بأشياء كثيرة يمكن أن تتركها الدولة المتقدمة، للقطاع الخاص. فعليها أن تنشيء مراكز صناعية وتقوم بثورة زراعية وتسيطر على النقد الأجنبي، وتهتم بالخدمات العامة. وكل هذا يجب أن يتم عن طريق إدارة مدنية أقل كفاءة وخبرة من الإدارات المدنية في الدول المتقدمة. والآن، لماذا تهتم الدول المتخلفة بالتخطيط؟ الجواب: لأن احتياجاتها ضخمة للغاية. وهذا هو السبب الرئيسي في أن حكومات الدول المتخلفة تمضي في تخطيط اقتصادها على الرغم من الأخطاء التي تتعرض لها، ومع أن الخبرة الكافية ليست متوفرة لديها..

الفهرس